شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية

15/12/2012 (122)



هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته   سفر الخلود ومعهد الآثار

قضاء سعودي يسحق العدالة!

محاكمة (حسم) أم النظام؟







هـذا الـعـدد

دولة العار

للمرة الثانية على التوالي، وبعد العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة الشهر الفائت، تقوم وزارة الخارجية الاسرائيلية بنشر مقالات العار السعودي على صفحتها في الشبكة العنكبوتية، حتى ليخيل للقارىء أو المتصفح للموقع أن ما تقوم به الصحف السعودية ليس عفوياً بل مقصوداً وربما ضمن تنسيق، على الأقل بين كتّاب معروفين بتوجهاتهم وارتباطاتهم المشبوهة مذ كانوا يدرسون في الولايات المتحدة ويتداخلون مع السياسيين في السفارة السعودية في واشنطن. أن يعاد نشر مقالات ذات طبيعة عدائية ضد قوى المقاومة في وقت يذبح فيه الشعب الفلسطيني بصواريخ الطائرات الاسرائيلية، فتلك سابقة لم تحصل في أي زمن مضى من تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي.

أحد من رأى صورة الصحف السعودية ومقالات الكتّاب السعوديين وهي تغطي واجهة موقع وزارة الخارجية الاسرائيلية، تساءل هل نلام إذا قلنا أن السعودية عميلة! فيما وضع مغردون محليّون هاشتاق بعنوان (تفكيك الخطاب المتصهين)، لفضح الأقلام الصحافية التي لم تعد تحمل ذرة من ضمير أو تراعي مشاعر الشعوب العربية أو حتى الشعب الفلسطيني الذي يسفك دم أطفاله ونسائه وتهدم دوره بصواريخ الحقد الصهيوني.

قائمة مقالات مقتبسة من صحف سعودية محلية ودولية وضعت على موقع الخارجية الإسرائيلية وجميعها ينال من قوى المقاومة الفلسطينية ويسخر من انتصارها الأخير الذي اعترف به الاسرائيلي وتسبب في أزمة سياسية داخلية، وكان من نتائجه إعلان وزير الدفاع الاسرائيلي إيهود بارك بأنه سوف يعتزل الحياة السياسية بعد الانتخابات القادمة..ومن نتائجه، إذعان العالم كله لطلب قبول فلسطين عضو مراقب في الامم المتحدة، ومن نتائجه كذلك، ضغوطات تمارسها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوروبي علىى الكيان الاسرائيلي من أجل وقف التوسع الاستيطاني.

في المقابل، نجد أن السعودية التي لا ترتبط بأي معاهدة سلام مع الكيان الاسرائيلي اتخذت خطوات لافتة في سياق جعل وجود هذا الكيان طبيعياً، عبر سلسلة خطوات تطبيعية لم تقدم عليها الدول المرتبطة باتفاقيات سلام معه.

حين نراقب مجريات العلاقة بين تل أبيب والرياض منذ الاعلان عن مبادرة الملك عبد الله في بيروت في مارس ٢٠٠٢، حينذاك بدأنا نسمع ونقرأ عن لقاءات سرية بين مسؤولين سعوديين واسرائيليين، فيما تحدثت تقارير عن تعاون وتنسيق بين الجانبين على المستوى الأمني والاستراتيجي بعد أن أصبح هناك عدو مشترك لدى كلا الطرفين متمثلاً في ايران، وهو ما كشفت عنه وثائق وكيليكس مؤخراً..

تجلّت العلاقة العميقة بين الكيانين في حرب تموز (يوليو) ٢٠٠٦، حين أطلق مسؤول سعودي (لم يكشف عن هويته القبيحة) تصريحاً اعتبره الاسرائيلي ضوءً أخضر وغطاءً لعدوانه على لبنان حينذاك بوصفه أسر الجنديين الاسرائيليين لمبادلتهم بأسرى لبنانيين وفلسطينيين (مغامرة). وما إن أعلن عن وقف الأعمال العدائية بين الطرفين المتحاربين (الكيان الاسرائيلي وحزب الله) حتى كشفت تقارير اسرائيلية وأوروبية عن لقاءات سريّة في العاصمة الأردنية، عمّان، وشرم الشيخ بين مسؤولين اسرائيليين كبار (رئيس الوزراء الأسبق إيهود أولمرت ورئيس الموساد مائير داغان) والأمير بندر بن سلطان وقيل الأمير مقرن بن عبد العزيز رئيس الاستخبارات السعودية السابق الى جانب مسؤولين أستخباريين أميركيين وأردنيين ومصريين. لم ينف أي منهما تلك اللقاءات، بل فهم من تصريحات لأولمرت أن اللقاءات جرت وتجري بصورة دائمة.

وقائع متوالية جرت في مرحلة لاحقة تحمل من الدلالات ما يكفي، ونسردها هنا بصورة عاجلة: زيارة مراسلة صحيفة (يديعوت احرونوت) الرياض مرتين لتغطية وقائع القمة العربية في الرياض برفقة بان كي مون في مارس ٢٠٠٨، وقالت الصحيفة بأن الخارجية السعودية هي التي منحت مراسلتها أورلي أزولاي تأشيرة زيارة للسعودية من أجل تغطية القمة العربية، وقد استقبلت بحرارة وخاطبها ممثل عن وزارة الاعلام السعودية بأنها مرحب بها في السعودية (ولا يوجد أي داع للقلق..).

في خطوة أخرى لافتة، قبل الأمير تركي الفيصل دعوة نائب وزير الخارجية الاسرائيلي دانيل أيالون لمصافحته أمام حضور ومتابعي مؤتمر ميونخ للأمن في فبراير ٢٠١٠، وفعلاً تقدّما وتصافحا ولم يشعر تركي الفيصل بحرج رغم أن ايالون نفسه أطلق تصريحات غاضبة بعد اعتداء الجيش الاسرائيلي على سفينة مرمرة التي كانت تقل متضامنين أتراك وأجانب مع أهالي قطاع غزة.

حوار الأديان الذي رعاه الملك عبد الله، وعقد من أجله عدداً من المؤتمرات في مدريد في يوليو ٢٠٠٨، ونيويورك في نوفمبر ٢٠٠٨، ولم يتردد الرئيس الاسرائيلي شمعون بيريز في أن يخاطب الملك عبد الله معلناً تأييده للمبادرة السعودية للسلام، وجلس الملك على المائدة مع شيمعون بيرين، ولم يكن في ذلك ضير بالنسبة للسعودي والاسرائيلي على حد سواء..

آخر خطوة، وليست بالتأكيد الأخيرة، افتتاح (مركز الملك عبد الله العالمي للحوار بين أتباع الأديان) في فيينا واختيار الحاخام الأرثوذوكسي الإسرائيلي دافيد روزين ضمن مجلس إدارة المركز المؤلف من تسعة مقاعد. وقد شكر روزين الملك عبد الله على (شجاعته في تعيين حاخام إسرائيلي ضمن مجلس إدارة المركز)!

ولنا أن نتساءل في ظل هذا الإنسياق نحو اتخاذ خطوات تطبيعية متوالية دون اكتراث لمشاعر ودماء أبناء فلسطين الذين يتساقطون بالرصاص الاسرائيلي الغاشم والهجمي، فيما تواصل الماكينة الاعلامية السعودية الاستهتار والسخرية بتضحيات شعب فلسطين ضد الاحتلال والاستيطان والعدوان، ودون اكتراث لقرارات الجامعة العربية، ولا للشعوب العربية ولا لشعبها الرافض لأي تطبيع مع كيان غاصب ومحتل، نتساءل عن الوصف المناسب لهذه الدولة..والجواب: إنها دولة لا تلد إلا عاراً، وحقيق بها أن تنال وصمة دولة العار.

محاكمة الإصلاحيين.. محاكمة للنظام

محمد قستي

مجتمع يتقدم ويدفع بالخطوط الحمراء الى الأمـام، وأحياناً يقطعها مثلما تقطع الأسلاك الشائكة و(شبوك) الأمراء؛ ونظامٌ يضع المعوّقات والعراقيل لتعطيل مسيرته باتجاه انتزاع حقوقه.

قد يكون هذا ملخص السياسة الداخلية للعائلة المالكة.

السجون السعودية ممتلئة بالمعتقلين، من أصحاب الـرأي، والناشطين الحقوقيين والسياسيين السلميين، وحتى القاعديين العنفيين، كلهم وضعوا في سلّة واحدة. السجون لم تعد كافية، وقد بشّرنا وزير الداخلية السابق قبل إقالته (أحمد بن عبدالعزيز) بأن هناك سجوناً عديدة قد اكتملت، وهي مجهزة بكافة الخدمات كما يقول؛ يعني: سجون خمس نجوم، كما وصفها أحد الصحافيين السعوديين من العاملين في جهاز الداخلية.

بيد أنـه بات واضحاً أن الإعتقالات لا تحلّ إشكالية الدولة المستبدة، ولا تخفف من أعبائها، ولا تقلّص عدد المنخرطين في (السخط) على النظام ورموزه، إن لم يكن (معارضتهم) الصريحة له.

ولأن النظام لم يقرر القيام بإصلاحات سياسية، ولا يبدو في الأفق القريب أن هنالك نيّة بهذا الإتجاه، فلا يوجد أمامه من حلول إلا تلك القمعية، ذلك أنه لا يستطيع أن يرى المواطنين وهو يحطّون من شأن العائلة الحاكمة، ويزدرون بأدائها، ويوجهون لها التهم بالفساد وسرقة المال العام، فضلاً عن احتكار السلطة، وممالأة الغرب إن لم تكن (العمالة) له. يصعب على آل سعود أن يصمتوا وهم يرون شرعيتهم تنتقص، وأن سيادتهم المزعومة على البشر توضع تحت التشريح اليومي.

لكن المزيد من العنف الأعمى، والبطش غير المحدود ما عادت ممارسته ذات فائدة كبيرة. وأمام آل سعود تجربة حيّة يعيشونها يومياً مع الإعتراضات المتصاعدة من أجل إطلاق سراح سجناء الرأي؛ حيث تحوّل ملف الإعتقالات الى قضية رأي عام غير قابلة للصمت ولا إخماد الأنفاس ولا قمع المواطنين بالمزيد من الإعتقالات.

هل يعني هذا أن آل سعود يعيشون حيرة لا يدركون كيفية حلّها في التعاطي مع معارضة المواطنين لحكمهم وزيادة انتقاد عبثهم؟

ربما هو كذلك. وهناك من بين الأمراء من ينصح بأن (اللاموقف) اي غياب الموقف الصارم يعني تشجيع المواطنين على كسر المزيد من الحواجز، واختراق العديد من فضاءات الممنوعات الحمراء!

كأن النظام اليوم يحاول أن يحدّ من الأصوات التي يعتبرها مشاغبة، وهناك مؤشرات عديدة على ذلك:

١ ـ الإعتقالات الإنتقائية التي تستهدف الأصوات العالية، ممن لها تأثير، وهذا واضح في المنطقة الشرقية. ومع هذا، فإن انتقائية النظام اذا لم تتوفر له معلومات كافية، أدت في أكثر الأحيان الى اعتقالات عشوائية غرضها الإرهاب العام.

٢ ـ المضايقات، سواء للناشطين الحقوقيين او السياسيين، او حتى لرجال الدين؛ حيث يتم استدعاؤهم للمباحث والتحقيق معهم بشأن موقف أو خطبة أو تعليق أو مقابلة مع تلفزيون أو تغريدة في تويتر. لاحظنا مثلاً، أن ناشطين حقوقيين عديدين اختفت اصواتهم من تويتر، بعد التحقيقات، ومن بينهم نساء عديدات، استدعين للتحقيق، وجيء بأزواجهن أو ولاة أمرهن للتعهد بالنيابة عنهن بأن لا يقربن من (تويتر) أو لا يكتبن تعليقات ضارّة، مع التهديد بالسجن والتعذيب لهن أو لولاة أمرهن!

٣ ـ التهديدات، سواء عبر الإتصالات الهاتفية المسمومة، التي تقول للأشخاص المزعجين للسلطة، بأن يكفوا عن العمل، وفي احيان تكون التهديدات والإزعاج أقسى، في اتصالات آخر الليل، أو متابعة الشخص في كل حركاته، مع إشعاره عمداً بأن هناك من يتبعه، أو حتى يهدد حياته. وهذا أمرٌ صار معلوماً، ولكن جرى التوسع بشأنه في الآونة الأخيرة، وقد سبق لعدد من الناشطين أن كشفوا مثل هذه التهديدات، بما فيه القتل والفصل من العمل، وسحب جواز السفر وغير ذلك، وهي كلها أمور تتم ممارستها بتوسّع، كبديل عن القمع المباشر الأعمى.

٤ ـ وهناك وسيلة استخدمت مع المشهورين من الناشطين الحقوقيين والسياسيين، وهي (جرجرتهم) الى المحاكم بعد التحقيق والإستدعاء لدى جهاز المباحث. والغرض في أساسه هو: تعويق عمل الناشط، وترهيبه، مع احتمال اعتقاله، بحجّة أو بأخرى. مثل هذا حدث مع الناشط وليد أبو الخير، والآن مع الدكتور عبدالله الحامد، ورئيس جمعية حسم الدكتور محمد القحطاني. وعليه، فإن أبدى المعتقل تنازلاً وانضباطاً بالشكل الذي يريده جلادو النظام، لفلفت المحاكمة وطويت الأوراق، وسُكت عنه، مع مراقبته. وإن أصرّ على موقفه، أُدين بالتهم التي يرددها النظام وأبواقه القضائية، وهي تهم تضحك الثكلى مثل: تعويق التنمية؛ وتشويه سمعة البلاد؛ وإثارة الفتنة، وتأليب الرأي العام العالمي على الدولة، وغيرها من التهم العجيبة.

وما دفع النظام الى القيام بمثل هذه الخطوات مع المشهورين من الناشطين الحقوقيين، هو أنه قد سبق له أن اعتقلهم مراراً، كما هي الحال مع الدكتور عبدالله الحامد ولم يفد معهم الترهيب. وثانياً لأن

هؤلاء الأشخاص معروفون لدى العالم بنشاطهم الحقوقي والسلمي، وبالتالي يصعب على النظام اقناع أحد بدعاواه، كما يجد أن الإعتقال وتكراره مكلف بدون مراعاة الحدود الدنيا لضوابط الإعتقال، خاصة لحقوقيين يعرفون جيداً ما هي حقوقهم، ويفهمون الأنظمة والقوانين أكثر من القضاة أنفسهم. لذا كان لا بد من استدعائهم من جديد، ومحاكمتهم على اقوال او خطابات او تصريحات أو مقالات، ليصار لاحقاً الى تجريمهم واعتقالهم، وبذا تكون (العدالة السعودية) قد طُبّقت تماماً وفق الإجراءات القضائية المتّبعة!

يجب التذكير هنا بوسيلة خامسة لم تستخدم إلا في المنطقة الشرقية، وهي استخدام الرصاص الأعمى وقتل المواطنين في الشوارع لمجرد أنهم تظاهروا، ومن ثمّ إلصاق تهم الإرهاب بهم، واتهام المتظاهرين بأنهم قتلوا بعضهم بعضاً، كما هي مزاعم بيانات وزارة الداخلية المضحكة. في المنطقة الشرقية، ولأسباب مذهبية، اضافة الى عنفوان ونضج الحراك المعارض هناك، وجد النظام نفسه مطلق اليد في استخدام ماكنة القتل، وما كانت لديه مشكلة في أن يعطي الأوامر بذلك دون أن يستدعي الأمر معارضة أو ممانعة من قبل القتلة من قواته، فهؤلاء مشحونون طائفياً، وتم توجيههم على أن الشيعة في الشرقية كفار عملاء للأجانب وأعداء للإسلام وللوطن، وبالتالي لا تقف أمام النظام وقوات بطشه القاتلة ومباحثه ومخابراته حواجز أخلاقية أو دينية وهو لا يرى تداعيات سياسية كبيرة ـ بنظره ـ إن مدّد العنف الى الرصاص. مثل هذا يصعب فعله في بيئة النظام السياسية والإجتماعية (نجد) التي بدأت هي الأخرى بالتحرك خاصة في ملف المعتقلين منذ سنوات بدون محاكمة.

المحاكمات التي لاتزال مستمرة حتى كتابة هذه السطور، للدكتورين عبدالله الحامد ومحمد القحطاني، والتي تنشر تفاصيلها أولاً بأول على الفيس بوك وتويتر، تمثل واحدة من أدوات تعرية النظام في سياساته وممارساته بما يشمل قمعه وخطابه المتخلف سياسياً ودينياً. كما أنها تمثل تعرية واضحة للقضاء السعودي وللقضاة، وتكشف مستواهم العلمي، وفهمهم المتدنّي للحياة والسياسة وحقوق المواطنين، وتفسيرهم المتخلّف للدين الذي جعلوا منه خادماً للطغاة المستبدين.

تفاهة الإتهامات، وتآمر المدّعي العام والقضاة مع وزارة الداخلية ووزيرها محمد بن نايف، أوضح أن من الإستحالة بمكان تحقيق معايير (المحاكمة العادلة) التي هي أحد أهم مطالب المواطنين ومنظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية. كما أن مزاعم إصلاح القضاء يحتاج الى شيء أكثر بكثير من الميزانيات المالية الضخمة المخصصة لذلك. فمشكلة القضاء والقضاة ليست في (الفلوس) بل في (الرؤوس) و(النفوس)! فحتى لو أتيت بألف دليل ودليل على أن الإستبداد قائم سياسياً، وأن الفساد معشعش ومحمي من الأمراء، وأن من حقّ الناس الإعتراض سلماً على النظام، والمطالبة جهراً بالحقوق، بالتظاهر والتجمعات وغيرها.. فإن المؤسسة الدينية عامة وجهاز القضاء خاصة لا يمكن إلاّ أن يجدا المواطنين متهمين، وأن وزارة الداخلية وأمراء الجهالة والطغيان هم دائماً على حق.

واضح من خلال المحاكمات أن هناك فرقاً بيّناً بين خطاب المواطنين ونظرتهم لحقوقهم وفق الشرع والعقل؛ وبين خطاب المشايخ المنحاز كليّاً للإستبداد، تشريعاً وتجريماً لمقاومته، الى حد اعتبار التظاهرات ليس فقط عملاً محرّماً دينياً يستحق فاعلها كسر الجمجمة!، وإنما هي أيضاً جرم سياسي وفق منظور آل سعود.

فرق واسع بين من يرى الحاكم أجيراً عند الشعب، وبين مشايخ يرون طاعة ولي الأمر (وإن جلد ظهرك وأخذ مالك)!

الإعتقالات والمحاكمات والتهديدات وغيرها للمواطنين جمعاً، أو للناشطين حصراً، تؤكد المرّة تلو الأخرى، بأن المؤسسة الدينية بمختلف رجالها ليس فقط مغيّبة عن الواقع ولا تفهم فقهه، وإنما نخرها أيضاً الفساد، وسيطر عليها الأمراء بشكل كامل. مثل هذه السيطرة الشاملة لا تخدم في محصلة الأمر أمراء آل سعود، لأن ذلك أدّى من الناحية العملية الى فقدان مصداقية مشايخ النظام، وبالتالي تقلّص تأثيرهم على الجمهور، ولم تعد شرعنتهم للنظام ذات قيمة كبيرة. وفي النهاية ما فائدة مؤسسة دينية وضعت لشرعنة النظام، غير قادرة على توفير أهم ما يطلب منها؟ وغير قادرة على كسب ثقة الجمهور؟

السعودية تعيش مخاضاً مؤلماً من أجل التغيير؛ والمواطنون اليوم هم أكثر من أي وقت مضى مستعدون لدفع شيء من ضريبة التغيير، من تحمل للعنت والقمع والإعتقال والفصل من الوظيفة والمنع من السفر والمحاكمة الجائرة وغيرها.

لكن في نهاية المطاف، لا يصحّ إلا الصحيح. وتجربة الماضي تؤكد بأن العائلة المالكة كما مؤسستهم الدينية والقضائية في حالة انحدار سريع في السمعة والمكانة، وقد أثبتوا أنهم غير جديرين بقيادة الشعب، الذي تفصلهم عنه مسافة طويلة سبقهم اليها، فيما هم يعيشون الماضي بأفكاره ورؤاه وسخف فتاواه.

قدم الدكتور عبدالله الحامد ٧ مذكرات رداً على مزاعم المدعي العام فوزان الفوزان غير المشفوعة بدليل واتهاماته بالجرمية في قضايا رأي لا يجرمها شرع ولا عقل ولا قانون. المذكرة السابعة قدمها الدكتور الحامد في الجلسة الثامنة للمحاكمات التي طالت مسؤولي (حسم/ جمعية الحقوق المدنية والسياسية)، للقاضي حماد بن محمد العمر، المعيّن هو الآخر من وزارة الداخلية، وذلك في الجلسة الثامنة والتي عقدت في الثامن من ديسمبر الجاري، وعموم مجريات القضية، وطبيعة الإتهامات السخيفة وغيرها يمكن استخلاصها من خلاصة هذه المذكرة وما جرى في الجلسة. وهنا بعض المقتطفات التي وردت في المذكرة:

تعطيل التنمية أم تعطيل العدالة؟

د. عبدالله الحامد

• المظاهرات السلمية تعبير وحق من حقوق الإنسان الشرعية في الإسلام (باعتبارها البديل العملي الوحيد الذي يسحب البساط من تحت أقدام العنف والتطرف)، والشرع أباحها (إن لم تكن واجبة) لأنها من وسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ورفع الظلم الفعالة. والنظام لم يمنعها، حتى لو أثبت أن بيان (عشرون اقتراحا لنجاح ثقافة المظاهرات) دعوة صريحة إليها. وقد قال المدعي في دعواه ما نصه: (مخالفا بذلك أنظمة الدولة وبيان هيئة كبار العلماء بتاريخ ١-٤-١٤٣٢هـ) لكنه لم يذكر النظام الذي خالفناه إن كان موجودا (وهو غير موجود).

• بيان هيئة كبار العلماء ـ بتحريم التظاهرات ـ اجتهاد منهم بغير دليل معتبر شرعا، بل الدليل الشرعي على خلافه. ولو كان رأيا راجحا لكان غير ملزم، لأنه يقابل اجتهاد أضعافهم من العلماء (المستقلين) بجوازالمظاهرات السلمية التي لا تضر الممتلكات العامة والخاصة، ولا الأنفس (وهذا القيد هو المعتبر شرعا).

• حينما انتقدنا بيانهم لم نطعن في أشخاصهم، بل عبرنا عن رأينا في بيانهم وحق التعبير حق مشروع، مارسه الصحابة أمام النبي صلى الله عليه وسلم، وكفلته مواثيق الجامعة العربية والأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان في العالم التي وقعت المملكة على الالتزام بها.

• كل الأعمال التي قمنا بها مباحة، كالمطالبة بالعدل والمساواة في توزيع الثروة، وتوظيف العاطلين، وكف أيدي المتطاولين عن أراضي الأمة، وحفظ المال العام، ومعونة المحتاجين، وتبييض سجون المباحث السياسية، والتحقيق في عدد المساجين والتعذيب، والاعتقال التعسفي، وإنشاء مجلس نواب منتخب، ووضع هيئات مراقبة ومحاسبة لا يستثني الأمراء، فإن كل هذه الطلبات مشروعة، لأنها حق وعدل، وأمر بمعروف ونهي عن منكرات كبيرة.

• قال المدعي العام عني: ليس بغريب على مثل المذكور ما أقدم عليه من أفعال، أن يجهد نفسه في العمل على (تقرير ضلالات)، ينسبها لدين الله؛ و(يتخذها دينا، ويتعبد بها) والله ورسوله منها براء. طلبت منه إثبات هذه الضلالات، إثباتا شرعيا، أو اعتذاره، عن ما نسب إلي، وأشاعه عني من قدح في عقيدتي وديني، ليضلل القضاء ويشوهني أمام الرأي العام.

• تخيل المدعي أنني(صحفت) اسم ابن عثيمين، إلى عقيمين، وأن التصحيف مقصود، وبنى على هذا التوهم أكواما من



د. عبدالله الحامد

الخيال. والواقع أن المدعي (حرف) كلاما لي في الجلسة الخامسة، تحدثت فيه عن أن تويتر والفيس والانترنيت ليست مصدرا سليما يصلح بينات قضائية. والذي أذكره أنني قلت: إنني سقت (في تويتر) قولا

سياسيا لابن عثيمين، من (شرح رياض الصالحين)، فعلق علي بعض المتابعين وقالوا: لقد (صحفت). فعدت إلى حسابي في (تويتر)، فوجدته بالثاء، فتعجبت: كيف يكون عندي بالثاء، وعند هؤلاء المغردين بالقاف، وتوقعت أحد أمرين: إما أنهم مباحثيون يشوشرون، أو أن ثمة اختراقا من جهات (كيد) مشبوهة، وأنها – إذن – تضع صورا مسيئة وتضع تغريدات، وتعدل تغريدات وتلغي حسابات. المدعي العام بهذا الأسلوب يعلن إفلاس حججه، فالحمد لله الذي ألجأه إلى هذا المستوى، وكشفه أمام القضاء، وأمام شهود الله في أرضه.

- تمحل المدعي العام في الاستدلال، يدل على بطلان استدلاله، واستثمر استشهادي على أن العمل السلمي (جهاد) بآية: (فلا تطع الكافرين وجاهدهم به جهادا كبيرا)، وحديث "جاهدوا المشركين بأنفسكم وأموالكم وألسنتكم". لكن المدعي العام، ادعى أنه يلزم من استدلالي بهذه الآية على أن العمل السلمي جهاد، أنني أكفر الحاكم وأصفه بالكفر والشرك، وذلك غير صحيح. فأنا لا أكفر لا الحاكم ولا غيره من

هيئة كبار العلماء تدعم النظام بصمتها تارة ونطقها تارة أخرى، وشاركت في دعم تيار أمراء سرقوا مال الشعب وأراضيه وحريته وكرامته

المسلمين، وقد بينت وجه الاستشهاد في المذكرة (٦) عن الجهاد السلمي، واستدلالي بالآية والحديث، صريح شديد الوضوح، في أنهما دليلان على أن (الجهاد السلمي) مشروع. فهل المدعي العام شديد الجهل أو الغباء، لا يحسن منهج الاستدلال الشرعي؟، أم ألجأه عصف الهوى إلى لي أعناق النصوص؟ وهذا من الأدلة الجلية على أن الدعوى كيدية. وأطالب القضاء بمعاقبة المدعي العام على هذا الافتراء.

- حاول المدعي إيهام القضاء بأنني أزدري أشخاص هيئة كبار العلماء (على العموم) عندما قال: (بم يوصف من أخذ ينتقص هيئة كبار العلماء، ولم يسلم منه حتى الأموات، بل وصف اثنين ممن انتقل إلى رحمة الله بالغفلة)؟ وغرض المدعي العام، ليس الذب عن عرض العلماء الصالحين، الذي يتصور أننا ننتقصه، إنما هو الدفاع عن أعضاء الهيئة، الذين يصدرون فتاوى سياسية تفتك بحقوق الشعب، وتسكت عن الجور والظلم، ونهب الأراضي، وحرمان الشباب والفقراء.

- قال المدعي العام: (بم يوصف من دعا إلى ترك الأخذ من العلماء الكبار الذين أفنوا حياتهم في تعلم الدين وتعليمه، وشابت لحاهم في ذلك، فالجميع عيال على الهيئة)؟ من قال إن الجميع عيال على الهيئة سواه؟ هذا زعم باطل، فالعلماء المجتهدون كثير. أليس هدفه من زعم الناس عيال على فتاوى الهيئة سياسيا قضائيا، لاتخاذ فتاواهم (سهاما) يرمون بها المدعى عليهم؟ أليس المدعي العام والقضاء يستثمران (صلاح) ابن باز وابن عثيمين وهيئة كبار العلماء (الشخصي)، للأخذ بفتاوى سياسية، لا تنبثق من شروط البيعة العشرة، ولا من تصور السمات العشر للدولة الحديثة طبيعة ووظيفة. فزعمه أن الناس عيال على الهيئة، كلام مرسل من دون دليل. لا ننكر ما لهم من فضل، ولكن في البلاد مئات بل ألوف الفقهاء (المستقلين) المجتهدين وغيرهم كثير من أساتذة الجامعات، وهم كفقهاء الهيئة ليسوا معصومين، بل يؤخذ من كلامهم ويرد، فهل فقهاء الهيئة معصومون؟

- كل اجتهاد يدعم الاستبداد، ويسكت عن الفساد، فعليه علامة استفهام، إن لم نقل إنه غير صحيح. الهيئة رأس مدرسة لم تكتف بترويج مبدأ (الصبر على السلطان الجائر) الشائع أولا. بل طورته إلى مبدأ (دعم السلطان الجائر) ثانيا. وطورته منذ عهد الملك فهد إلى دعم (حكم التمييز العنصري) ثالثا. بدلا من المطالبة بشروط البيعة، تركت عنانه مطلقا. ولم تكتف هيئة العلماء بالسكوت بل شهدت له في بيانها ١٤٣٢/٤/١هـ بالقول: (المملكة العربية السعودية قائمة على الكتاب والسنة والبيعة). وفتاواها لا تنبثق من عمل بشروط البيعة (العشرة) ولا بالفوارق (العشر) التي تختلف بها الدولة الحديثة في طبيعتها الشمولية ووظائفها المتعددة. وقد زلت هيئة العلماء (غافلة) عن منهج أهل السنة والجماعة، والسلف الصالح، فشاركت (غافلة) في دعم تيار أمراء سرقوا مال الشعب وأراضيه وحريته وكرامته وولايته على الحاكم (دعما بسكوتها تارة، ودعما بنطقها تارة أخرى).

- سنّت هيئة العلماء السكاكين للأمراء والسجانين والمحققين، وصارت فتاواها (قواعد قضائية) للقضاة القساة لينحروا

هيئة كبار العلماء سنّت السكاكين للأمراء والسجانين والمحققين بفتاواها لينحروا بها حقوق الإنسان والمعتقل فأنتجت بذلك العنف والتطرف

بها حقوق الإنسان والمعتقل، فكانت فتاواها من أسباب التطرف والعنف. من الذي أنتج الاحتقان والعنف والتطرف؟. إنه كل من سكت عن نهب المال العام، وعن كل من نهب أراض الشعب على وجه الخصوص بملايين الأمتار، ومارس التمييز العنصري وانتهاك المساواة، فضلا عن تجريم العمل السلمي كالمظاهرات، والفتك بحرية الرأي والتعبير الشرعية؛ ما أسهم في العنف والتطرف الحكومي، وفي انتاج العنف والتطرف المضاد، أي تطرّف وعنف الجماعات والأفراد.

- لم نشكك كما ادعى المدعي العام في (صلاح أشخاص) هيئة كبار العلماء، ولا سيما الشيخين عبد العزيز بن باز ومحمد بن عثيمين رحمنا الله وإياهما، فقد عرفناهما، ونشهد بما للجميع من تواضع وإخلاص واحتساب. وإنما شككنا في (صلاح فتاواهم السياسية والحقوقية)، وقلنا إن سبب (أخطاء هيئة العلماء) خلل منهجي كبير في فقه العقيدة السياسية في الإسلام. ثم إن نقد هيئة العلماء أمر

مشروع، فهل هي هيئة مقدسة لا يجوز نقدها، ولا تخطئتها؟

• حاول المدعي العام إيهام القضاء بأن المظاهرات ضلالات: عندما قال: (بم يوصف من يدعو العاطلين عن العمل، وأهالي المعتقلين إلى الخروج في مظاهرات؟)، فهو يعتبر المظاهرات دلالة على أنني أنشر ضلالات أتخذها دينا أدين الله به. وقد سبق لي أن بينت أن دعم المظاهرات علامة هداية لا علامة ضلالات. (أكرر): دعم المظاهرات علامة هداية لا علامة ضلالات، لأن مظاهرات إنكار المنكرات: جهاد سلمي يشرع فيه التعرض للأذى حتى الاستشهاد. فالحمد لله الذي جعل علانية المحاكمة نوراً يكشف ذهنية وثقافة المدعي العام الحقوقية (ومن هم خلفه) كبرهان جديد يكشف كيده وتلفيقاته وشبهه التي درج على إلصاقها بشبابنا المتظاهرين ونحوهم في محاكمات الظلام بدعاوى الخروج والفتن وعصيان الإمام التي ملأ بها اللسجون. وليثبت أنه ـ كهيئة العلماء ـ من

تحريم هيئة كبار العلماء التظاهرات اجتهاد بغير دليل معتبر شرعا، بل الدليل الشرعي على خلافه، واجتهادهم هذا غير ملزم ويخالفه أكثر العلماء

الذين أنتجوا العنف والتطرف. لقد أنتجوه لأنهم جرموا العمل السلمي، فهل يثبت المدعي العام أن وزير الداخلية الجديد كسابقه قمعي عنيد؟ وأنه من عوامل القمع والتطرف؟ المهم ان يعرف الناس اسلوب المدعي العام في محاكمات الظلام السرية. والمدعي لم يدرك أن العلانية أدخلت الرأي العام في المعادلة وهم (شهود الله في أرضه عليه وعليّ وعلى القاضي

• نعم أسست ـ مع مجموعة من المجاهدين السلميين ـ جمعية (حسم) للدفاع عن (الحقوق المدنية والسياسية)، والشرع يبيح هذا النشاط، فعلى المدعي العام أن يثبت أن (حسم) تخالف النظام أو الشرع. ولأن (نظام الحكم) يجعل المرجعية هي الشريعة، فقد أبطل (النظام) كل نظام آخر يخالف الشريعة. نعترف بإنشاء الجمعية، ونعتبر إنشاءها جهادا سلميا كبيرا واحتسابا عند الله، ونصيحة للأمة والإمام، وما فعلناه مشروع في الشريعة والنظام.

• نعم المُلك السعودي (بضم الميم) سلطان جائر، مجسداً بقمع وزير الداخلية السابق المهيمن؛ والملك عبد الله رائد مرجو لإصلاح الحكم الجائر: نعم أصف الملك في محاضراتي ومقالاتي بأنه (قائد الإصلاح)، فهل يلزم من ذكري حديث (خير الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر) أنه جائر؟ واستنباط المدعي العام من عبارة (سلطان جائر) أنني أصف الملك بأنه سلطان جائر، من باب لزوم ما لا يلزم من التأويل والتعسف في الاستدلال. وإنما أصف المُلك (بضم الميم) السعودي بأنه جائر، لأنه جبري مستبد، وكل جبري فهو جائر، أو مفض إلى الجور. أما الملك(بفتح الميم) السعودي فقد ورث مظالم سلطان جائر، ولكنه قال لدعاة (البيعة الشرعية: ولاية الأمة/ خطاب رؤية لحاضر الوطن..).. قال سيضرب هامة الظلم بسيف العدل، فلننتظر – بعد وفاة وزير الداخلية السابق – فإنْ وفّى بما وعد، واستطاع إقامة حكم شوري (الملكية الشورية = الملكية الدستورية، فهو مصلح عظيم، وإن لم يفعل فهو سلطان جائر، ولكنه أقل من سلفه جورا، وينبغي أن يستمر الجهاد السلمي في حكمه، حتى يلتزم شرط البيعة: ولاية الأمة.

• يحاول المدعي العام – ربيب وزارة الداخلية في سياستها الكيدية ـ أن يستعدي القاضي علينا، وأن يضلل القضاء بدعوى كررها مرارا: أننا نقدح في القضاة. وأقول: إن القضاء السعودي لا يضمن حقوق الناس ولا سيما الحقوق السياسية، ولا يتوقع عدله، وإن كان مرجوا، لأكثر من عشرين سبباً، وهذا (رأي)، فإن كنتم أيها القاضي تحاسبون على الرأي، أو لديكم ما يستدعي البينة، على أن القضاء يفتك بحقوق الشعب أتيتك بها.

• اتهام (تعطيل التنمية) أم (السعي لتعطيلها) كلاهما خيال خصيب. يقول المدّعي العام إنه إنما اتهمني (بالسعي إلى تعطيل التنمية)، ولم يتهمني (بتعطيل التنمية) والفرق بينهما لفظي بسيط. ولكن (تعطيل التنمية) نموذج لنهج لوائح الاتهام: التهويل والتضخيم لإثارة الرأي العام، وتحريض القضاة، وهي طريقة جربها المدعي العام (ومن هم خلفه) فوجد نفعها، وضرب بها كثيراً من دعاة حقوق الإنسان،

المدعي العام يدافع عن هيئة كبار العلماء الذين يصدرون فتاوى سياسية تفتك بحقوق الشعب، وتسكت عن الجور والظلم، ونهب الأراضي

بل الفقهاء والمحدثين. إن تهم: (تعطيل التنمية، وتدمير مقدرات الأمة، والدعوة إلى الفتن والفرقة، وتفتيت الوحدة الوطنية، والشقاق، والخروج، وزعزعة الأمن، ونشر الفوضى في الأوقات العصيبة، وذم القضاة والعلماء) غرضه أن يستفز بها القضاة. ثم يضيف المدعي العام بعدها إلى ذلك كله: تهمة القدح في الملك، ثم يعمد الى ليّ أعناق الآيات والأحاديث وأقوال العلماء، ولا سيما هيئة كبار العلماء. إنه أسلوب المدعي العام المكرس لضرب (حرية الرأي والتعبير) بتضليل الرأي العام، وتخويف القضاة، ليحكموا وفق هوى وزير الداخلية.

• على المدعي أن يقدم الأدلة على ثبوت ما ذكر من معلومات، ثم يثبت أنها جرائم بموجب نص نظامي أو شرعي صريح، وعليه أن يحدد العقوبة التي يطالب بها (بنص شرعي أو نظامي). أما التخرص فهو من اتباع الهوى، والله يقول: (ياداوود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى، فيضلك عن سبيل الله؛ إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب).

محاكمة (حسم)

قضاءٌ يسحقُ العدالة!

الحامد لقاضي الداخلية: لم أترجّ نايف في عزّ جبروته، فكيف أترجّاك؟

من ظلام السجون الى علنيّة المحاكمة!

إنجاز للإصلاحيين، وللحراك المتواصل في كل مناطق المملكة لانتزاع الحقوق المسلوبة من النظام السعودي المستبدّ.

لقد أصرّ الحقوقيان د. عبدالله الحامد، ود. محمد القحطاني، على رفض الحضور للمحاكمة التي رفعتها وزارة الداخلية عليهما، عبر المدّعي العام، ما لم تكن المحاكمة علنيّة. وكانا على استعداد لأن يعتقلا بدون محاكمة من أن يصدر بحقهما أحكام وفق محاكمة صورية سرّية.

العلنيّة مكسب انتزع من النظام؛ وحتى لو كانت النتيجة ـ المرجحة حتى الآن ـ تقول بأنهما ووفق المحاكمة السياسية القائمة سيحكمان بالسجن، ما لم يغيّر الأمراء موقفهم قبل يوم صدور الحكم في ٢٠١٢/١٢/١٥.. فإن ما أراده الناشطان تحقق:

فقد فضحا علناً كيف أن المحاكمة سياسية بامتياز؛

وأن القاضي جاهل بالقضاء وبالسياسة، وأنه مجرد موظف عند وزير الداخلية؛

وأن الإتهامات الحكومية للناشطين تضحك الثكلى لسخافتها، ومع هذا فإن المدّعي العام لم يقدّم أدلّة إثبات عليها؛

وأن المدّعي العام، ربيب وزارة الداخلية، لا استقلال له، ومتواطئ كما صاحبه القاضي في التخطيط عن سابق إصرار لاعتقال الناشطين السلميين.

لتكن الأحكام قاسية. لكن فضيحة القضاء والقضاة ووزارة الداخلية السعودية، منجزٌ لشجاعة قيادات (حسم) بسبب اصرارهم على عدم حضور جلسة محاكمة غير علنية.

قبل أن تظهر الأحكام المعدّة سلفاً من وزارة الداخلية.. نضع القراء في أجواء جلسة المحاكمة الأخيرة التي تسبق النطق بالحكم، والتي تمت في الثامن من ديسمبر الجاري، والتي حضرها ناشطون ومحامون وصحفيون محليون رسميون، ومندوب عن هيئة حقوق الإنسان الحكومية (للمرة الثالثة)، وكذلك مندوب عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان شبه الحكومية (للمرة الثانية)، اضافة الى الصحافية المستقلة إيمان القحطاني، ومراسل قناة سكاي نيوز عبدالمحسن القباني.

القاضي أرعن

فور جلوس القاضي حماد العمر، خاطب الصحافية إيمان القحطاني بالقول: يا إيمان القحطاني، أنت موقوفة بتهمة تقديم معلومات مزورة. أنتِ قلتِ في الجلسة الماضية أنكِ مراسلة صحيفة الحياة، وهذا غير صحيح. وأمر القاضي رجال الشرطة بأن يأخذوها لشرطة المربع ويوقفوها. هنا اعترضت الصحافية إيمان القحطاني وقالت: أنا لم أقل إني مراسلة الحياة، وإنما أبرزت بطاقتي الصحفية المعطاة لي من صحيفة الحياة، كي أثبت أني صحفية. فأنتَ قلتَ في الجلسة الماضية حين أخرجت الجمهور: (الصحفيون يبقون)، فأبرزت البطاقة لكوني صحفية، لا كمراسلة للحياة، والبطاقة على أي حال سارية المفعول، ولازلت في الصحيفة! قال القاضي: عليك إثبات أنك لازلت في صحيفة الحياة. فطلبت الخروج للسيارة كي تحضر ما يثبت ذلك، لكن القاضي رفض خروجها! ردّت: كيف أثبت لك ذلك إذن؟ هنا عرض د. محمد القحطاني كفالتها حتى تأتي بما يثبت أنها في الصحيفة، وأيضاً رفض القاضي ذلك. وهكذا بقيت الصحافية الى نهاية جلسة محاكمة الناشطين الحقوقيين، وحينها استدعاها القاضي مرة أخرى ودار نقاش طويل بينها، والمدعى عليهما، والمحامين من جهة.. والقاضي من جهة أخرى، انتهت بتراجع القاضي عن قراره. حينها سأل المتهم د. محمد القحطاني

القاضي: من قال لك إن إيمان ليست موظفة في صحيفة الحياة؟ فأجاب: مراسل الحياة هو من قال لي ذلك. وقد أخذ بقوله هكذا بدون الرجوع الى الصحيفة، بل وأصدر قراراً باعتقالها أيضاً!

القاضي غاضب ويفتقد أبجديات العدالة

قبل الجلسة، وبسبب الجدل مع الصحافية إيمان القحطاني، كان القاضي غاضبا، وتوجه للجمهور قائلا: أي شخص يخل بالجلسة فسأسجنه ٢٤ ساعة! ثم توجه للمتهمين وخاطبهما: يا القحطاني والحامد، إذا أخل أي أحد من الجمهور بالجلسة فسأسجنكما، وستتم محاكمتكما وأنتما في السجن. فقال الحامد: (ولا تزر وازرة وزر أخرى) كيف يخطئ أحد الجمهور ونحن من يحاسب؟. ورد المحامي عبدالعزيز الحصان: (يا شيخ واضح عليك الغضب، ويبدو ان فيه شئ من عدم الاطمئنان، والقاضي لا يقضي وهو غضبان، الأفضل أن تؤجل جلسة المحاكمة). فرد القاضي: هذا شيء أقرره أنا!

من أولى بالمحاكمة؟

في أثناء المرافعات قال القاضي للمتهمين المدّعى عليهم: (مبناكم - يا حسم - على التناقض)، فرد القحطاني: لقد تناقشنا في تغريداتنا وتناقضاتنا، ولا تريد أن تناقش في تشبيك الأراضي بملايين الأمتار - المقصود بالتشبيك سرقتها واحاطتها بسياج/ شبك - وزج أبناء الشعب في السجون بلا محاكمات. نحن أمام إدانة كبيرة للدولة، وجرائم ضد الإنسانية، وأنت تحاسبنا على تغريدات في تويتر)!

محاكمة الأمراء!

عندما قرأ القحطاني دفوعه وورد فيها (كما صرح بذلك فضيلة القاضي في الجلسة الخامسة بأن جميع أولاد عبدالعزيز تحت الشرع).. قال القاضي: (لقد نظرت في دعاوى ضد أمراء، لقد عاقبت أمير ضابط كان على خلاف مع جندي بسبب التحية). فسأله القحطاني: (بم عاقبته؟). قال القاضي: (النطق في الحكم في الجلسة القادمة)!. فرد القحطاني: (والذين شبّكوا الأراضي، هل تستطيع محاسبتهم؟ يا شيخ أنت تعرف ونحن نعرف، أن هناك أشخاص فوق النظام، أريدك أن تأمر الجهات المعنية بإحصاء شبوك مشعل بن عبدالعزيز آل سعود ومتعب بن عبدالعزيز آل سعود، واضبط كلامي هذا في المحضر). سكت القاضي ولم يستجب للطلب.

قاض جاهل باللغة وبتويتر

قال القاضي للمتهم د. محمد القحطاني: (أنتم تقولون أن دعوتكم سلمية، ألم تقل في تويتر: من لم يحترم أساليب الحوار نعرف نتعامل معه؟. وقد اعتبر القاضي الجملة الأخيرة دعوة للعنف، ولا يعلم أن في تويتر شئ اسمه (حظر/ Block) يستخدم مع المسيئين. وكانت الجلسة عامة قد اعتمدت في أسئلة كثيرة منها على ما كتبه الناشطان الحامد والقحطاني في تويتر.

مرجعية الدولة لمن؟

قال القاضي بأن: مرجعية الدولة هي هيئة كبار العلماء؛ فرد عليه المحامي والناشط سلمان الرشودي بأن مرجعيتها هو الكتاب والسنه بنص النظام الأساسي للحكم. كما ردّ عليه المحامي الحصان بأن (هيئة كبار العلماء استشارية وليست إلزامية كما وضعها الملك فيصل).

وسأل القاضي المدعى عليهما تعليقاً على سنّ نظام يحمي هيئة كبار العلماء والمفتي من النقد: (هل هناك دولة لا تحمي رموزها؟). فرد المحامي عبدالعزيز الحصان: (وهل هناك دولة تسجن رموزها؟). هنا وجه القاضي كلامه الى القحطاني: أجب بنعم أو لا. فرد عليه الأخير: (وهل هناك دولة تنتهك حقوق شعبها؟).

نعم الدولة قمعية!

سأل القاضي مستنكراً: أنتم تقولون ان الإنتهاكات تصدر من أجهزة وأفراد في الدولة، ثم تقولون الدولة قمعية؟ فرد القحطاني: لقد شنّت أجهزة المباحث في العقد الماضي حملة اعتقالات كبيرة، وأدخلت الناس السجون بدون ضوابط قانونية، فلم تبرز مذكرات اعتقال، ولم توجه لهم تهماً رسمية، ولم تسمح للمعتقلين بتوكيل محام. وقامت تلك الأجهزة بالتعذيب، وتغولت الأجهزة الأمنية وأصبحت هي الحكومة. أما المؤسسات العدلية، ومنها هيئة التحقيق والإدعاء العام، وديوان المظالم، فقد فشلت في إنصاف المعتقلين، ولجم أجهزة المباحث. وتساءل القحطاني: بأيّ حق يصدر وزير الداخلية أمراً لديوان المظالم بعدم قبول أي قضية ضده؟). وهنا قاطعه القاضي بالقول: الإجابة خارج السؤال. فرد القحطاني: دعني أكمل! القاضي: لا. القحطاني: أنا أجبت فاضبط جوابي. القاضي: لا لم تجب ولن أضبطه.

محاكمة أم مناصحة أم تحقيق؟!

كان القاضي يسأل في الجلسة أسئلة لا علاقة لها بالقضية، يقول احياناً أنها للإستفسار، وأحياناً يقول نصيحة، ولا يضبطها في المحضر. سأل القاضي القحطاني: ما هي الموبقات؟ فرد: هي المهلكات. قال القاضي: ما هي الموبقات المخرجة من الملّة؟ رد الحامد: في الحديث احذروا السبع الموبقات، وأيضا الزنا يعتبر من الموبقات، وهو لا يخرج من الملة. قال القاضي: يا الحامد لا تتكلم إلا إذا جاء دورك!

وقال المتهم د. القحطاني للقاضي: والله ما عاد ندري، هل نحن في جلسة مناصحة، أم جلسة تحقيق، أم محاكمة، ثم إن الأسئلة كلها موجهة لنا! لمَ لمْ تسأل المدعي العام ولا مرة، أسأله ولو مجاملة! رد القاضي متسائلاً: ما تقبلون مني نصيحة؟! فقال الحامد: قل إنها للنصح وليس للقضاء.

القاضي محقق ظالم يسخر من المتهمين

ما فتئ القاضي حماد العامر في جلسات المحاكمة يسخر من الدكتورين الحامد والقحطاني ولم يبذل جهداً بحضور المواطنين ليظهر بمظهر القضاة في كل العالم، رزانة واعتدالاً والتزاماً بأدب الجلسات.

فتارة يقول أنه يناصح المتهمين، وأخرى يحاورهم، وثالثة يقول بأنه يريد أن يتعلم منهم، فيردون عليه: هنا محاكمة، والحوار مكانه في النور على طاولة المتحاورين يجلس أمامها أنداد، ولا يكون حوار المخالفين بإدانتهم مسبقاً والزجّ بهم في الزنازين المظلمة، أو تحت سياط محاكم التفتيش، فهذا يدل على ضعف الحجة والإفلاس الفكري. وزيادة على ذلك، فإن القاضي في الجلسة الثامنة لم يضبط ويسجل كل الأسئلة والاجابات بشكل كامل، حيث كان يستمع للإجابات كاملة ثم يسجلها أحيانا كاملة، او مجتزأة ليكون المعنى فضفاضاً، وأحيانا يصرّ على الإختصار دون شرح، أو الإجابة بنعم أو لا. وهذا يخلّ بأبسط إجراءات التقاضي، وحقوق المدعى عليهم.

عملاء البي بي سي!

القاضي يسأل: هل من الاحتساب تقديم المعلومات للجهات الخارجية للإساءة للدولة حتى إن كانت غير موثقة؟ قال له القحطاني: حدّد من هي الجهات الخارجية. قال القاضي: تلفزيون البي بي سي! القحطاني: ما علاقة البي بي سي؟!. القاضي: ومجلس حقوق الإنسان؟ ردّ القحطاني: على المدّعي العام البيّنة بأن يثبت أن المعلومات التي قدمناها في مجلس حقوق الإنسان غير موثوقة، ثم إن آليات مجلس حقوق الإنسان وافقت ووقعت عليها الحكومة السعودية.

من المغرّد في الجلسة: القحطاني أم القاضي؟

سأل القاضي د. محمد القحطاني عن تغريداته في تويتر، فرد الأخير: (لن أسمح لكائن من كان أن يتدخل في حريتي.. لا يمكن أن أتحدث عن حساباتي في شبكات التواصل الاجتماعي، فهي حرية رأي لا يمكن التنازل عنها، وأتحدى من التحقيق أن يثبت عليّ أي توقيع. سنصبح مثل كوريا الشمالية والصين في القمع). رد القاضي: (هذا حسابك في تويتر، فيه اسمك وصورتك، وتقول فيه إنك سافرت لأبها ونجران والجو زين). أجاب القحطاني: (هل السفر لأبها ونجران ممنوع؟! بحيث تورد السفر إليهما ليكون قرينة على ماذا؟). القاضي: لا أدري. واضاف القحطاني: (كم حساباً يستخدم اسمي وصورتي في تويتر؟ إذا الدولة منزعجة من شبكات التواصل الاجتماعي، فلماذا لا تغلقها؟! أفترض أنها دولة ذات سيادة بإمكانها أن تفعل ما فعلته دول أخرى). وتابع: (رفضت التصديق على التغريدات، ووقفت في وجه الإدعاء العام، حتى لا تتم جرجرة الشباب والشابات للتحقيق بسبب تغريداتهم).

الأرض اغتصبها آل سعود

سأل القاضي القحطاني عن تغريدة في تويتر ورد فيها: (..لأن الشعب مهمّش والأرض مغتصبة)، ماذا تقصد بقولك (الأرض مغتصبة)؟ أجاب القحطاني: (هذا الكلام صحيح، الشعب لا صوت له في القرارات الحاسمة، والأراضي مشبّكة. أريد أن تطالب أجهزة الدولة بإحصاء الأراضي المشبّكة من دون حق شرعي. هل تستطيع أن تحضر الأمير مشعل بن عبدالعزيز والأمير متعب بن عبدالعزيز وتسألهما عن ملايين الأمتار المشبّكة؟).

الربيع سيخصب الصحراء!

وجه القاضي للدكتور الحامد ١١ سؤالاً تدور كلها حول آرائه ومقاصده وتتضمن: أوضح، فسّر، ما قصدك، نورد منها على سبيل المثال:

س: ما قصدك من قولك إن الربيع العربي سيخصب الصحراء؟

س: هل المظاهرات تحقق مصلحة عامة للمسلمين؟

س: هل مخاطبة الجهات الخارجية - في أمور غير موثقة - من الإحتساب؟

س: ما معنى: أن يكون المجاهد صحيح المقصد، وكيف يمكن اثبات ذلك؟

س: قلت: (يستمد الحاكم في الإسلام ولايته من الأمة وهي ولية أمرها، ويجب عليه طاعتها كما يطيع العبد سيدته). ما المقصود من ذلك؟

س: قلت: (التوحيد قسمان: روحي عموده الصلاة، ومدني عموده العدل والحكم الشوري)، ما المستند في تقسيم التوحيد؟

نزق القاضي!

القاضي حماد العمر ليس قاضي سلطة جاهل فحسب، بل هو مستبدّ، ويفتقد اللباقة، ولا يلتزم بمفردات القضاء البسيطة المعروفة. لقد قاطع القاضي المحامي أحمد الراشد وطلب منه السكوت مرتين، وهدده بالطرد وإلغاء الوكالة، وعندما تشاور مع موكله في المرة الثالثة طرده وألغى وكالته، بل وأمر بحبسه ٢٤ ساعة، إلا أنه تراجع عن الحبس بعد نقاش المدعى عليهم معه.

الحامد للقاضي: لن تستطيع العدل

حدد القاضي جلسة إصدار الحكم يوم ١٥ ديسمبر - يوم صدور مجلّة الحجاز - وقد طلب الحامد تأجيلها إسبوعين، قائلا: (أحتاج وقتاً كافياً للرد - الكتابي على سؤال سابق - وأنا رجل فوق الستين، ومريض بالسكر). يرد القاضي الجاهل وقاسي القلب: (هذا من ضمن ما قلناه في البداية). فيستفهم الحامد المعنى مما قاله القاضي، فأجاب: (ما فيه داعي/ اي لا حاجة لذلك). فهم المدّعى عليه د. محمد القحطاني قصد القاضي، فقال للحامد بأنه يقصد (أنك تريد أن ترجوه حتى لا يصدر الحكم). هنا رد الحامد موجهاً كلامه للقاضي: (أنت تتوهم أني أترجاك للتأجيل. لم أترجّ من هو أكبر منك، ما ترجيت نايف في حياته وهو في عزّ جبروته، وكذلك الملك فهد، فكيف أترجاك؟ وأقولها لك لن تستطيع العدل لأن القضاء السعودي غير مستقل، ولن تستطيع مقاومة الضغوط).

القاضي والقضاء متواطئان

إن سبب المحاكمات هو محاولة جمعية حسم بمسؤوليها وأعضائها اعتراضها وتصديها للإنتهاكات التي تقوم بها أجهزة الأمن والمباحث. وإضافة الى أنها محاكمة أصحاب رأي، فإن تكتيك الحكومة بقضاتها

الجهلة جعل المتهمين مجرمين بحجة أن وسائلهم في التصدي للإنتهاكات غير مشروعة. وقد حاول المدعي العام والقاضي صرف النظر عن أساس المشكلة، الى قضايا أخرى يتم فيها محاكمة النوايا والمقاصد والرأي والوسائل، مع أنه صدر في لوائح الاتهام ما نصه: (تأليب الرأي العام باتهام الجهات الأمنية وكبار المسؤولين فيها بالقمع والتعذيب والاغتيال والاختفاء القسري وانتهاك حقوق الإنسان). وقد تقدم المتهمون عبدالله الحامد والقحطاني بطلب الى القاضي أن يسمح بإحضار الشهود لإثبات ما رصد من انتهاكات وما زعم من تجاوزات ومن قمع واختفاء قسري وقتل، إلا أن القاضي لم يستجب للطلب، وأصرّ على اتباع أسلوب محاكم التفتيش، فهو يقرّ ابتداءً بصحّة الإتهامات الحكومية الموجّهة للناشطين الإصلاحيين بدون حاجة الى أن يطلب من المدّعي العام أيّة أدلّة؛ ثم زيادة على ذلك، يرفض الشهود التي يقدمها المتهمون كما يرفض الأدلة المقدّمة وذلك للتغطية على جرائم وزير الداخلية وجهاز مباحثه. وبهذا يكون القاضي حماد العمر شاهداً ومشاركاً في جرائم النظام، وليؤكد للمرة الألف على أن القضاء السعودي كمؤسسة غير عادل وغير مستقل وهو تابع لسلطة الأمراء، وتالياً فهو قضاء عاجز عن إنصاف المظلومين والمعذبين والمعتقلين فضلاً عن ينصف الشعب كلّه من المفسدين المستبدين من رموز النظام.

قضاة آل سعود: المفسدون في الأرض

عبدالمحسن الحليت

كُلّكمْ قاتلٌ ولا استثناءُ
والقتيلُ القضاءُ والشرفاءُ
سقَطَتْ رايةُ الحسينِ وعادتْ
منْ جديدٍ بثوبِها كربلاءُ
ماتَ عصرُ الفاروقِ، لم تبقَ منهُ
غير ذكرى سُطورها بيضاءُ
واعتلتْ عُصبةُ اللصوصِ وماتتْ
في السجونِ العدالةُ العذراءُ
كُلّكم من سقوطها مستفيدٌ
كلكُمْ مُذنبٌ.. ولا أبرياءُ
أكبرُ المجرمين أنتمْ ولكنْ
لا وجوهٌ لكم ولا أسماءُ
أيّها المرتَشونَ من أينَ جئتمْ
ألغيرِ التُقاةِ كانَ القضاءُ؟
تدَّعونَ التُقى وأنتمْ ضِباعٌ
أكَلتنا.. فكُلّنا أشلاءُ
تحتَ أنيابِكم نَئنُّ ومنكم
لا فقيرٌ نجا ولا أغنياءُ
فكأنّا وحْلٌ وأنتمْ زُلال
وكأنّا أرضٌ وأنتمْ سماءُ
نحنُ أهلُ الضلالِ دوماً وأنتمْ
عندنا المرسلَونَ والأنبياءُ
لكُمُ الدينُ كُلّهُ ولنا الشر
كُ فنحنُ الخوارجُ السفهاءُ!
فأبونا (الحجّاجُ) وابنُ (سلول)
وأبوكمْ (عليُّ) و(الزهراءُ)!

نحنُ من خانَ كلَّ شرعٍ ودينٍ
وعلى الدينِ أنتمُ الأمناءُ!
كلُّ صوتٍ سواكمُ شيطانٌ
كلُّ رأيٍ عداكمُ فحشاءُ
وعروقُ الإيمانِ جفَّتْ لدينا
ولديكمْ عُروقهُ خضراءُ
أعذرونا فنحنُ نسلُ (يزيد)
أيّها التابعونَ والخلفاءُ
أيّها المفسدونَ في كلِّ أرضٍ
قاتلَ اللهُ علمكُمْ.. والسماءُ
كمْ ذبحتمْ من آيةٍ وحديثٍ
ولِحاكُمْ كم لطَّختها الدماءُ
فالدساتيرُ كالعبيدِ لديكُمْ
والقوانينُ في يديكمْ إماءُ
وتُداجونَ ألفَ طاغٍ وطاغٍ
ولهُ وحدهُ يكونُ الولاءُ
ولهُ منكمُ النفاقُ المُصفّى
والركوعُ الطويلُ والإنحناءُ
وتُحلُّونَ ما يراهُ حلالاً
فالفتاوى منكمْ، ومنهُ الجزاءُ
وإذا قالَ حرِّموا حرَّمتُـ
ـمْ كلَّ ما يشتهيهِ، حتى الهواءُ
هو مولاكُمُ الذي تعبدوهُ
فهوَ نعمَ المولى ونعمَ الرجاءُ!
أيّها المتُخمونَ فسقاً، أهذا
ما تقولُ الشريعةُ السمحاءُ؟!
كيفَ صارَ القضاءُ عنزاً حلوباً
يتسلّى بحلْبِها من يشاءُ؟
أَكْلُ لحمِ الخنزيرِ في عُرفكمْ شر
كٌ وأكلُ الحقوقِ فيه الشفاءُ!
وكلامُ (الصكوكِ) أحلى لديكُمْ
من كلامِ الذي لهُ الأسماءُ

لا من الناسِ تستحونَ ولا اللهِ
الذي منهُ يستحي الأنبياءُ
كلُّ ظلمٍ بنا وكلُّ فسادٍ
أنتُمُ الرأسُ فيهِ والأعضاءُ
فلوجهِ الدينارِ قُمتمْ وصُمتمْ
فهو باقٍ، وما سواهُ فَناءُ
ولعينيهِ كم فَقأتُمْ عيوناً
فلعينيهِ يُستحَبُّ الدعاءُ!
ونهبتمْ من أجلهِ البرَّ والبحرَ
ومنكمْ لمْ تنجُ إلاّ السماءُ
أيها المُظلمونَ، لم يبقَ وجهٌ
فيكمُ يستحي، ولم يبقَ ماءُ
كم يعاني من فسقكمْ أتقياءٌ
ويقاسي من زيفكُمْ عُلماءُ
هُمْ مع اللهِ يَسهرونَ، وأنتمْ
في جحورٍ لكمْ بناها الرياءُ
فهمُ الشمسُ إن تعالى ظلامٌ
وهمُ السيفُ إن تمادى البغاءُ
وهم الذائدونَ عنّا،وعنهمْ
ستذودُ السماءُ والأنبياءُ
فَلِحاهُمْ منيرةٌ بتُقاها
ولِحاكُمْ تُنيرها الظلماءُ
كَمْ تُحَنّونها على كلِّ وجهٍ
ليزولَ البياضُ والإرتخاء
والفسادُ الذي يُعربدُ فيها
لا خضابٌ يخفيهِ أو حِنّاءُ
أيها الغارقونَ في وحْلِ دُنياكمْ
وفيهِ جميعُكم شُهداء
لستُ أهجوكُمُ فأنتمْ ذئابٌ
وكثيرٌ على الذئابِ الهجاءُ
أنتمُ الميتونَ شيخاً فشيخاً
وبِكُمْ لا يليقُ إلاّ الرثاءُ!

تفتقد معايير التجريم ولا صلة لها بـ (المحاكمة العادلة)

.. إنّها تُهَمٌ عبَثيّة كيديّة!

من مذكرة قُدّمت للقاضي في جلسة المحاكمة الثامنة بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٨

د. محمد القحطاني

عضو مؤسس لجمعية الحقوق المدنية والسياسية (حسم)

من المؤسف أن القاضي لا زال يكرر في كل جلسة بأن ردودنا مكررة أو (غير ملاقية) حسب تعبيره، في الوقت الذي يرى فيه تهم المدعي العام المرسلة التي لا تليق بمجلسه القضائي، وهو يسمح بسماعها رغم أنها لا تقوم على اعتبار شرعي أو قانوني، وليست لها عقوبات منصوصة، لأنها لا تصلح تهماً، بل هي لإثارة اللبس والتلبيس. ولذلك قلنا بأنها تهم كيدية؛ لأنها تفتقد معايير التجريم.

مالغرض من توجيه تهمة: (السعي لغرس بذور الفتنة، والانشقاق، ونزع الولاية والخروج على ولي الأمر، وتأليب الرأي العام) إذا لم يكن المدعي قادراً على إثباتها بوجه مادي قاطع، يحدد الفعل الذي يجسّد معنى الفتنة والخروج. فإذا لم يكن لدى المدعي جواباً قاطعاً صريحاً في تحديد معاني التهم المرسلة، فوجودها في لائحة التهم عبثٌ لا يراد به سوى تشتيت العدالة، وإلهائها بالخوض فيما لا يحقق الأصل الذي لأجله أقيمت المحاكمة.

تسلّح طغاة الرياض بعديمي الضمير

يقول المدعي العام: (بم يوصف من يدعو للإصلاح عن طريق السب والشتم، ونشر معلومات غير صحيحة). وهو هنا لم يحدد ـ كعادته ـ ما هو السب والشتم الذي يتحدث عنه. وكان الأولى به ان يوجه السؤال لنفسه: فبم يوصف من يلقي التهم المرسلة التي كررها في لائحته ولم يستطع التدليل عليها، ولم يستطع أن يجيب بتحديد ركن مادي قطعي في (تعطيل التنمية)، بل اكتفى بالقول بأن (الدعوة للمظاهرات يترتب عليها الفوضى والتكسير وإتلاف الممتلكات العامة.. وهذا لا يخفى على ذي بصيرة أنه من أهم معوقات التنمية) انتهى كلامه. إن جواب المدعي العام ليدل دلالة قاطعة على جهله التام بأصول التجريم، وقواعد الإدّعاء، فلقد كشف جوابه مدى الخطر الذي ينتظر كل من حاول الإصلاح.

فلكل دارسي الأنظمة والقوانين وقوانين التجريم الجنائي، نعرض لهم جواب المدعي، ونضعه بين أيديهم كشاهد ودليل على انحراف هيئة التحقيق والإدعـاء العام عن مسارها، من حفظ العدالة في المجتمع، إلى محاولة تجريم الأشخاص بناء على رؤية وزارة الداخلية.



د. محمد القحطاني (يسار) قبل دخوله ود. الحامد قاعة المحكمة

التزييف وسيلة الضعيف

الإدعاء العام لازال في غيّه يتمادى، حتى أنه يستدلّ بما هو إنكار للمنكر على أنّه منكر، فهل انقلبت الفطرة لدى هذا الجهاز؟ أم هي قناعة بأن الغاية التي يعتقدها بعض القائمين على هذا الجهاز تبرر الوسيلة؟! فمما لا يمكن السكوت عليه، قول المدعي العام أن المدعى عليه (القحطاني) يصف الحجاب الشرعي بالصفة التالية: (أصبح حجاب المرأة نوعاً من الإعاقات الجسدية، لا تختلف عن فقدان البصر والأميّة وفقدان الأهلية). والواقع هو أن المدعى عليه سبق وقال ممتعضاً ومنكراً على أحد البنوك: (هل أصبح حجاب المرأة نوعاً من الإعاقات الجسدية، لا تختلف عن فقدان البصر والأمية وفقدان الأهلية؟). وقد ذكر المدعى عليه هذا الكلام في إنكار (الجريمة) التي

فعلها أحد البنوك، حيث قام هذا البنك بوضع قائمة خيارات تحت بند ظروف خاصة في أحد نماذجه: (كفيف، أمّي، امرأة محجبة، فاقد الأهلية، فرد محجور عليه). (مرفق صورة من النموذج) ويعد ما فعله هذا البنك جريمة بحق الشريعة والنساء في هذا البلد تستوجب العقوبة بعد التحقيق والمحاكمة، بل لو وجد هذا البنك في معظم الدول الغربية لعد تمييزاً ضد المرأة وحريتها، وهم لا يدينون بدين الإسلام، فكيف بمن يدين بدين الإسلام. فما فعلته هيئة التحقيق والإدعاء العام هنا لهو إخلال واضح بواجبها في التحقيق في الجرائم بناء على نص النظام، فبدل من ملاحقة (المتهم) بارتكاب (جريمة) وهو البنك في هذه الحالة، تتم ملاحقة من يفضح هذه الجرائم. وهكذا أصبحت وظيفة الهيئة هي ملاحقة المبلغين عن الجرائم لا عن مرتكبيها.

علماء في السجن لمخالفتهم رأي الحكومة

يدعي المدعي العام بأن المراوغة هي صفة لازمة للمدعى عليه (القحطاني)؛ ويدلل على ذلك بالحديث عن الطعن في أمانة وديانة أعضاء هيئة كبار العلماء، وهي التهمة التي خلقها وأقرّ بها المدّعي العامة نيابة عن المدعى عليه، وقد أوضحنا موقفنا بأننا نؤيد استقلال العلماء، وأن مقصدنا في كلامنا هو كفّ يد الحكومة عن التضييق على العلماء، ومحاولة التدليس عليهم في فقه الواقع. واختصارا لوقت المحكمة يوجد العديد من العلماء الذين تم التضييق عليهم لمجرد مخالفتهم لرأي الحكومة، حتى أن من عبر عن رأي مغاير للحكومة صار مصيره السجن، فقد سجن عدد منهم ولازال البعض يقبع في غياهب السجون! ولا نريد أن نسبب حرجاً لهم في طلب شهادتهم التي قد تتسبب في إيقاع الظلم عليهم من قبل الحكومة، وإذا رأت المحكمة الإستماع لبعض الشهادات في هذا الشأن فسنطلبها منهم.

متهمون بـ (تعطيل التنمية)!

يقول المدعي العام في البند الأول من سادساً فيما يتعلق بتعطيل التنمية: (لم يرد في الأوصاف الجرمية اتهامه بهذا الوصف)؛ ثم يقول بعد ذلك في البند الثاني من سادساً: (كما أنه لم يتم اتهامه بتعطيل التنمية، وإنما بالسعي في تعطيلها) انتهى كلامه. نريد أن نفهم فقط: هل ورد اتهامه ام لا؟ ففي العبارة الأولى يقول لم يرد في الأوصاف الجرمية اتهامه بهذا؛ ثم في السطر الذي يليه يقول كلاماً متناقضاً بأنه لم يتم اتهامه بتعطيل التنمية، وإنما بالسعي في تعطيلها. فالمدعي ينفي التهمة ثم يثبتها بتعديل عليها! ونقول أن ما ورد في صحيفة الدعوى في الصفحة الخامسة هو النص التالي (محاولة تعطيل التنمية).

ولأن المدعي أراد أن يشعر العدالة بأن تهمته في (تعطيل التنمية) لم ترد في متن الإدعاء بل في الشرح، فإننا نطالبه بذكر الأركان المادّية والتحديد الدقيق لبقية الأوصاف التي وردت في متن الدعوى، وهي السعي لغرس بذور الفتنة، والانشقاق، ونزع الولاية، والخروج على ولي لأمر، وتأليب الرأي العام. إننا نطالبه كما طالبناه في تهمة السعي لتعطيل التنمية أن يجيب إجابة محددة، ولن يستطيع، بل سيكرر إجابته، بأن إنشاء جمعية حقوقية وإصدار بيانات يترتب عليها فوضى وتكسير واعتداء على أنفس وأموال. وإذا كانت العدالة ستعاقب الناس بمثل هذه التهم، وبمثل هذه الإجابات، فعلى العدل السلام.

إنشاء جمعية حقوقية (مخالف للشرع)!

من التهم الموجهة في لائحة الإدعاء: إنشاء جمعية غير مرخصة. وقد ابتنى المدّعي العام على ذلك تهماً عديدة أخرى. لقد زعم المدعي العام بأن إنشاء جمعية الحقوق المدنية والسياسية (مخالف للشرع). ومن المعلوم أن المملكة قد وقعت وصادقت على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والذي نصّت مادته (٢٤ ـ الفقرة ٥) على حرية تكوين الجمعيات مع الآخرين والإنضمام إليها. وقد قال فضيلة القاضي في الجلسة السادسة بأن المملكة لا توقع اتفاقية تخالف الشرع!

نسأل المدعي العام: هل سبق أن وقعت المملكة على اتفاقية تخالف الشرع؟ إن أجاب بـ (لا)، فقد ناقض نفسه، إذ كيف يتهمنا بما وقّعت عليه حكومة المملكة وهو لا يخالف الشرع؟ وإن أجاب بـ (نعم)، فقد اتهم المملكة بأنها تمارس ما يخالف الشرع، وأولى به أن يقيم دعوى عامة على الحكومة، وأن يجعلها تحت الشرع، كما صرح بذلك فضيلة القاضي في الجلسة الخامسة، بأن جميع أولاد عبدالعزيز تحت الشرع.

نحن لم نرتكب ـ بموجب ما تصرحون به بأن المملكة دولة الكتاب والسنة ـ ما يعتبر مخالفة للشرع، وإذا كنّا لم نرتكب ما يخالف الشرع، فلماذا النظام يمنع ما يجيزه الشرع؟ لماذا يحرّم ما أباحه الشرع؟

وإذا كانت مخالفتنا نظامية، وموافقة للشرع، فأيهما المقدم: الشرع أم النظام؟ على النظام أن يسعى أن يوافق الشرع، وليس العكس، فيطلب من المتوافقين مع الشرع تركه والالتزام بالنظام!

سلمية الوسائل الإحتجاجية

ذكر المدعي العام تحت بند سادساً: (استدل المدعى عليه بحديث "إن من أعظم الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر" وجعل الوسائل الأخرى التي يترتب عليها الفوضى وإثارة الفتنة، أقلّ خطورة، ثم يقال هل الوسائل التي سلكتموها في الإثارة والدعوة إلى الإضراب عن الطعام، ومخاطبة الجهات الخارجية.. تعتبر من الوسائل السلميّة التي أصلها الإباحة؟). انتهى كلامه!

إن استدلالنا بالحديث على وسائلنا، هو استدلال بالقياس الأولوي، وهو من أقوى الاستدلالات الالتزامية، فإذا جاز تعريض

النفس للقتل بالإنكار لرفع جور الحاكم وأجهزته، فمن باب أولى الإضراب عن الطعام لرفع الظلم، ولا يشك في ذلك إلا من يتبع الهوى، بل كافة الوسائل السلمية هي الأقل ضرراً من تعريض النفس للقتل.

وندلل على الوسائل السلمية ما رواه الإمام أحمد في مسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال (قال رجل: يا رسول الله إن لي جارا يؤذيني، قال: انطلق فأخرج متاعك إلى الطريق، فانطلق فأخرج متاعه، فاجتمع الناس إليه فقالوا ما شأنك؟ فقال إن لي جاراً يؤذيني. فجعلوا يقولون: اللهم العنه، اللهم اخرجه. فبلغه ذلك فأتاه فقال: ارجع إلى منزلك فوالله لا أوْذيك أبداً).

إن المدعي العام لم يثبت حتى هذه اللحظة ما معنى (الإثارة) وركنها المادي، حتى يصح له النزاع في الدليل، فنحن نطالبه أولاً بتحديد مصطلحاته، وتهمه المرسلة، حتى يصح له الخلاف. ولم يثبت المدعي العام لنا ما هي مخاطباتنا للخارج على وجه التحديد، حتى يصح له النزاع في وسائلنا. فإذا أثبت صحة دعواه، ناقشناه في معنى الحديث، وناقشناه في صحة استدلالنا، وأتينا له بالمزيد من أدلّة الشرع على أن وسائلنا في الإصلاح هي وسائل شرعية توافق مراد ومقاصد الشريعة، وليس فيها أدنى شبهة، بل هي مما يتوافق تمام التوافق مع كل نصوص الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ودفع الظالم، وجعله مسؤولاً عن ظلمه.

فالشرع لم يجعل التهمة والسؤال والسبيل على من يدفع الظلم، والمدعي يريد مخالفة نهج الشرع في معاملة من يدفع الظلم، وهذه واحدة من عشرات المآخذ والتناقضات على جهله بأصول الشرع.

إزالة الظلم أهم من بقاء الظالم

قال المدعي العام: (بأن المدعى عليه قال في إجابته "الحاكم بشر، وزوال ظلمه أهم من بقائه ظالماً". وهذه دعوة صريحة للخروج على الحاكم، ولو كان ظالماً، وهذا لم يقل به أحد من الصحابة ولا من التابعين ولا من العلماء المعتبرين). انتهى كلامه.

ونحن نطالب المدعي العام بإثبات معنى الخروج، وإثبات معنى الجملة الذي لا يحتمل إلا ما ذكره. نحن لا ندعو للخروج، وإنما نقوم بإنكار الظلم وندعو لرفعه؛ ونطالبه بإثبات دعواه بأن الخروج على الحاكم الظالم لم يقل به أحد من الصحابة ولا من التابعين، ونحن نعلم أن الحسين وابن الزبير وهم صحابة، وابن الأشعث وهو من التابعين، ممن خرجوا على يزيد والحجاج - وهم حكام ظلمه، انتزعوا حق الأمة في ولايتها بالسيف والقهر. فكيف يكذب المدّعي العام ويفتري على الصحابة والسلف في دعواه، وهو يزعم أنه يقيم دعوى، لأن المدعى عليه طعن - بزعمه - في أمانة العلماء. كيف يصدق المدّعي العام في دعواه بالدفاع عن أمانة الآخرين، وهو يكذب كذباً صريحاً على الصحابة والتابعين؟!

ثم إن كل عاقل لو سألته: أيهما أولى وأحق في نظرك: بقاء الحاكم ظالماً، أم زوال ظلمه؟ وهو سؤال مطلق تجريدي، لا يحتمل إلا جواباً واحداً، فإن كان جاهلاً كالمدعي العام، فسيكون جوابه المراوغة، والبحث عن تهم كيدية جديدة. وإن كان عاقلاً، فكل العقلاء في الدنيا لن يجيبوا بأن بقاء الظالم أهم من زوال الظلم. هذا مقتضى العدل والقسط، ولم ترسل الرسل وتنزل الكتب إلا لإقامة القسط والعدل.

ثم إننا في كل مذكراتنا وبياناتنا قد بيّنا منهجنا السلمي في الدعوة لرفع الظلم، فما الغرض من مزايدة المدعي العام في جوابه، وقد بيّنا منهجنا وشرعية وسائلنا السلمية لرفع الظلم؟ ماذا بعد الحق إلا الضلال، وقد بيّنا أننا ضد الخروج المسلح، بل بيناتنا وجمعيتنا لا تستهدف شخص الحاكم، فهي تستهدف أجهزة الدولة، وبعض الأفراد فيها، ممن ليس لهم صفة الولاية العامة. وكلامنا عن الدولة هو كلام عن أجهزتها الحكومية، وليس كلاماً يستهدف شخص الحاكم، وليست لنا خصومة شخصية مع وزير أو مسؤول أو عالم أو غيره.

المدّعي العام جاهل بالشرع والأنظمة

قال المدّعي العام بأن: (هناك فرق بين من ينتقد ويطالب بمحاسبة المقصّر بأسلوب لا تعدّي فيه، وبين من يستخدم التأليب والتحريض على مخالفة الأنظمة، والدعوة للخروج على ولي الأمر). انتهى كلامه.

نقول للمدّعي العام: أين النظام الذي يحدّد ما هو الأسلوب المقبول، وما هو غير المقبول؟ فلا يزال المدعي العام يستدلّ بمحل النزاع، وكما أشرنا سابقاً، فإننا نجيب على إدعاء جاهل بالشرع والأنظمة، وأساليب التجريم. إذ كيف يجيب بما لم يستطع إثباته، فهو لم يقم دليلاً يثبت به معنى الخروج، بل يحاول تسقّط الكلام، والبحث عن أقل شبهة كي يثبت بها مزاعمه.

محاكمة التغريدات في تويتر

فيما يخص التغريدات التي زعم المدعي العام أني أعلنتُ مسئوليتي عن الحساب - الذي نشرت منه - وإدارتي له منفرداً، فهذا كذب صريح، والدليل ما هو مثبت في محاضر التحقيق. فالكتابات في مواقع التواصل الإجتماعي هي جزء من حرية الرأي والتعبير السلمي، التي تندرج تحت حقوق الإنسان الأساسية، وقد أبديت تحفظي أثناء التحقيق وفي المحكمة على الإعلان عن معلومات حسابي، أما إذا وجهتم لي رأي ينسب لي وهو فعلاً لي، فقد سبق وأقررت أمام محققي الهيئة وأمام فضيلتكم بالأفكار التي سبق أن ذكرتها مع التحفظ على الوسيلة.

القضية باختصار هي السعي لإسكات عدد من الأصوات العالية المطالبة بالإصلاح، لكي يصمت البقية على الظلم والجور، وهذا لن يحدث. فالسنن الشرعية في المدافعة قد وجدت لدى الناس، فلعل الله أن يحفظ بهم البلاد، حيث يقول سبحانه: (وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون). وذكر المفسرون القول المشهور المعبر عن تجارب الناس، وهو أن الأمم تبقى مع الكفر، ولا تبقى مع الظلم.

في يوم الإثنين، الموافق للعاشر من ديسمبر الجاري، ألقى سلمان الرشودي رئيس جمعية حسم، محاضرة في مجلس/ اثنينية (ديوانية) بالرياض، محاضرة فنّد فيها فتاوى مشايخ السلطة بتحريم التظاهرات. وفي اليوم التالي ٢٠١٢/١٢/١١ وضعت المحاضرة على اليوتيوب، وفي فجر الأربعاء، الموافق للثاني عشر من ديسمبر الجاري، ألقي القبض عليه من قبل أجهزة المباحث وهو في طريقه الى مدينة بريدة.

لقد امتحن الرشودي بالإعتقالات شأنه شأن زميله الحامد منذ التسعينيات الميلادية الماضية، فلا يكاد يخرج من السجن حتى يعاد إليه بسبب التعبير عن رأي، أو الإدلاء بتصريح، أو التوقيع على عريضة. اعتقل الرشودي خمس مرات: ١٩٩٣، ١٩٩٥، ٢٠٠٤، ٢٠٠٧، ولم يخرج من السجن إلا قبل نحو عام، وها هو يعاد إليه في ٢٠١٢.

التهمة هذه المرّة واضحة في (مملكة الإنسانية)!

إنها إلقاء محاضرة خلاف الرأي الديني الرسمي. لمجرد أنه قال بأن المظاهرات (مباحة)! وليست (محرمة) كما يقول وعاظ السلاطين.

حقاً إنها لاتزال (مملكة الصمت) كما جاء في تقرير المادة ـ ١٩ وستبقى كذلك الى أن يأذن الله بإزالة طغاة آل سعود.

فيما يلي نصّ المحاضرة التي ألقاها الرشودي، فكانت سبباً في اعتقاله.

وهنا رابط لمن يريد الإستماع اليها:

http://www.youtube.com/watch?v=JY٨y٦hlalig&feature=g-high-u

رداً على فتاوى تحريم مشايخ آل سعود المظاهرات:

حكم المظاهرات والإعتصامات في الشريعة الإسلامية

الشيخ المحامي والقاضي سليمان الرشودي

رئيس جمعية الحقوق المدنية والسياسية (حسم)

الحكم بالتحريم والتحليل لا يجوز إلا بدليل شرعي، وبرهان علمي واضح. ولا بدّ من التنبيه على امر مهم وهو: ان الاحكام في الشريعة الاسلامية تنقسم الى قسمين.

القسم الأول: ما يتعلق بالعبادات والحدود والقربات التي شرعها الله ديناً يتعبد عباده بها، وفقاً لما شرعه الله في كتابه، وفي هدي رسوله صلى الله عليه وسلم. فهذه أحكامها توقيفية. بمعنى انها لا تجوز إلا بنص شرعي من الكتاب او السنة؛ كما ورد في الحديث الصحيح: (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد). وفي رواية: (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد).

القسم الثاني، ما يتعلق بالعادات وشؤون الحياة المدنية، فهذا الأصل فيه الإباحة، وفقاً للقاعدة الأصولية الفقهية التي تقول: الأصل في الأشياء الإباحة. وموضوعنا: (حكم الإعتصامات والتظاهرات في الشريعة الإسلامية) هو من هذا القسم الثاني قطعاً، وبناءً على ذلك، نقول وبالله التوفيق:

كثر الكلام في الاونة الأخيرة حول حكم المظاهرات والإعتصامات والمسيرات. فالمظاهرات من حيث اللغة كما في القاموس المحيط: ظهر، ظهوراً: تبيّن. وتظاهروا: تدابروا، وتعاونوا. أي أنها تأتي بالمعنيين المتضادين. والظهير المعين. وفي المعجم الوسيط: المظاهرة: إعلان رأي وإظهار عاطفة بصورة جماعية. فالمظاهرة لغة تجمع بين معنى الظهور ومعنى التعاون، وكلاهما محمود، ما دام بمقصد مشروع كالدعوة لرفع الظلم، وإحلال العدل محله. وأما حكمها شرعاً، ففيه تفصيل، يمكن اجماله في عدة محاور، أهمها ما يلي:

المحور الأول ـ ان المظاهرات والإعتصامات من القسم الثاني، أي المباح، أي ما أصله الإباحة، كما تقدّم. والقاعدة التي تفيد بأصل الإباحة، مبنية على عدّة نصوص شرعية عامّة وخاصّة، كما في حديث ابن عباس الذي قال: (فبعث الله نبيه صلى الله عليه وسلم وأنزل كتابه، وأحل الحلال، وحرّم الحرام، فما أحلّه فهو الحلال وما حرّمه فهو الحرام، وما سكت عنه فهو عفو). أي باق على البراءة الأصلية.

وروى أصحاب السنن والأسانيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، انه قال: (بعثت بالحنيفية السمحة). وفي الصحيحين عن أنس بن مالك انه صلى الله عليه وسلم قال: (يسروا ولا تعسروا وسكنوا). وفي رواية: (وبشروا ولا تنفّروا). وبهذا المعنى وردت أحاديث كثيرة في الصحيحين والسنن تفيد ان الدين يسر، كما في مسند الإمام أحمد وغيره، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (ان خير دينكم أيسره)؛ وفي الحديث الآخر عنه: (إن دين الله في يسر)، مصداقه قوله تعالى: (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) (وما جعل عليكم في الدين من حرج). فهذا أصل ومقصد من مقاصد الشريعة.

المحور الثاني ـ أن المظاهرات والإعتصامات من الوسائل، والقاعدة الفقهية تقول: الوسائل لها حكم الغايات. وما دامت الوسيلة هنا هي المظاهرات السلمية، والمقصود منها هو رفع الظلم، وإحقاق الحق والعدل، الذي فرضه الله على عباده جميعاً.. قال تعالى: (ولقد ارسلنا رسلنا بالبينات وأرسلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط).. فالرسل كلهم أرسلهم الله بالوحي من السماء ليقيموا القسط والعدل بين الناس: (فطرة الله التي فطر الناس عليها). فحب العدل فطرة أقرها الله وشرعها. والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ـ فريضة من الفرائض واصل من الأصول التي جاء بها الإسلام وأقام عليه بناء. قال تعالى: (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله).

فالخطاب والحديث هنا عن الأمة المسلمة كلها التي هي خير أمة أخرجت للناس، وهذه صفاتها التي أعطتها هذه المنزلة العالية: (خير أمة)؛ لأنها تأمر



الحامد يتوسط الناشطين مخلف الشمري وسليمان الرشودي بعد خروجهم من المحكمة

لا سمع ولا طاعة لمن يظلم ويصرّ على منكرات عامة، فالإنكار على الحاكم الظالم المستبد، والأخذ على يده.. فريضة تقع مسؤوليتها على الشعب

بالمعروف، وتنهى عن المنكر، وتؤمن بالله. قال تعالى: (ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر واولئك هم المفلحون). هذا الأمر عام للجميع، لا يستثنى منه حاكم ولا فرد ولا جماعة.

فالدعوة الى المظاهرات السلمية لرفع الظلم والإستبداد وإزالة الفساد، واعطاء الشعب حقوقه وحريته المسلوبة، وكرامته المهانة.. هذا من الدعوة للخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي شرعه الله. وما دامت هذه هي الغاية المشروعة، فأي وسيلة مباحة توصل اليها، فهي مشروعة، بل واجبة. والمظاهرات السلمية تعبير ووسيلة لهذه الغاية المشروعة. فهي مشروعة لأن الوسائل لها حكم الغايات.

المحور الثالث ـ الأدلة والبراهين على إباحة وجواز المظاهرات:

الدليل الأول/ ان المظاهرات من العادات وشؤون الحياة المدنية التي الأصل فيها الإباحة ـ كما تقدّم، وليست من العبادات التي لا تشرع إلا بأمر شرعي من الكتاب والسنة الصحيحة. وما كان كذلك فالأصل فيه الإباحة. فينظر في حكمه، أي في دواعيه ومقاصده. فإذا كان الدافع اليه مشروعاً، وهو وجود منكر كبير، بل منكرات يجب تغييرها، كالظلم والاستبداد والفساد.. هذه منكرات موجودة وظاهرة يجب تغييرها بأي وسيلة مشروعة. أو كان الدافع اليه وجود فريضة، أو أمر واجب تجب إقامته، كالعدل، وإقامة الفرائض التي هي من مسؤوليات الحاكم العامة التي ضيعها ولم يقم بها، أو قصّر في بعضها، كالحكم الشوري وفق الكتاب والسنة، ونشر التعليم النافع، وإعداد العدة الكافية للدفاع عن البلاد للحفاظ على السيادة؛ والإعلام الصالح الصادق الذي ينير المجتمع، وينشر الحق والفضيلة... فهنا تجب إقامة هذه الفرائض بأية وسيلة مشروعة. والمظاهرات السلمية أصبحت في هذا العصر هي الوسيلة المتاحة للشعوب للضغط على صاحب القرار، بإسماعه صوت الشعب، الذي يجب عليه تلبية طلباته، لأنه وكيل عن هذا الشعب، وليس وصياً عليه، ولإسماع من لم يسمع من هذا الشعب ليشارك في القيام بهذا الواجب.

الدعوة الى المظاهرات لرفع الظلم والإستبداد، وإزالة الفساد، وإعطاء الشعب حقوقه، وحريته المسلوبة، وكرامته المهانة.. من الدعوة للخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

الدليل الثاني/ قول الله سبحانه في سورة الشورى: (ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل، انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون في الأرض بغير الحق اولئك لهم عذاب أليم). قال ابن كثير: أي ليس عليهم جناح في الإنتصار ممن ظلمهم. وقال سيد قطب في الظلال: (فالذي ينتصر بعد ظلمه فليس عليه من جناح، وهو يزاول حقه المشروع، ولا يجوز ان يقف في طريقه أحد؛ إنما الذي يجب الوقوف في طريقهم، هم الذين يظلمون الناس، فإن الأرض لا تصلح وفيها ظالم لا يقف له الناس ليكفوه ويمنعوه عن ظلمه. ولكن على الناس كذلك أن يقفوا له ويأخذوا عليه الطريق).

المظاهرات السلمية أصبحت الوسيلة الوحيدة المتاحة للشعب للضغط على الحاكم بإسماعه صوت الشعب، الذي يجب عليه تلبية طلباته، لأنه وكيل عنه وليس وصياً عليه

الدليل الثالث/ قول الله سبحانه في سورة النساء: (لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم). فهذا يجوز له أن يجهر حتى بالسوء من القول؛ مع أن المظاهرات جهرٌ بالحق وليس بالسوء. اورد ابن كثير رأي ابن عباس في الآية: (لا يحب الله أن يدعو احد على أحد إلا أن يكون مظلوماً، فإنه قد أرخص

له أن يدعو على من ظلمه). كما أورد عن ابن عباس ايضاً: أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال للنبي: إن لي جاراً يؤذيني. فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: أخرج متاعك فضعه على الطريق، فأخذ الرجل متاعه فطرحه على الطريق. فكل من مرّ به قال: ما لك؟ قال: جاري يؤذيني. فيقول هذا المار: اللهم العنه، اللهم اخزه. فبلغ جاره ذلك فأتاه فقال: ارجع إلى منزلك فوالله لا أؤذيك أبداً.

فالنبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث، أراد أن يستعين الرجل بالجمهور، ليكونوا عامل ضغط على جاره حتى يكف ظلمه. فكيف بالحاكم العام الظالم؟ فهو أولى بضغط الجماهير عليه لكف ظلمه بل مظالمه.

المحور الرابع ـ ان النظام الإستبدادي قد أوصد الأبواب الأخرى للإصلاح، فلم يقبل الحوار، ولم يقبل النصيحة السرية التي يراها بعض العلماء التابعين له، ولم يقبل الخطابات والنصائح الجماعية، بدء بمذكرة النصيحة قبل عقدين من الزمن، وانتهاء بخطاب الدستور قبل ثمان سنوات، ثم لم ينفذ شيئاً من الإصلاح الجدي بعد مجيء الربيع العربي؛ ومئات بل ألوف من الإصلاحيين قد وجهوا للنظام من خلال تويتر والفيس بوك وجهوا له آلاف الرسائل التي يدعونه فيها الى الإصلاح الجدي، فلم يستجب، بل ازداد الفساد المالي والإداري، فلم يبق للشعب من وسيلة لرفع الظلم والإستبداد والفساد سوى المظاهرات والإعتصامات السلمية.

المحور الخامس ـ أن من يحرم المظاهرات بحجج واهية، كدعوى انها يترتب عليها الفوضى والتخريب والتكسير والأذى، أو مساندة هذه الطائفة وتلك، فهذه كلها حجج باطلة. أما دعوى التخريب التي يدعي أنها تترتب على المظاهرات، فالمظاهرات التي ندعو لها، ونراها هي المظاهرات السلمية، التي لا يترتب عليها شيء من ذلك، ويمكن حراستها ومراقبتها من قبل الشرطة الرسمية، لحمايتها من أن يعتدي عليها أحد، أو يعتدي بعض أفرادها على أحد، كما هو معمول به في سائر الدول. أو يلتزم من يدعو اليها ويقودها بالسلمية، وعدم وقوع تجاوزات من افرادها، وحمايتها من المندسين. وأما دعوى مساندة طوائف أو أحزاب أخرى، فهذه دعوى باطلة لأن من يتبنى المظاهرات إنما يطالب برفع الظلم والإستبداد والفساد عن الشعب كله.

النظام الإستبدادي أوصد أبواب الإصلاح، فلم يقبل الحوار، ولم يقبل النصيحة، ولم يقبل الخطابات والنصائح الجماعية، ولم ينفذ شيئاً من الإصلاح الجدّي

المحور السادس ـ أن المظاهرات السلمية مظهر من مظاهر حرية التعبير التي هي حق أصيل من حقوق الإنسان، قال الله تعالى: (الرحمن، علم القران، خلق الإنسان، علمه البيان). البيان الذي يميزه عن سائر الحيوانات بالقدرة على التعبير، فحق المسلم في حرية التعبير عن رأيه أولى وأكثر. إذ عليه تعتمد أكثر التكاليف الشرعية في العبادات والمعاملات. وحرمان الإنسان من حرية التعبير ظلم، وإهدار لكرامة الإنسان التي منحها الله له: (ولقد كرمنا بني آدم). فالإنسان كما ولد حراً يجب أن يعيش حراً. إلا من عبوديته لله وحده. وحرية التعبير والتفكير نابعة من حريته التي قال عنها الفاروق: (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً). كما ان حرية التبعير في الإسلام هي أساس الدعوة الى الخير الذي أمر الله به، في قوله: (ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير).

المحور السابع ـ هل يشترط اذن الحاكم المسلم بالمظاهرات؟ هذا الحكم يتوقف على قيام هذا الحاكم بشروط البيعة على كتاب الله وبنة رسوله صلى الله وسلم، من تحكيم الشريعة، وإقامة العدل، وأداء جميع الأمانات المناطة بالحاكم العام، كالشورى الحقيقية، والمساواة بين جميع أفراد الشعب، بمن فيهم الحاكم نفسه، يساوي بين القريب والبعيد، وبين القوي والضعيف. فالمسلمون سواسية كما ورد في الحديث (كأسنان المشط). قال تعالى: (ان الله يامركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل).

اما أئمة الجور فهم كما سماهم الإمام الزمخشري في كتابه (الكشاف): (اللصوص المتغلّبة). هذا في القرن الخامس والسادس الهجري، مع أنهم كانوا يقيمون الشريعة، فكيف لو عاش الزمخشري زماننا هذا. فالمنع من حرية التعبير بالمظاهرات السلمية ظلم ومنكر، والنبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق؛ إنما الطاعة في المعروف). فلا سمع ولا طاعة لمن يظلم ويصرّ على منكرات عامة.

ألوف من الإصلاحيين وجهوا للنظام من خلال تويتر رسائل يدعونه فيها الى الإصلاح، فلم يستجب، فلم يبق من وسيلة سوى المظاهرات والإعتصامات

المحور الثامن ـ إن انكار المنكرات على الحاكم الظالم المستبد، والأخذ على يده.. فريضة تقع مسؤوليتها على الأمة جمعاء، أي على الشعب. قال تعالى: (لعن الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم، ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون. كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه، لبئس ما كانوا يفعلون). وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إن الناس اذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك ان يعمهم الله بعقاب منه). وعن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: (والله لتأمرن بالمعروف، ولتنهون عن المنكر، ولتأخذن على يد الظالم، ولتأطرنه على الحق أطراً، أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض، ثم يلعنكم كما لعنهم). فمن هم هؤلاء الناس الذين قصدهم النبي صلى الله عليه وسلم في قوله: (ان الناس اذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه..)؟ انهم الشعب؛ وعلى رأسهم العلماء والمفكرون؛ المطلعون على مدى ظلم الظالم؛ وخطورة تركه على مستقبل الأمة بل وعلى حاضرها أيضاً.

المحور التاسع ـ إن المظاهرات السلمية اصبحت اسلوباً حضارياً عالمياً شفافاً من أساليب حرية التعبير التي أقرتها الشرائع السماوية، والدساتير والقوانين الأرضية، وتمارسها جميع شعوب الأرض، بما فيها شعوب العالم العربي والإسلامي. وقد سمعت احد العلماء والدعاة المرموقين يخصّ بلاد الحرمين بفتواه بتحريم المظاهرات دون سائر العالم. في الواقع: ذهبت اليه، وعندما حاورته في هذا، وقلت له اليس الأصل في المظاهرات الإباحة؟ وتعتورها الأحكام الخمسة التي ذكرها فقهاء الشريعة، أي: الوجوب والإباحة، والإستحباب، والتحريم، والكراهة.. وذلك بحسب المقصود منها. قال: بلى. قلت: فلم تخص بلاد الحرمين بذلك؟ فحار ولم يجب، سوى قوله: إنني مقتنع بما أفتيت به وقد شاورت فيها. فقلت له ما قال الشاعر: (أحرام على بلابله الدوح/ حلال للطير من كل جنس؟). لا أدري لم يخصون بلاد الحرمين بتحريم المظاهرات، ولم ينكروا على شعوب البلاد العربية الأخرى الذين خرجوا في مظاهرات مليونية؟.

يقول الله سبحانه: (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون). ويقول جل ذكره: (ولا تقف ما ليس لك به علم، ان السمع و البصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا).

أميرٌ وكأسٌ ورصاصة!

محمد الأنصاري


الأمير القاتل: تركي آل سعود


القتيل البريء عادل المحيميد

حياة الإنسان لا تساوي عند الأمراء سوى كأس خمر وطلقة رصاص! كان هذا تعليقاً لأحد المغردين في تويتر على استهانة آل سعود بكل شيء في البلاد، بشراً وحجراً وثروات وديناً وقيماً.

السخط يتصاعد ضد آل سعود، الذين يحاسبون الإصلاحيين والحقوقيين على كلمة أو تغريدة في تويتر، أو تصريح أو محاضرة، كما هو واضح بالنسبة للإصلاحيين الثلاثة: الحامد، والرشودي، والقحطاني.. فهؤلاء الأمراء يستبيحون دماء الناس، وأعراضهم، وكراماتهم وأموالهم وحتى دينهم، ومع هذا يخرجون من القضايا بلا محاكمات ولا عقاب.

كم من شخص قتل على يد أمراء، وطلّ دمه؟!

كم من مواطن سرقت أرضه أو شركته أو حتى اعتدي على عرضه؟

لم يعد هناك مجال للصمت في بلد لا قضاء فيه ولا عدالة.

لا يمكن الثقة بالأمراء ولا بالقضاة بل ولا حتى بجهاز القضاء كاملاً، فهو فاسد، والمشايخ ـ وعاظ السلاطين ـ مفسدون مضللون يغطّون على جرائم النظام وفساده وسرقاته وقمعه واستبداده وقتله للناس وهتك حرماتهم.

عبدالرحمن التميمي في العناية الفائقة

لم نسمع يوماً عن محاكمة أمير بتهمة فساد أو قتل أو إلحاد حتى!

هناك امراء ملحدون علناً (انظر الخبر في هذا العدد) في حين يقتل الناس بتهمة الشرك، والردّة بفتاوى باطلة.

وهناك أمراء لصوص في وضح النهار لم تقطع لهم يد، ولم يصادر منهم مال، وغالباً ما يسجن الضحايا من المواطنين أو حتى من العمال الأجانب والعرب.

والآن كما كان سابقاً، هناك امراء قتلة، ليس داخل السجون بالتعذيب، وإنما للتسلّي أحياناً.

ومما يؤسف له أن أميراً شاذاً جنسياً قاتلاً حُكم عليه في لندن بالسجن المؤبد، تمّ تسفيره للسعودية ـ ضمن اتفاقية ـ ليقضي فترة محكوميته هناك! وهذه تخريجة بشعة لإطلاق سراحه بعد قتله مواطناً في بلد (ديمقراطي)!

السخط الذي لفّ الأجواء بمقتل عادل المحيميد وإصابة مواطن آخر (عبدالرحمن التميمي) لازال في العناية المركزة على يد أمير يتعاطى المخدرات، ويدمن الخمر، وهو تركي بن سعود، جاء في الوقت الذي يطالب فيه المواطنون بإطلاق سراح عشرات الألوف من المعتقلين منذ سنوات بدون محاكمة. وجاء في الوقت الذي اعتقل فيه سليمان الرشودي، المحامي والقاضي، الذي زاد عمره على السبعين عاماً، والذي ما كاد يطلق سراحه قبل عام حتى أعيد اليه، بحجة انه رأى في محاضرة له أن التظاهر ضد الظلم (مباح)!

هذا السخط على آل سعود انعكس أيضاً على مشايخ السلطة الذين اتهموا بالجبن، والدجل، والتغطية على الظالم، والإفتاء بضرورة الطاعة لمجرمي آل سعود (وإن جلد ظهرك وأخذ مالك)!

ربما أراد سلمان العودة أن لا يصنّف ضمن مشايخ الطغاة، فعلّق في حسابه بتوتير قائلاً: (رب تقبّل الابن عادل سليمان المحيميد في الشهداء، وارفع منزلته، وألهم أهله وأصدقاءه الصبر والسلوان). لم يطلب بمحاكمة القاتل، ولا بالعدالة للمقتول، وكأنه يقول: ليأخذ الضحيّة حقّه في الآخرة، من المجرم القاتل! اي عدالة الآخرة فحسب، أما الدنيا فهي للطغاة والمجرمين آل سعود.

وكان الأمير سلمان، امير الرياض السابق، وولي العهد الحالي، قد أفرج عن أمير قاتل آخر لمواطن أيضاً (فهد بن نايف بن سعود قتل الشاب منذر القاضي)، وقال يومها: حنّا شرعها وفرعها، وسيفنا ما يأكل لحمنا!

أما الصحافة السعودية التي هاجت وماجت ذات مرة لأب قتل ابنته، فهي لم تقل حرفاً بشأن الأمير الذي قتل مواطناً بلا جرم، اللهم إلا خبر أن شرطة الرياض تواصل التحقيقات في (تبادل) اطلاق النار!

نعم (تبادل)! رغم أن القصة واضحة ومنشورة بأن الأمير المسلّح وحده من أطلق النار، ولا يوجد سلاح إلا في يده. ولكنها مقدّمة لتكبير القصة وتمرير القتل.

الجمهور الذي ذهب لصلاة الجمعة أولاً في جامع الراجحي، وليصلّى على الميّت ويشيّع ثانياً، فوجئوا بالإمام يتحدث عن فضل العفو! هذا والدم لم يجف بعد!

أفلا عفا آل سعود وزبانيتهم عن عشرات الألوف من المواطنين الأبرياء في سجونهم، بدون محاكمة، ولسنوات طويلة وصلت الى ما يقرب ١٨ عاماً؟!

ما هي جريمة هؤلاء بالقياس الى جريمة القتل التي يقوم بها الأمراء؟

بل ما هو جرم المعتقلين مقابل جرم الحاكمين الناهبين لحرية الناس والمكممين لأفواههم والمخربين لدينهم ودنياهم؟

مستقبل العرش في العقد القادم

عمر المالكي

حديث العرش السعودي بات اليوم أكثر من أي وقت مضى حديث الساعة، وذلك لأسباب عديدة، من بينها: أن الجيل القديم يتوارى عن المشهد السياسي بفعل قوانين الطبيعة وسنن الله التي وضعها (الموت). ومن بينها: أن مساحة الصراع على السلطة باتت مفتوحة على أفق واسع بحيث يصعب التنبوء أحياناً بمن ستؤول اليه القوة، رغم أن الجيل الحاكم من أبناء عبد العزيز قرر ابتداءً ترسيخ رهانات ابنائه في مستقبل السلطة. ومن بينها: أيضاً أن السلطة السعودية خسرت قدراً كبيراً من هيبتها المعنوية، ووزنها الشعبي، ورصيدها الاقليمي والدولي خصوصاً بعد الربيع العربي حيث تتطلع دول الثورات الى أن تثبت قدرتها على العيش بعيداً عن مساعدات السعودية المالية، وأن تثبت استقلال قرارها بمنأى عن الضغوطات السعودية والخارجية بصورة عامة.

في المقابل، تحاول العائلة المالكة او على الأقل الأقطاب الكبار فيها التصرّف على أساس أن كل شيء يسير كما هو مقرر له، ولا قلق على العرش، وأن الانسجام بين أجنحة الحكم في ذروته. بل حتى القوانين الطبيعية التي تسري على البشر يراد تجاوزها، فما يقال عن موت الملك أو مرض أحد الأمراء الكبار يصبح مجرد (شائعات مغرضة)، والسبب في ذلك أن معادلة السلطة بمكوّناتها الحالية بلغت من الدقّة والخطورة بحيث في حال اختلال عنصر فيها يصبح الكلام عن معادلة جديدة مناقضة.

بعد اختفاء اخبار صحة الملك منذ دخوله المستشفى في ١٦ نوفمبر الماضي، كانت هناك ضغوطات متراكمة داخل العائلة المالكة وخصوصاً داخل جناح الملك عبد الله من أجل وضع حد للشائعات التي تحدثت عن دخوله في غيبوبة، وتعرّضه لانتكاسة في وضعه الصحي. وقيل حينذاك، أن مستشار الملك الشيخ خالد التويجري ونجل الملك الأمير متعب كانا يعملان المستحيل لإظهار الملك على شاشة التلفزيون لنفي شائعات حول وضعه الصحي المتدهور، وقد نجحا في ذلك. وكانت شائعات قد ظهرت في ٢٧ نوفمبر الماضي تفيد بأن الملك أصبح ميّتاً سريرياً. ونقلت مصادر صحافية عن أن الملك كان في حال موت سريري خلال يومي ٢٥ ـ ٢٦ نوفمبر الماضي، وأن عدداً من أعضائه الأساسية قد توقف عن العمل، وأن مصير الملك بات مجهولاً. الديوان الملكي ـ وعلى العكس من ذلك ـ أكّد بأن العملية الجراحية التي جرت للملك واستغرقت إحدى عشرة ساعة قد تكللت بالنجاح.

في ٢٨ نوفمبر قام التلفزيون السعودي الرسمي بعرض مشاهد للملك وهو يستقبل عدداً من الأمراء ونقلت حديثاً مختصراً له مع أحدهم وهو يحدّثه عن العملية التي خضع لها وكأنها ليست بالأمر العسير. المغرد المثير للجدل (مجتهد) قال قبل ذلك بأن نجل الملك متعب بن عبد الله ورئيس الديوان الملكي خالد التويجري مستميتان في إظهار الملك بشكل طبيعي رغم وضعه الصحي المتدهور وغير المريح.

وجرى تداول اخبار على شبكات التواصل الاجتماعي بأن الكادر الطبي قد تعرض للضغط بإزالة بعض الأجهزة الطبية من أجل إعداد لقطات



الملك يستقبل ولي عهده في المستشفى (واس)

قصيرة تظهر الملك وهو ينظر إلى طوابير مكوكية من الأمراء والساسة السعوديين وهم يؤدون التحية لعبدالله ويدعون له بالشفاء ثم ينصرفون. وبين هؤلاء أن الأطباء يتعاملون مع ٣ أشخاص فقط هم متعب بن عبد الله وخالد التويجري ومحمد بن نايف، وقد صارحوهم بتضاؤل فرص النجاة والتهيؤ لأخبار سيئة خلال أيام.

مهما يكن، فإن ظهور الملك عبد الله على الشاشة لم يغيّر من حقيقة أنه يعيش وضعاً صحياً متردّياً وليس بإمكانه العودة الى مزاولة مهامه بصورة اعتيادية، وأن ما ثبت في ظهوره هو مجرد نفي موته فحسب. تواصل الكلام بعد ذلك عن مستقبل العرش، ومن سيرث الملك بعد موته. في حقيقة الأمر، أن ظهور الملك على الشاشة نفى موته ولم ينف عجزه عن مزاولة السلطة بصورة طبيعية.

بطبيعة الحال، فإن اللقطات التي عرضت في ٢٨ نوفمبر الماضي لم تتكرر ما يؤكّد الشائعات التي تتحدث عن ضغوطات مورست على الكادر الطبي من قبل الثالوث سالف الذكر. بل قيل بأن الوضع الصحي للملك مرشّح لأن يشهد انتكاسة خطيرة بسبب حالة الاحتقان التنفسي الحاد المعروف طبياً باختصار (ARDS) وهو عبارة عن تكّدس السوائل في الرئتين وعجز الجسم عن التخلّص منها. يذكر بأن الملك عبد الله لم يقلع عن التدخين الا في السنوات الأخيرة حيث نصحه الأطباء عن الكف عنه من أجل البقاء على قيد الحياة.

ما بعد موت الملك تكمن مشكلة، بل مشاكل شديدة التعقيد في المملكة، إذ ليس هناك ما يمكن وصفه بإجماع عائلي على الخليفة القادم ولا نائبه، فقد باتت الاحتمالات مفتوحة، وقد يصعد شخص

الى العرش من غير التراتبية التقليدية، خصوصاً بعد انكسار النمط الوراثي السائد، حيث يتولى أبناء عبد العزيز المناصب السيادية، وتكون من نصيب من لديه القوة والنفوذ. فقد انتقلت سلطات ثلاث من أبناء عبد العزيز الى الجيل الثالث: الأمير متعب بن عبد العزيز، وزير الشؤون البلدية والقروية وقد نقل الوزارة الى إبنه الامير منصور في ٢ نوفمبر ٢٠٠٩، ورئيس الاستخبارات العامة الأمير مقرن بن عبد العزيز وقد انتقلت منه الى الأمير بندر بن سلطان في ١٩ تموز ٢٠١٢، ووزير الداخلية الأمير أحمد بن عبد العزيز، وقد انتقلت الوزارة الى الأمير محمد بن نايف في ٥ نوفمبر ٢٠١٢. وبذلك يكون

تحاول العائلة المالكة التصرّف على أساس أن كل شيء يسير كما هو مقرر له، ولا قلق على العرش، وأن الانسجام بين أمرائها في ذروته

قد كسر الملك عبد الله تقليداً سابقاً يحصر المناصب العليا في أبناء عبد العزيز، ويمنع نزع سلطة أحدهم لصالح أي من أبناء الجيل الثالث..

كلام كثير يروج في الأوساط القريبة والبعيدة عن أقرّب المنافسين لمنصبي ولاية العهد والنائب الثاني، في ظل أنباء متواترة حول عدم إمكانية الامير سلمان لتولي الحكم، بسبب مرض الزهايمر الذي يعاني منه منذ سنوات وازدادت خطورته في الآونة الأخيرة، الى جانب أمراض أخرى مثل مرض القلب وعملية جراحية في العمود الفقري تسببت في صعوبة المشي..

الأمير محمد بن نايف الذي استعاد موقعاً خشي أن يخسره للأبد بعد تنصيب الأمير أحمد بن عبد العزيز خلفاً لشقيقه الامير نايف، يتطلع اليوم لأن يكون الأوفر حظاً في أي ترتيبات قادمة للسلطة، ولذلك فهو يعكف منذ فترة على إعداد قواته لأن يكونوا على أهبة الاستعداد لمواجهة أي طارىء في حال وفاة الملك، وتثبيت رهانه كولي للعهد.

تفيد الأخبار المسرّبة من دوائر الأسرة المالكة بأن ثمة اتفاقاً بين أبناء عبد العزيز على ولي العهد الأمير سلمان ملكاً قادماً بعد موت الملك، رغم ما يعانيه الأمير سلمان من أمراض شديدة، ولكن المشكلة تبقى في من سيخلفه، إذ تفيد هذه الدوائر بأن الأمراء أصحاب النفوذ لن يقبلوا بالتنازل لأبناء الجيل الثالث في حال عدم حسم حصص الأجنحة التي بقيت مهمّشة طيلة عقود خلت. ما يحرّك هؤلاء الأمراء هو قناعة حاسمة لديهم مفادها أن الأمير سلمان لن يطيل البقاء لما يعاني منه من أمراض معقّدة تحول دون إمساكه بالسلطة لفترة طويلة.

المشكلة الأخرى، أن الأوضاع الصحية لدى كبار الأمراء تدفعهم وأبناءهم الى خوض صراع عاجل من أجل إنقاذ ما يمكن انقاذه، بعد أن باتت الاستحقاقات مفتوحة، وليس هناك من يمكنه حسم الصراع بجدارة..ولكن بطبيعة الحال، فهناك تنافس يفرضه ميزان القوى، فهناك محمد بن نايف وزير الداخلية وما تضمه من القوى الامنية وحرس الحدود والشرطة وغيرها، ومتعب بن عبد الله، رئيس الحرس الوطني، وخالد بن سلطان، نائب وزير الدفاع، رغم أن الأخير يتقاسم القوة مع عمّه الأمير سلمان..

يتحدث البعض عن أمراء آخرين مثل الأمير خالد الفيصل، أمير منطقة مكة، دون تقديم معطيات مقنعة، وقد تعود الى رغبة أكثر منها حقيقة واقعية. خالد الفيصل ليس شخصية نافذة محلياً، ولا يمتلك قوة عسكرية تمكّنه من خوض صراع عنيف في مثل هذه المرحلة، والأهم أن قائمة المنافسين مفتوحة وطويلة بما يجعله مجرد منافس صغير..

على أية حال، فإن ثمة تحدياً كبيراً وراهناً فرض نفسه على العائلة المالكة وهو التحدي المؤجّل لسنوات طويلة، ويقوم على نقل السلطة الى الجيل الثالث..كانت وفاة أقوى قطبين في الجناح السديري الأمير سلطان ولي العهد ووزير الدفاع، والأمير نايف، ولي العهد ووزير الداخلية في غضون ثمانية شهور فرضت الانتقال الحاسم والحتمي الى الجيل الثالث بعد مرور ٦٠ عاماً على حكم مطلق لأبناء عبد العزيز.

لا ريب، أن تغييرات كبيرة في بنية السلط سوف تقع في السنوات العشر القادمة، إن نجى حكم آل سعود من ثورة شعبية وإن بطريقة الاحتجاجات المتقطّعة والموضعية التي قد تندلع في أماكن متفرقة وبصورة غير مترابطة. وإن هذه التغييرات لن تكون سهلة ولا سلسة كما كانت العادة في السنوات الماضية، لأن تقادم الأجيال يجعل السلطة غير منضبطة ولا محصورة في فئة محدودة من البشر. بل إن كثرة المنافاسين يفضي حكماً الى انقسام الناس وتشتت الولاءات والقوة والنفوذ.. والاخطر من ذلك، أن الصراع لن يكون بين كبار يدركون طبيعة الأخطار المحدقة بالعرش، بل بين جيل قد يكون تنازل أحد أفراده آخر ما يمكن التفكير فيه وإن أدى ذلك الى انهيار السلطة، ما لم تكن هناك تسويات مرضية بين المتنافسين البارزين والكامنين.

حتى الآن، هناك أخوة كثر للملك يرون أنفسهم ورثة محتملين، إن لم يكن لهم فلأبنائهم، ولذلك فإن الاجتماعات التي تجري حالياً في القصور لا تضم بالضرورة لوناً واحداً، فقد يكون هناك من ألوان شتى متضاربة..ومن تنازل عن السلطة طوعاً أو كرهاً مثل الامير مقرن أو الامير أحمد أو حتى الأمير متعب لا يعني أنه تنازل أبدي، فقد يعودون الى الواجهة بعد موت الملك، ويطالبون بما يعتبرونه حقاً منصوصاً لهم بحكم النظام الأساسي.

الحديث عن توافق وأقدمية وكفاءة كعناصر في معادلة استقرار السلطة وضمانها لم يعد مجدياً في ظل تحوّلات متسارعة، حيث الاهتمام منصب على بناء تحالفات جزئية أو فرعية وعلى القوة وليس الأقدمية أو الكفاءة، وهي، أي التحالفات، وحدها التي يمكن أن تحقق الاستقرار في السلطة لمرحلة مقبلة، على الأقل في السنوات القادمة، قبل أن يعاد تشكيل خارطة السلطة أو هي تتشكل وفق تغييرات ميزان القوى.

نقلت رويترز عن سفير غربي سابق إن أسرة آل سعود ماهرة في إدارة عملية الخلاف وإنها ستكون حريصة على فعل ذلك حين تهب رياح الديمقراطية من اتجاهات مختلفة وقد أطاحت بحكام جمهوريات عربية وضغطت على بعض العائلات الملكية المجاورة للسعودية مثل الاردن. ونقلت رويترز عن محلل اشترط عدم ذكر إسمه (يمكنك المراهنة على أنه في ظل الربيع العربي سيرغبون في اتخاذ قرار يمكنهم جميعا التعايش معه ودعمه).

ظهور الملك عبد الله على الشاشة لم يغيّر من حقيقة أنه يعيش وضعاً صحياً متردّياً وأن ظهوره نفى موته ولم ينف عجزه عن أداء مهامة

هذا الكلام ليس جديداً، فقد ذكر مراراً من قبل المناصرين للعائلة المالكة، ولكن ليس على سبيل الاطمئنان بقدر ماهو تعبير عن رغبة لدى هؤلاء في أن تتوصل العائلة المالكة الى قرارات إنقاذية في مرحلة تحسم فيها خيار نقل السلطة الى الجيل الثالث.

ومن اللافت جداً، أن كل كلام عن الخلافة ووراثة العرش بعد موت الملك يتم فيه استبعاد هيئة البيعة التي أسسها الملك عبد الله العام ٢٠٠٥ بهدف تجاوز مشكلة تعيين ولي العهد ونقلها الى مرحلة يكون فيها الملك قد فارق الحياة، ولكن مع ذلك فقد تجاوزها الملك مرتين ما جعل الهيئة شبه ميتّة، ولذلك فإن لا دور متوقع أن تلعبه الهيئة في المرحلة المقبلة.

(تحريم المظاهرات)

علماء الاستبداد ووعّاظ السلاطين

يحي مفتي

تمسّك النظام السعودي بالمشايخ لتبرير سياساته واقترافاته المشينة، وكان لديه الاستعداد للتخلي عنهم حين يتطلب الأمر ذلك، بل وتجاوزهم وضربهم، وقد فعل الملك فهد ذلك سنة ١٩٩٢ حين عزل من عزل من أعضاء هيئة كبار العلماء الذين رفضوا التوقيع على بيان لادانة شيوخ الصحوة وضربهم واعتبر ذلك تمرّداً على سلطته. وعلى أية حال، لابد من التفريق بين الموضوعات الخلافية بين المجتمع والسلطة وبين المشايخ والأمراء، فحين تكون القضية مرتبطة بمصالح الناس، فإن المشايخ لا يتردّدون في اعتناق مواقف لصالح السلطة ودعمها، بل وتوفير كل الادلة النقلية والعقلية التي تجيز للنظام قمع الشعب.

بعد اندلاع الربيع العربي في تونس في ٥ كانون الأول سنة ٢٠١٠، رفع مشايخ المؤسسة الدينية الرسمية في بلادنا عقيرتهم لبيان ما يعتقدونه حكم الشرع فيما جرى الى درجة أنهم أطلقوا نعوتاً لا يجوز إطلاقها على هذه الثورات التي يشارك فيه كل فئات الشعب وتياراته السياسية والفكرية طلباً لوقف الفساد واحلال نظام رشيد مكان النظام القائم..

ولكن، وفي رد فعل استباقي على ما يمكن وقوعه في الديار، يلجأ مشايخ الوهابية الى الإدلاء بآراء فقهية عفى عليها الزمن ولم تعد صالحة كونها جزءاً من تراث الاستبداد الشرقي، ومع ذلك يعيدون طرحها إما لأن ثمة من طلب منهم في العائلة المالكة فعل ذلك، أو لخوفهم على زوال سلطة تقلّبوا فيها ردحاً من الزمن..

موقف مشايخ الوهابية من المظاهرات ثابتة، وإن تناقضت بحسب المكان والقضية، فهي جائزة بل تندرج في باب الجهاد كما في سورية وليبيا في وقت ما، ولكنها فساد وغوغاء وتشبّه بالكفّار في أمكنة أخرى..فالمسألة ليست فقهية إذاً وإنما قد تصبح سياسية في زمن ما.

المفتي الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، على سبيل المثال اعتبر التظاهرات التي خرجت إبان ثورة ٢٥ يناير في مصر بأنها عمل غوغائي، وبعد انتصارها ووصول محمد مرسي الى الحكم، خرجت مظاهرات في الأول من كانون الأول (ديسمبر) احتجاجاً على الاعلان الدستوري خرج المفتي في خطبة الجمعة في ٣٠ نوفمبر الماضي برأي معاكس حيث عارض التظاهر ضد مرسي، واستغرب (انتهاج الغوغاء) من قبل من وصفهم (ذوو العقول الرديئة) الذين (يُسيّرون يومياً، من أجل أن تقذف فرقة أخرى، وهو الأمر الذي قد يتسبب في ضياع مسار الأمة وخيراتها، ويتدهور اقتصادها وشأنها الداخلي).

فالمفتي يحرّم المظاهرات ويصفها بأنها مبدأ غير اسلامي.

أما الشيخ ناصر العمر فلديه موقف انتقائي، فالمظاهرات في كل مكان حلال ولكن في المملكة تصبح حراماً، وقال في مقابلة مع قناة (المجد) السعودية في ٥ مارس ٢٠١١ بـ (عدم صلاحية تطبيق المظاهرات في كل البلدان، وذلك لاختلاف كل بلد عن غيره)، والاسباب كما حدّدها: (لما تجرّه من مفاسد أحياناً.. أو استغلال تلك الاضطرابات من قبل أعداء الله كالعلمانيين أو الرافضة مثل ما حدث في البحرين..). وعاد العمر وأكّد على أن الاحتجاجات

> **حين تكون القضية مرتبطة بمصالح الناس، فإن مشايخ السلطة لا يتردّدون في الاصطفاف وراءها ودعمها، بل وتوفير ما يعتقدونه من أدلّة نقلية وعقلية لقمع الشعب**

يجب أن تكون بموافقة المشايخ!

وبخصوص المظاهرات في المملكة قال العمر (أن المظاهرات في المملكة العربية السعودية محرمة لما تجره من مفاسد، حيث سيستثمرها العلمانيون والرافضة..)، لافتًا إلى (أن هذه البلاد قد اجتمعت على كلمة التوحيد)! فإذا اجتمعت كيف سيستثمرها العلمانيون والرافضة وهم بلا شك نسبة تخرق كلمة (اجتماع) البلاد! بل اكثر من ذلك اعتبر العمر بأن الأمن يتحقق من خلال تطبيق الشريعة، وأن الحكّام والمحكومين ملزمون بالتحاكم الى الشريعة، وقال (لن يتحقق الأمن والرغد والانتصار على اليهود والرافضة إلا بالإسلام..).

العمر الذي خشي من استغلال العلمانيين والشيعة للمظاهرات، لم يتردد في دعمها في الكويت حين قادها السلفيون رغم معارضة المشايخ في الكويت للمظاهرات، ولكنه وقف مع المظاهرات وانتقد الحكومة الكويتية لـ (قمعها لشعبها)، حسب تغريدة له في توتير.

أما الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك، وهو من صقور السلفية في المملكة وتبنى مواقف راديكالية في موضوعات الاختلاط وقضايا اخرى محلية خلافية، فقد سئل عن المظاهرات التي كانت مقررة في ١١ آذار (مارس) ٢٠١١، فقال (المظاهرات لا أصل لها عند المسلمين، وليست طريقاً من طرق العلاج والاصلاح، وإنما دخلت على المسلمين في مجتمعاتهم من جملة التبعية للكفار..). وقال (لا يجوز الإشتراك في هذه المظاهرات هنا، بل يجب اعتزالها..والمظاهرات باب شر على هذا البلد، وهو مطلب للأعداء..). ما يلفت الانتباه حقاً، أن البراك الذي يحرّم المظاهرات، وقف موقفاً راديكالياً في الانتخابات الرئاسية المصرية، وأفتى بحرمة التصويت لأحمد شفيق، رغم أن كل المرشّحين شاركوا في المظاهرات ولولاها لما جرت انتخابات رئاسية ولما تغيّر النظام..

الشيخ صالح السدلان، إمام الحرم المكي، كان له موقف حاسم ومتطرّف من المظاهرات، حيث ألقى خطبة الجمعة في اليوم المقرر لخروج مظاهرات في ١١ مارس ٢٠١١، وقال ما نصّه (فمن عصى الله بأي إسلوب كان بتحريض على المظاهرات أو تأييد أو رضا أو سكوت عند سماع من يتكلم بها أو فعل لها أو مشاركة بأي نوع من أنواع المشاركة بكلمة أو كتابة أو رأي أو سكوت عن هذه الاشياء فهو عاصي، عاص لله جل وعلا ولرسوله صلى الله عليه وسلم ولإمام المسلمين، ذلك أن الله أوجب علينا

طاعته وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم وولاة الأمر فمن خالف هذا فهو عاصي، ومن تسبب في فساد في الارض أو فتنة بأي نوع من أنواع التسبب بكلمة أو بقول أو بفعل أو بأي تصرف أو تأييد أو رضا أو غير ذلك من الأمور فهو عاص لله جل وعلا


المفتي: المظاهرات عمل غوغائي

يلجأ علماء الوهابية الى الإدلاء بآراء فقهية عفى عليها الزمن ولم تعد صالحة، كونها من تراث الاستبداد الشرقي، ومع ذلك يعيدون طرحها بطلب آل سعود

ويستحق العقوبة بما يراه ولي الأمر من سجن وقتل وإبادة وغير ذلك من الأمور الذي يريد ان تنتشر المنكرات وأن تضيع الحقوق وأن تنتهك الاعراض وأن تنهب الاموال وأن ينفلت الأمر وهذا كله من أكبر المعاصي).

وقد تسببت عبارة القتل والابادة ردود فعل غاضبة من جمهور كبير من الناشطين والحقوقيين الذين تفاجأوا من استعمال منبر الحرم المكي الذي يفترض ان يكون منبراً لتعميم ثقافة التسامح والحقوق المشروعة، وإذا به يستعمل للتهويل والدفاع عن النظام السعودي، فيما غفل السدلان عن حتى مجرد الاشارة الى حاجة النظام الى الإصلاح ورعاية حقوق العباد التي فرضها الله سبحانه وتعالى على من يلي شيئاً من أمور المسلمين..

الشيخ صالح الفوزان، المعروف بمواقفه المتطرّفة والداعمة للحكم السعودي، يقول بأن المظاهرات (ليست من النصيحة لولي الأمر)، وقال بحرمة التظاهر بحجة أن (كل إنسان يعبر عن نفسه ويقول ما يريد من الخلط والهمط ومن الكلام الباطل ويفرغ ما في ذهنه..). وقال الفوزان بأن الاسلام نهانا (عن شق العصا وعن تفرق الكلمة وعن الحريات الباطلة..) ومنها حرية (أن يطلق الإنسان لسانه فيقول ما يريد من الهذيان ويحرض الناس بعضهم على بعض..). ووصف هذا النوع من الحرية بـ (البهيمية). وقال (ليس من النصيحة لولي الأمر الخروج عليه بالمظاهرات والفوضى والاعتصامات هذه البهيمية هذه فكرة شيطانية..). بل عارض الفوزان كل أشكال التعبير وقال (ليس معنى ذلك أننا نتكلم بالمجالس أو نتكلم على المنابر بسب ولي الأمر وإشاعة الأخطاء أو في الأشرطة أو في الإنترنت..). واكتفى بنصيحة السر (شفهيًا أو كتابيًا ولا تذاع ولا تظهر أمام الناس) أو (الدعاء له بالصلاح والاستقامة والتوفيق بالقيام بما ولاه الله).

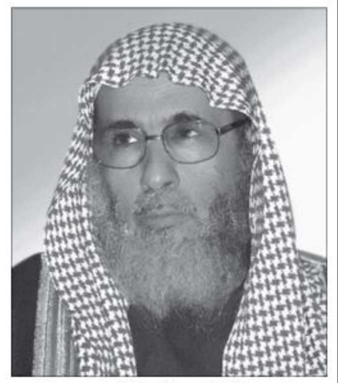
وفي خطبتي الجمعة في ١١ آذار (مارس) ٢٠١١ وصف الفوزان المظاهرات بـ (الفتنة) وشدّد على ضرورة الإبقاء على الدولة ومنهجها ورفض تبديله وقال (لا يجوز تغيير هذا المسار واستبداله بأنظمة كفرية وأنظمة شركية وأنظمة إباحية وأنظمة ملحدة..). وقال عن المظاهرات بأنها (حرام ليست من دين الإسلام وإنما هي من دين الكفار ليست من دين الإسلام في شيء لما يترتب عليها من الشرور فيها فوضى وغوغائية لا حد لها، يدخل فيها من الأعداء والمنافقين من ينتهزها ويشبها وينفخ فيها لأجل أن يشتت جمع المسلمين لأجل أن يضر بلاد الإسلام والمسلمين، المظاهرات فيها سفك دماء، فيها تخريب، فيها فوضى، فيها سلب ونهب، يتسلط فيها قطاع الطرق، يتسلط فيها السراق والعصابات المجرمة لسلب أموال الناس والهجوم على بيوتهم وعلى متاجرهم وعلى طرقهم البريئة..)، وأضاف (المظاهرات تحدث الفرقة بين المسلمين، تحدث البغضاء بين المسلمين ، تشتت شمل المسلمين..). وختم فتواه قائلاً (إذا جازت المظاهرات أو أجازها نظام الكفار، فإن الإسلام لا يجيزها أبداً، ونحن مسلمون ولله الحمد، فإذا أجازوها في نظامهم فديننا يحرمها..).

وقال الفوزان في فتوى له في ١٥ آذار (مارس) ٢٠١١ بأن الاسلام حرّم المظاهرات واعتبر ذلك مبرراً لاقامة الحد الصارم على قطاع الطرق. وأن الاسلام نهى عن ترويج الشائعات التي تكدر وتخيف المسلمين، وقال عقب ذلك (ومن أشدّ ذلك: القيام بالمظاهرات، والاعتصامات، واعلان العصيان لولاة الأمور، فقد حرم الاسلام ذلك، وتوعّد عليه بأشد الوعيد).

الشيخ سعد البريك قال في مقابلة على قناة (المجد) قبل أيام من ثورة حنين المقررة في ١١ آذار (مارس) ٢٠١١ بأننا نقول (إننا نرضى بسحق جمجمة كل من يعبث بالأمن)، وبعد موجة انتقادات واسعة لعبارة (سحق الجماجم) حاول البريك التخفيف من وطأتها والتمويه على القارىء في مقابلة اخرى على قناة (ام بي سي) في ١٤ أغسطس ٢٠١١، وقال بأن المقصود هو الاخلال بالأمن والعبث بالأمن وليست التظاهرة بحد ذاتها..

وسئل الشيخ ناصر الدين الألباني عن حكم المظاهرات فقال في فتاوى جدة (الشريط ١٢) الدقيقة (٣ ـ٢٢:٣٠) بأن (المظاهرات تَشَبُّهٌ بالكُفّار في أساليب استنكارهم لبعض القوانين التي تُفرَض عليهم من حُكّامهم أو إظهارًا منهم لرضا بعض تلك الأحكام أو القرارات)، وأنها (خروج عن سبيل المسلمين)، و(ليست وسيلة شرعية لإصلاح الحكم، وبالتالي إصلاح المجتمع).

أما الشيخ صالح اللحيدان فوصف المظاهرات


العمر: المظاهرات حلال إلا في السعودية!

التي خرجت انتصاراً لسكّان قطاع غزة إبان العدوان الاسرائيلي عليه في ديسمبر ٢٠٠٨ ـ يناير ٢٠٠٩، بـ (الفساد في الأرض)، مبرراً ذلك بأنها (تصد عن ذكر الله، حتى وإن لم يحصل فيها تخريب). وقال عن التظاهرات بأنها (استنكار غوغائي.)

وقد سئل اللحيدان عن حقيقة فتوى أصدرها لسائل من الكويت تجيز التجمهر في ساحة الارادة والتظاهر، فقام موقع (السكينة) بالاتصال به في ١٢ نوفمبر لاستيضاح حقيقة موقفه الفقهي من المظاهرات في الكويت، فنفى علمه بوجود سائل عن ساحة الإرادة ثم أجاب (هذه التجمعات التي تكون فيها ـ أي في ساحة الارادة ـ في ظل انتقاد ولي الامر أو أحد نوابه أنا أعتبرها من الضلال المبين، وهي تجمعات مشبوهة لا يصح الاذن بحصولها). بل زاد على ذلك انتقاده للحكومة الكويتية (لتخصيص مكان لما يسمى بهذه الحريات.. فهذه حريات خطيرة على المجتمع..). وأعاد استعمال كلمة (غوغاء) على جمهور المتظاهرين. وأضاف اللحيدان بأن (هذه المظاهرات بدعية..ولا يحل لولي الامر أن يأذن بها..). فهؤلاء مشايخ الوهابية! فليأت المسلمون بمثلهم حتى يكون للإستبداد دولة ووعاظ!

السعودية وإيران في لبنان

رهان الإنتخابات وصراع المحاور

عبدالحميد قدس

استحقاقات جمّة تنتظر لبنان، ليس آخرها الحرب الأهلية الدائرة في سورية، والتي شهدت تطوّراً خطيراً حيث افتتح حلفاء وخصوم النظام السوري جبهات عسكرية في البقاع والشمال اللبنانيين، حتى بات ثابتاً أن هناك من يقاتل الى جانب المعارضة السورية المسلّحة وهم فريق ١٤ آذار اللبناني، وعلى رأسهم تيار المستقبل الذي يقوده رئيس الوزراء اللبناني السابق سعد الحريري، فيما يقاتل الى جانب النظام السوري فريق ٨ آذار، أو على الأقل حزب الله سواء عبر مقاتليه المنتشرين على القرى الحدودية في البقاع أو في المناطق التي يتواجد فيها الشيعة بما في ذلك منطقة السيدة زينب القريبة من ريف دمشق. الاستقطاب الحاد وفي شكله العنيف والدموي في سورية يعكس نفسه سياسياً في لبنان، حيث الانخراط الواسع من كل القوى بات مكشوفاً؛ وسوف تزداد حدّة الصراع كلما اقترب لبنان من الاستحقاق الانتخابي في الربيع المقبل.

ليس هنالك من شك في أن الصراع الايراني السعودي في لبنان بات شديد الخطورة، ويرتبط بمعادلة المحاور القائمة، وفي ظل إصرار كل محور على الدفاع باستماتة عن مواقعه وتحصينها بكل مصادر القوة المتوافرة. صراع المحاور أنهك المنطقة بكل دولها، خصوصاً في ظل نزوعات شديدة لدى كل طرف في استخدام كل الأوراق التي بيده من أجل كسر الطرف الآخر..وبات من شبه المستحيل في الوقت الراهن الحديث عن تسوية يمكن التوصّل اليها بين طهران والرياض، فقد باعدت الحرب في سورية بينهما الى حد باتت حربهما ولكن على الأرض السورية. ولا يتردد السعوديون والايرانيون في التصرف على أساس أن سورية الدولة والشعب هما جزء من مجالهم السيادي..

لن تنفصل المعركة في سورية عن أي تجاذب سياسي في لبنان، فهما مكوّنان رئيسان في صراع المحاور تماماً كما العراق وقوى المقاومة الفلسطينية، حيث يجري العمل على تفكيك معسكر بأكمله، بمساعدة أطراف إقليمية تركية واسرائيلية ودولية أوروبية وأميركية فيما دخل الروس والصينيون على خط التجاذب بهدف الدفاع عن آخر مناطق نفوذهم في الشرق الأوسط، المتمثلة اليوم في سوريا..

لا يفصل السعوديين والايرانيين عن الاستحقاق الانتخابي في لبنان سوى أربعة شهور، وبالتالي فإن أي تطور قد تشهده الساحة السورية خلال هذه الفترة سوف يعكس نفسه بصورة تلقائية على لبنان، بل إن تدهور الوضع الأمني في سورية سينقل الصراع مباشرة الى جارتها الشمالية الغربية والتي قد تفتح صراع المحاور على آفاق بعيدة وخطيرة..

تطوّر خطير في ملف الصراع الايراني السعودي في لبنان برز مع تعيين الأمير بندر بن سلطان رئيساً للاستخبارات العامة والذي يعتبر المهندس الفعلي لتوجهات فريق ١٤ آذار الى جانب مسؤوليته عن الملف السوري. فقد كانت إقالة الأمير مقرن بن عبد العزيز من منصبه قد أنعش آمال الفريق اللبناني الحليف للسعودية، كونه وضع الاجهزة الامنية اللبنانية التابعة لفريق تيار المستقبل تحت

> **الصراع الإيراني السعودي في لبنان بات شديد الخطورة، ويرتبط بمعادلة المحاور القائمة، و إصرار كل محور على الدفاع باستماتة عن مواقعه**

تصرّف الأمير بندر الذي بات القائد الفعلي لأطياف فريق ١٤ آذار..

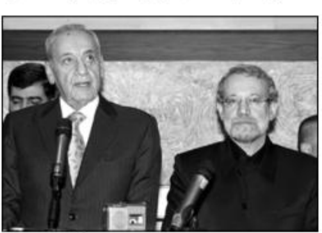
بطبيعة الحال، فإن الأمير بندر بن سلطان الذي يصرّ على ربط الملفين السورين واللبناني ببعضهما، يضع خطة لفريق ١٤ آذار في تنفيذ أجندة سعودية في سورية تقوم على تمويل بعض الجماعات المسلّحة المحسوبة على التيار السلفي الوهابي دون سواها، بخلاف ما يقوم به الأتراك من دعم خيار الإخوان المسلمين في سورية المقرّبين منهم. الأمير بندر الذي لم يزر تركيا حتى الآن للتنسيق في ملف الأزمة السورية يفضّل إبقاء هذا الملف مقتصراً على الأميركيين والبريطانيين لاعتقاده بأن هناك من لديه أجندات خفيّة قد تفقد السعودية نفوذها بعد سقوط النظام السوري.

قصة تسليح المعارضة السورية عبر زعيم تيار المستقبل سعد الحريري والنائب عقاب صقر والتي جرى توثيقها في اتصالات هاتفية بينهما وبث عبر وسائل إعلام لبنانية، تكشف طرفاً من المنهج السعودي في مقاربة الأزمة السورية..بل إن نقل الملف من انقرة الى الدوحة وبدء وزير الخارجية سعود الفيصل استقبال وفود المعارضة السورية في الرياض وبصورة علنية وبحفاوة بالغة ووضع مبادىء عامة لعمل المعارضة السورية ينم عن أن السعودية كانت ترغب في نقل الملف اليها بحيث تتصرف وكأنها الراعي الرسمي للمعارضة

السفير السعودي في احتفال باليوم الوطني

السورية المسلّحة..

في لبنان، هناك معركة انتخابية قادمة، ويصر آل سعود على كسبها، ولذلك فإن صراعاتهم مع ايران سوف تكون هذه المرة أشد شراسة مما يتخيّل المرء، لأن تغيير المعادلة السياسية في لبنان يعني تمهيداً حتمياً لتغيير كبير في سورية. وبذلك، فإن حصول فريق ١٤ آذار المدعوم والمموّل سعودياً على أكثرية نيابية يعني بالنسبة لها نصراً استراتيجياً كبيراً وسوف يضع المعسكر الآخر، الممانع، أمام امتحان الوجود. الى جانب ذلك، فإن


لاريجاني في بيروت مؤخراً

فوز الحليف السعودي في لبنان سوف يعني أيضاً أن الاخفاقات التي عانى منها النظام السعودي منذ اندلاع الربيع العربي سوف يجري تعويضها بعودتها الى واجهة المشهد اللبناني.

في المقابل أيضاً، فإن طهران سوف تناضل بقوة من أجل دعم حليفها المتمثل في حزب الله وحركة أمل وحلفائهما في لبنان من السنّة والمسيحيين والدروز وغيرهم من القوى السياسية والاجتماعية الأخرى كيما يحصدوا أكثر المقاعد البرلمانية التي تؤهّلهم للبقاء على رأس السلطة في لبنان..والرهان يبقى دائماً على استمالة الزعيم الدرزي وليد جنبلاط لترجيح كفة أحد المتنافسين.

في الاعلام اللبناني كلام خاص عن المعركة الانتخابية في لبنان والتي تديرها الرياض وطهران وكل حسب طريقته، فالسفير السعودي علي عسيري والذي افتتح المعركة الانتخابية عبر توجيه دعوات لشخصيات حزبية وسياسية فاعلة ونافذة في الساحة اللبنانية بزيارة المملكة وأبرزها لرئيس حزب الكتائب أمين الجميل والنائب ميشال المر، والتي اعتبرت بداية مواجهة متنية ضد التيار الوطني الحر، الأكثر شعبية في الطائفة المسيحية، عبر تشكيل تحالف ثلاثي يضم (الكتائب) و(القوات) الى جانب تيار ميشال المر القوي (متنياً).

في المقابل، فإن زيارة رئيس مجلس الشورى الايراني علي لاريجاني الى بيروت في ٢٣ نوفمبر الماضي والتي اجتمع خلالها برئيس مجلس النواب نبيه بري الى جانب عدد من وزراء ونوّاب فريق ٨ آذار لا شك أنها حملت دلالات بالنسبة للمراقبين والمتابعين والتي تأتي في سياق الرد على التحرّك السعودي، وذلك قبل موعد الانتخابات اللبنانية التي بدأ الاستعداد حولها والجدل بشأنها بين كل الأطراف خصوصاً مع تبدّل قانون الانتخابات واعتماد قانون النسبية الذي يصب في صالح ٨ آذار في مقابل قانون الستين الذي ينتمي الى النظام الطائفي اللبناني ويكرسه بحسب مشرّعين دستوريين لبنانيين مستقلين.

بدأ المال السعودي يجد طريقه الى القيادات السياسية في فريق الرابع عشر من آذار منذ الآن، استعداداً للاستحقاق الانتخابي القادم، فيما يعيش النائب والزعيم الدرزي وليد جنبلاط قلق الرهانات، في ظل تحديات يصعب فيها الانزياح بسهولة الى خيار مكلف، ولذلك فهو لا يزال يلتزم خطّاً وسطاً أقرب الى رئيس الجمهورية، في ظل إشارات سلبية برزت مؤخراً عن خلاف بين جنبلاط والحريري على خلفية مطالبة الاخير باتخاذ جنبلاط موقف حاسم من حكومة ميقاتي عقب اغتيال مدير الأمن العام اللواء وسام الحسن. جنبلاط رفض طلب الحريري معللاً ذلك بأن من غير الممكن التفريط في الحكومة في ظل أوضاع شديدة التعقيد والخطورة. ولكن السؤال: هل يبقى جنبلاط متمسّكاً بموقفه المحايد، أم أنه ينتظر، كغيره، ما سوف تسفر عنه الأوضاع الأمنية والعسكرية في سورية خلال الشهور القليلة المقبلة، وعلى ضوء ذلك يقرر الى أي من الفريقين يميل.

في تطوّر آخر لافت يشي بحدّة الصراع بين المحورين الايراني والسعودي، وتمثل في زيارة النائب الزحلاوي إيلي سكاف الى السعودية، والتي تفتح معركة زحلة في مرحلة مبكرة، بالنظر الى ما تمثله زحله من ثقل مسيحي وانتخابي بالغ الأهمية. ففي مقابل الاهتمام السعودي بالتحضير لمعركة المتن الشمالي انتخابياً، فإن زحلة برزت هي الأخرى كجبهة متقدّمة في المعارك الانتخابية، كونها رهاناً انتخابياً نوعياً ويمكن أن يحسم في بعض الجولات المعركة الانتخابية لهذا الفريق أو ذاك. ايلي سكاف، الوزير السابق، ورئيس (الكتلة الشعبية) زار السعودية تلبية لدعوة وزير الخارجية سعود الفيصل، وهي من بين دعوات أوصلها السفير السعودي علي عسيري الى عدد من القيادات الحزبية والسياسية اللبنانية والتي يمكن التعويل عليها في قيادة المعركة الانتخابية المقبلة.

من الضروري الاشارة الى أن العلاقة بين آل سكاف وال سعود تعود الى منتصف القرن الماضي، وكان جوزف سكاف، والد إيلي سكاف، وزيراً في الخمسينيات وكان على علاقة بالنظام السعودي والتي استمرت حتى اتفاق الطائف، والذي عارضه سكاف الأب كونه لم ينص على مدة بقاء القوات السورية، ثم توفي بعد ذلك بوقت قريب اي العام ١٩٩١. وتولى ايلي اسكاف وزارة الصناعة والتجارة في حكومات رفيق الحريري وعمر كرامي وفؤاد السنيورة، وانتخب نائباً عن زحلة في انتخابات ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، ولكن انهزمت لائحته بالكاملة وبصورة مفاجئة في انتخابات ٢٠٠٩، وأوعز ذلك الى عملية نقل آلاف من أصوات السنّة الى الدائرة الاولى والى ما أسماه حينذاك (رشاوى على عينك يا تاجر وعلى مرأى من كل الناس).

الصحافة اللبنانية نظرت الى زيارة ايلي سكاف الى الرياض بأنها غير عادية. فمن غير المعقول أن تقدّم دولة اقليمية ولاعب فاعل على الساحة اللبنانية دعوة لرئيس تيار سياسي مرجح في دائرة زحلة فقط (للسؤال عن الشؤون العائلية أو الخاصة)، وإنما الهدف من وراء ذلك هو للتواصل السياسي ووصل ما انقطع إذا كان ممكنا. وفي تقديرنا أن الزيارة جاءت لابلاغ سكاف أن ما جرى في ٢٠٠٩ هو بسبب خياراته السياسية، وأن الفرصة أمامه لتعويض تلك الخسارة في حال قبل تبديل خياراته السياسية، وبالتالي فإنّ أهمية الدعوة نابعة من هوية الداعي والمدعو، فالسعودية تعوّل كثيراً على دور زحلة في الانتخابات المقبلة، وإن قبول سكاف للدعوة تعكس قبولاً مبدئياً بتصحيح خياراته السياسية حتى لا يتكبّد خسارة فادحة على غرار ما جرى في العام ٢٠٠٩.

بطبيعة الحال، لا نتوقع من أوساط ايلي اسكاف أن تكشف عن طبيعة الزيارة وأهدافها،


ايلي سكاف يزور الرياض بدعوة من الفيصل

ولذلك فقد اكتفوا بالقول بأنها اقتصرت على الشكليات دون مقاربة الاتفاقات والتحالفات أو حتى البحث في الشؤون الانتخابية، (فالمنطقة تمر بتحولات ومن المبكر جدا التطرق إلى مثل هذه المواضيع في هذا التوقيت بالذات)، وهذا الكلام غير دقيق بل هذا النوع من التبرير يزيد في حجم الشكوك حول الزيارة. ويؤكد هؤلاء أنّ الزيارة لا تحمل مؤشرات بالقدر الذي تناوله بعض الاعلام أو الشخصيات المنزعجة منها، لاسيما أنّ سكاف لم يحسم خياراته بعد، وهو إن فعل فلن يخرج عن ثوابته بحسب التعبير.

على أية حال، فإن تجارب الانتخابات السابقة تكشف عن أن خارطة التحالفات السياسية تبلغ من السيولة بحيث يصعب التنبوء أحياناً بما ستؤول اليه الانتخابات، وكل ذلك يتوقف على أوضاع الصراع السياسي والعسكري الاقليمي.

الأردن في استراتيجية الصراع بين الرياض ودمشق

محمد فلالي

منذ اندلاع الثورة السورية ودخول أطراف إقليمية ودولية على الخط، كان مقرراً للدول المحيطة بسورية، وخصوصاً المحسوبة على معسكر الاعتدال أن تلعب دوراً لوجستياً أساسياً في دعم الجماعات المسلّحة، التي تمّ تجنيدها وإقحامها في أتون الصراع الدموي الدائر في طول الأراضي السورية وعرضها..وكما الحال بالنسبة للدور التركي، فإن الدور الأردني كان أساسياً في الصراع، لأسباب عديدة منها تخفيف الضغط على الجبهة التركية، من حيث نقل المقاتلين والسلاح والمال، ونزوح اللاجئين، فيما تتولى الجبهة الأردنية مهمات لوجستية وأمنية واستراتيجية بالغة الخطورة.

سمح الأردن في بداية الثورة السورية لدخول عناصر مسلّحة الى المناطق المحاذية لحدوده، على الأقل في محافظة درعا ومدن حوران ونوى وبصرى الشام وغيرها، وصدرت تصريحات من الملك الاردني ومسؤولين في حكومته وصفتها القيادة السورية بأنها عدائية وتدخل سافر في الشؤون الداخلية للدولة السورية. قبل الأردن منذ البداية أن يقتصر دوره على المهمة الاستخبارية وإدارة العمليات الأمنية داخل الأراضي السورية، وقيل بـأن عملية اغتيال القـيادات العسكرية والأمنية (آصفت شوكت، حسن تركماني، هشام بختيار) فيما نجا وزير الداخلية محمد الشعّار، تم التخطيط لها في عمّان من قبل خلية استخبارية مسؤولة عن (الملف السوري) مؤلفة من ضباط استخبارات أميركيين واسرائيليين وبريطانيين وأتراك وسعوديين وأردنيين..

تحوّلت السفارات الأميركية والبريطانية والاسرائيلية والسعودية في عمّان الى ما يشبه خلايا استخبارية حيث تضاعف عدد العاملين في هذه السفارات وفي الغالب ينتمون الى الأجهزة الأمنية والاستخبارية في بلدانهم، وقد باتت أجهزة الاستخبارات الروسية والصينية على معرفة تامة بطبيعة التحرّكات الاستخبارية واللوجستية التي تقوم بها تلك السفارات، وقد أوصلت معلومات دقيقة الى القـيادة السـوريـة مـن أجـل اتخاذ الاحتياطات اللازمة لاحباط الهجمات التي تقع في المناطق الجنوبية الشرقية من سورية..

منذ انـدلاع المظاهرات في محافظة درعـا، كانت الاردن مرشّحة لأن تلعب دوراً استراتيجياً في تسهيل مهمة تسلل المقاتلين والعتاد الى المحافظة، وتفاعل المسؤولون الاردنيون مع الاحداث بطريقة لافتة واستفزازية بالنسبة للجانب السوري، الى حد كان من الصعب على أحد تصديق أن الاردن سوف ينأى بنفسه عن تداعيات التظاهرات، فيما كانت تتهيأ محافظات أردنية محاذية لأحداث مماثلة..

كانت السعودية ودول خليجية في مجلس التعاون على استعداد لأن تقدّم مساعدات مالية للجانب الاردني لشراء السخط الشعبي عبر هبات ودعم أسعار الوقود ومواد تموين رئيسية، وقد فعلت ذلك فتراجعت وتيرة الاحتجاجات، على الأقل لفترة من الوقت، أي منذ مارس ٢٠١١ بعد مظاهرات حاشدة في نهاية فبراير من العام نفسه..

كانت الاردن مرشّحة على الدوام لأن تشهد احتجاجات، ولكن التقديرات كانت تجمع على

مصادر غربية: السفارات الأميركية والبريطانية والاسرائيلية والسعودية في عمّان تحوّلت الى خلايا استخبارية لإدارة العمليات العسكرية والأمنية داخل سوريا

أنها سوف تقتصر على مطالب معيشية وخدمية ولن ترقى الى مستوى تغيير النظام أو إسقاطه، دع عنك المساس بذات الملك، الذي بقي الى ما قبل الاحتجاجات الأخيرة، أو (هبّة الكرامة) كما اصطلح عليها خارج أي تجاذب سياسي..

ماهو جديد في الملف الأردني له صلة بما تطلبه أنظمة خليجية من القيادة الأردنية بخصوص الأزمـة السورية.. فهناك من يريد من عمّان أن تقدّم أكثر من مجرد تعاون أمني واستخباري، وأن تتحوّل، كما تركيا، الى لاعب فاعل ورئيسي في الصراع على سورية، وهو ما ترفضه القيادة الأردنية لإدراكها بأن تداعيات الإنخراط الواسع في الحرب الأهلية الداخلية في سورية سوف يؤول الى اتساع رقعة الحرب وانتقالها حكماً الى الأردن.

دول الخليج خيّرت عمّان بين: الانخراط الكامل والشامل في الحرب على سورية أو الحرمان من المساعدات الاقتصادية الموعودة. فكانت الهبّة الأخيرة بمثابة رسالة خليجية الى النظام الأردن مفادها أن العزوف عن المشاركة في مشروع اسقاط النظام السوري بحسب الشروط الخليجية، يعني بلوغ الاحتجاجات الى رأس النظام الأردني، وإسقاط المحرّمات التي كانت حتى وقت قريب مصونة بفعل المال الخليجي.

لم يكن لدى القيادة الأردنية خيارات عديدة حيال هذا الضغط المتراكم عليها من قبل حكومات الخليج، ومن المستحيل بطبيعة الحال أن يبدّل النظام الأردني تحالفاته. وسط هذا التجاذب الأردني الخليجي، قدّمت إيران عرْضاً ربما كان لصالح الأردن في كل الاحوال سواء قبل العرض أو رفضه، فالعرض يقوم على تزويده بالنفط مجاناً، وقال السفير الايراني في عمان مصطفى زاده بأن العرض هو لتجاوز الازمة الاقتصادية التي يمر بها الأردن و (يقضي بتزويد الاردن بالنفط والطاقة لمدة ٣٠ عام مجانا مقابل تبادل الزيارات الدينية بين عمان وطهران). وشدّد زادة في مقابلة مع قناة أردنية محلية (ان عدونا واحد والكل يعرف بذلك وكان ولا يزال يحاول تفرقة المسلمين كي يتسيدوا ويسيطروا على المنطقة). ولفت زادة الى وجود اتفاقيات تجارية بين البلدين ولكنّها غير مفعّلة. مسؤولون في الحكومة الأردنية دعوا الى دراسة عرض السفير الإيراني بشكل جدي، فيما جرى توظيفها من قبل القيادة الأردنية للضغط على الحكومات الخليجية من أجل الوفاء بوعودهم.

وكانت بعثة صندوق النقد الدولي التي زارت الأردن مؤخراً طالبت الحكومة الاردنية بتخفيض سعر الدينار كخيار إجباري للإصلاح النقدي والاقتصادي، ما أثار فزع مدراء البنوك وكبار المسؤولين في الحكومة الأردنية لأن ذلك يعني بداية مرحلة جديدة يفقد فيها الدينار قوته الشرائية والاستعداد لتضخم الأسعار. البعثة التي اجتمعت مع الطاقم المالي الأردني بهدف إنقاذ الموقف كانت قد حذّرت وزير المالية سليمان الحافظ بأن الخزينة الأردنية لن تحصل على مساعدات دولية بعد الآن الا من خلا ضوء أخضر من صندوق النقد الدولي. حاول الطاقم المالي الأردني تفادي خيار تخفيض قيمة الدينار مع تقديم ضمانات تتصل جميعها بمساعدات مالية سعودية. ولكن المفاجأة أن مسؤولة الصندوق والبعثة الدولية سألت بصورة قاطعة وحاسمة: لا يكفي مجرد الوعود، هل بإمكانكم تزويدنا بتعهد خطي من السعودية ينص على أن المال في طريقه اليكم؟

احتار الفريق المالي الاردني المؤلف من وزير المالي والبنك المركزي الاردني ووزير التخطيط في تقديم اجابات حاسمة، وخصوصاً فيما يتعلق بوعود السعودية التي لم تدخل حيز التنفيذ. ما جرى بعد ذلك لم يكن واضحا، فقد تخلّص الفريق المالي الأردني من ضغط صندوق النقد الدولي بطريقة غير مفهومة، واكتفى الطرفان بالإتفاق على مسارات طوارىء مؤقّتة تلتزم الحكومة الاردنية بالسير فيها ريثما تحسم خياراتها، المتعلّقة حكماً بالمساعدات المالية الخليجية وعلى رأسها السعودية.

كان أول تطوّر لافت بعد ذلك هو تغيير الحكومة الاردنية، وهو الإجراء التقليدي المتبّع في الاردن كلما شهد الأخيرة أزمة سياسية أو اقتصادية، وجاء على رأسها عبد الله النسور وهو رجل بيروقراطي وصديق للأميركيين مع بقاء الطاقم الاقتصادي نفسه. ظهر النسور على شاشة التلفزيون وأعلن في خطاب صادم خيّر فيه الشعب الأردني بين: خفض سعر الدينار أو رفع الأسعار.

على أية حال، لم يلبث أن حسم النسور الخيارات، حيث انتهى الى ارتفاع الاسعار فاندلعت الاحتجاجات في المدن الأردنية طالت الملك نفسه، فيما كان صنّاع القرار الأردني يتبادلون الحديث عن الأزمة الداخلية الحادة بسبب المساعدات السعودية التي لم تصل ولم تقدّم فيها الحكومة السعودية أي تعهد من أي نوع.

النسور تحدّث الى مقربين منه بأن لديه أساليبه الخاصة في مداواة التطنيش الخليجي والسعودي، وبالرغم من مخاوف المسؤولين الأردنيين من (أساليب) النسور، إلا انه ليس هناك من لديه بدائل ولذلك ترك حتى يكمل خطته في استدراج أو بالاحرى استفزاز الخليجيين كيما يسارعوا الى الوفاء بوعودهم بدعم الاقتصاد الأردني.

ماذا فعل النسور؟ قام باستدعاء ثمانية مراسلين لوسائل إعلام أجنبية وعقد مؤتمراً صحافياً مغلقاً وأطلق تحذيراً خارج نطاق الخطاب الرسمي الأردني مع الخليج وقال: لولا الدور الاردني في حماية حدود الخليج لأنفق الاشقاء نصف ثروتهم في شراء منظومة صواريخ تحميهم.

تقول مصادر أردنية بأن جهود وزير الاتصال الاردني سميح المعايطة بمحاصرة تصريح النسور هذا وتذكير المراسلين الاجانب بأن ذلك ليس للنشر، وكانت للتسريب على شكل رسالة تبيّن لاحقاً في تقييمات النسور أنها لم تحقق أغراضه، فمنع وزير خارجيته المعترض ناصر جودة من اصحطاب وفد كبير معه لدولة الإمارات.

بعد يومين من المؤتمر الصحافي، قام النسور بتوجيه رسالة ثانية وأطلق تصريحاً آخر شرح فيه كيف أن الأردن يحمي حدود الخليج من عبور ثلاثة أخطار هي اسرائيل والسلفيون والمخدرات..وهنا بدا واضحاً من تصريحات النسور بأن ثمة مطلباً أردنياً عاجلاً لدول الخليج ولابد من الاستجابة له، ولفت الى الاردن (متضايق) الى أبعد حدود، وثم صدر تصريح ثالث للنسور وهو الأكثر وضوحاً حين قال بأن: الازمة المالية التي نعيشها حاليا لم تمرعلينا منذ اكثر من خمسين عاماً.

ردود فعل الخليج حيال تصريحات رئيس الوزراء الأردني كانت فاترة وربما باردة، وهناك من رفض اسلوب النسور في استدرار عطف الخليجيين، ومن بينهم وزير الخارجية ناصر جوده ورئيس مجلس الاعيان طاهر المصري لكن المؤسسة سمحت للرجل بالتصعيد قليلاً في هذه اللغة بدلاً من غرق البلاد في الاتجاهين معاً وهما رفع الاسعار وانخفاض سعر الدينار ايضاً.

ولكن في المقابل بدأت تصريحات النسور تأتي أكلها، حيث أبلغ الملك نخبة من السياسيين التفاهم في منزل رئيس الوزراء الأسبق عبد السلام المجالي بأنه يأمل بأن تكون المساعدات في الطريق. كما لمس الفريق الاقتصادي الذي يعمل مع النسور باهتمام اماراتي كويتي بحريني بالمساعدة والضغط على السعودية وقطر، ومنها تخفيف القيود المفروضة على مشاريع اقتصادية اردنية.

ويمكن القول بأن التطوّرات تسارعت بعد تصريحات السفير الايراني حول تقديم نفط مجاني للأردني، بدأت بإعلان الحكومة العراقية عن هبة

السعودية تريد من الأردن أن تقدّم أكثر من مجرد تعاون أمني واستخباري، وأن تتحوّل الى لاعب رئيسي في حرب سوريا وهو ما تخشى الأردن تداعياته

عبارة عن مئة ألف برميل من النفط مجاناً لمرة واحدة. ما لفت في التطوّرات هو حديث رئيس الوزراء الأردني النسور في ٢٩ نوفمبر الماضي عن تقديم السعودية ٣ مليارات ريال (٧٨٧ مليون دولار) لدعم مشاريع التنمية في المملكة الأردنية.. وقال النسور بأن السعودية (قامت مشكورة بتنفيذ الجزء الاول من التزامها لدعم المشاريع التنموية، حيث بلغت قيمة المشاريع التي تم اعتمادها والاتفاق عليها ـ حتى ٢٨ نوفمبر ـ ٤٨٧ مليون دولار). وأضاف إنه (سيتم اعتماد عدد آخر من المشاريع بقيمة ٣٠٠ مليون دولار اخرى قبل نهاية هذا العام). وتحدّث النسور عن تفاصيل الهبة وموارد صرفها ولكن بقدر كبير من الغموض حول مواعيد تسلّم الدفعات. وتحدّث عن استمرار الاتصالات مع الكويت والامارات وقطر حول دعم مشاريع اقتصادية في الأردن..نشير الى أن الموازنة الاردنية تعاني من عجز كبير بلغ بحسب الارقام الرسمية ٧,٧ مليار دولار فيما يعتمد الاردن في معظم حاجاته النفطية على الدعم الخارجي وكذلك اقتصاده القائم على المساعدات.

ما يلفت أن تصريحات النسور الأولى وبشائره أيضاً لم تؤخذ على محمل الجد، وأن الاهتمام الذي حظيت به بالاردن من قبل دول الخليج ليس لأن هناك التزامات أو وعود يراد الوفاء بها، ولكن ثمة من يتحدث عن أن الاردن قد يكون قبل بالانخراط في الأزمة السورية بشكل أكبر ولكن مع تعديل على الخطة السابقة، فقد وضع النظام الأردني في مهب الريح بعد (هبّة الكرامة)، فإما ان يستجيب لشروط السعودية وقطرفي الحرب في سورية أو يدفع ثمناً باهظاً قد يصل الى قطف رأسه.

العقاب الإقتصادي السعودي للأردن أجّج حراك الشارع

(عدم التدخل في شؤون الآخرين):

كذبة دبلوماسية سعودية

عبد الوهاب فقي

لعل أشهر عبارة درج على ترديدها السفير السعودي في لبنان، سواء كان عبد العزيز الخوجة، وزير الثقافة الحالي، أم عبد الله العسيري، السفير الحالي، هي أن (المملكة تقف على مسافة واحدة من جميع الأفرقاء)، ولا ندري من الأهبل الذي صكّ لهم هذه العبارة حتى يصر الدبلوماسيون السعوديون على ترديدها كلما تراكمت الإنتقادات حول الدور المشبوه لآل سعود في شؤون الدول والشعوب الأخرى. ومن المصادفات العجيبة أن يكون لبنان هو المكان الذي يتحدث فيه أحد عن عدم التدخل، وهو الفضاء المفتوح على تدخلات كل الدنيا إلا شعبه.

ما يبعث على السخرية أن العبارة تتكرر في ذات الوقت الذي تضع السعودية يدها في هذا الملف وذاك، وتجلس مع أقطاب الصراع، فتقدّم لهذا المال، ولهذا السلاح، وللآخر التموين، وللرابع المخططات.. ثم تعود وتدير الاسطوانة مجدداً (نقف على مسافة واحدة...الخ). شكاوى تصدر من الضحايا في العراق ولبنان واليمن والسودان ومصر وتونس وصولاً الى المغرب حيال تدخلات سعودية مباشرة وغير مباشرة وتؤدّي الى سفك الدماء، أو انقسام المجتمع، أو ضغوطات على القيادات السياسية من أجل وقف التفكير في نقل السلطة أو تداولها سلمياً وديمقراطياً.

آل سعود يحذّرون كل العالم من التدخّل في شؤون البلاد الداخلية، ولكن تدخّلهم يصل الى حد الغضب على إدارة أوباما لأنها تخلت عن حليفها المستبد حسني مبارك، حين اقتربت الثورة الشعبية في مصر من النصر وتحقيق أول أهدافها بتنحي مبارك عن السلطة. وقبل ذلك استقبلت زين العابدين بن علي، طاغية تونس على أراضي المملكة بعد أن رفضت بلدان العالم السماح لطائرته بالهبوط في مطاراتها، ورفضت تسليمه للسلطات التونسية لمحاكمته على جرائمه ضد الشعب التونسي..ولم يكن ذلك تدخل في شؤون تونس الشقيقة الداخلية!

وأرسلت في ١٥ آذار (مارس) قوات درع الجزيرة الى البحرين لقمع انتفاضة الشعب البحريني في مطالبته بالانتقال الديمقراطي الحقيقي، ولم تعد ذلك تدخل في الشؤون الداخلية لدولة شقيقة، والذريعة الفارغة: أن حكومة البحرين هي من طلبت هذا التدخل..مع ذلك، فقد نفى تقرير لجنة التحقيق التي رأسها شريف بسيوني أن تكون هناك أية تهديدات تتعرض لها دولة البحرين من الخارج، ما يجعل وجود قوات أجنبية على أرض البحرين غير شرعي.

الحال نفسه في اليمن، التي بلغت ثورتها مرحلة متقدمة أثارت إعجاب ودهشة العالم لسلمية الثورة في بلد ينتشر فيه السلاح، وينافس عدد أقراص الخبز. قررت دول الخليج، وعلى رأسها السعودية، اغتيال الثورة عبر ما عرف بـ (المبادرة الخليجية) التي كانت تستهدف إنقاذ النظام اليمني من السقوط..ولم يتوقف التدخّل السعودي عند هذا الحد، فقد بعثت بالمال والسلاح الى زعماء القبائل لاشعال الفتن الطائفية والقبلية لحرف الثورة عن مسارها..

التدخل السعودي في الشؤون الداخلية للدول العربية أخذ أشكالاً متعددة، فهناك تدخّل عبر المال والأحزاب كما في مصر وتونس واليمن، وهناك تدخّل عسكري مباشر كما في البحرين، وهناك تدخل عبر المال والأحزاب والسلاح والمخابرات والرجال كما في سوريا..وتتصرف أحياناً في بعض الدول كما لو أنها صاحبة اليد الطولى كما في لبنان، حيث تفرض إملاءاتها على حلفائها من فريق ١٤ آذار، ويستجيب هؤلاء لطلباتها، طمعاً ورجاءً في المال السعودي..

مشهد التدخلات السعودية على طول خارطة الشرق الأوسط بات مكشوف ومعروف، وليس هناك من يستطيع إخفاء آثاره، بل إن الضحايا أنفسهم يطلقون تصريحات (نفثة مصدور) في لحظة يصل فيها التدخل السعودي حدوداً لا تطاق، ما يدفع ببعض المسؤولين للبوح بما يعانونه من ويلات هذا التدخل سواء كان سياسياً أو أمنياً أو حتى طائفياً، عبر الجماعات السلفيّة المتطرّفة كما في تونس وليبيا ومصر..

ما يثير السخرية حقاً مزاعم النظام السعودي التي ينفي فيها تدخله في شؤون الدول الأخرى، وكأنه إما يسخر من عقول الآخرين أو أنه يغفل حقيقة كون الزمن قد تغير وأن هذا النوع من المزاعم لاسوق له وبات خارج الزمن.

لقد لفت انتباهنا موقفان متناقضان في يوم واحد لوزير الخارجية سعود الفيصل، الأمر الذي



تدخل سعودي مسلح في البحرين

يعكس ليس تغيّراً في السياسة الخارجية السعودية بقدر ما يعكس أيضاً التناقضات المتزايدة فيها.. يقول سعود الفيصل في تصريحات له في ٤ ديسمبر الجاري بأن (المملكة لا تتدخل فى الشئون الداخلية للدول الشقيقة والصديقة)، وهذا التصريح يأتي للرد على سؤال حول التدخل السعودي في الحوادث الأخيرة في مصر عقب الإعلان الدستوري للرئيس محمد مرسي، والذي أثار موجة احتجاجات عمّت الشارع المصري. سعود الفيصل يقول بأن (ما يحدث فى مصر "شأن داخلى" وأن الشعب والحكومة المصرية أدرى بشئونهم). وأضاف في سياق رده على تطوّرات الاحداث في مصر بالقول (إن السعودية لا تتدخل فى الشئون الداخلية للدول الشقيقة والصديقة، وما يحدث فى الشقيقة مصر شأن داخلى، وأشقاؤنا فى مصر هم أدرى بشئونهم). حسناً، إذاً مالذي جعل هذا السؤال مطروحاً وموجّهاً

للسعودية على وجه التحديد؟ ولماذا ينفي سعود الفيصل بهذه الطريقة تدخل حكومة أسرته في الشؤون الداخلية في مصر، رغم أن المصريين عموماً يعلمون بأن أصابع السعودية تعبث بأمن المصريين، وباستقرارهم، وحتى برغيف خبزهم، عبر وضع شروط صارمة وابتزازية على الحكومة المصرية لجهة إخضاعها تحت النفوذ السعودي.

في المقابل، وفي اليوم نفسه، أي ٤ ديسمبر الجاري، يستقبل سعود الفيصل رئيس الائتلاف

من المصادفات العجيبة أن يكون لبنان هو المكان الذي يتحدث فيه آل سعود عن عدم التدخل، وهو الفضاء المفتوح على تدخلات كل الدنيا إلا شعبه



التدخل في اليمن: المال والسلاح والخطط والتآمر

الوطني السوري المعارض الشيخ أحد معاذ الخطيب، ويستعرض معه المستجدات على الساحة السورية. ويصرف النظر عن موقف النظام السعودي من بشار الأسد أو حكومته، فهل يمكن تعريف أو توصيف الموقف السعودي الرسمي من الدولة السورية، هل هي شقيقة أم صديقة أم عدوّة؟..ولتكن دولة معادية، فهل في القانون الدولي ما يجير التدخل الشامل والمطلق في الشؤون السورية الى حد ارسال السلاح بكل أنواعه والمسلّحين من كل التنظيمات بما فيها تنظيم القاعدة وتشجيع القتال الدائر في كل محافظات ومدن وقرى سوريا..

ومن أي منطلق أو مبدأ في السياسة الخارجية لدولة أن يرحب وزير خارجيتها بتشكيل إئتلاف معارض ويعتبر ذلك (خطوة إيجابية مهمة تجاه توحيد المعارضة تحت لواء واحد)، ويضاف الى ذلك استعراض ما يجري على الساحة السورية وما تقوم به المعارضة السورية من اتصالات على المستوى الدولي.

سعود الفيصل لم يستقبل معارضاً واحداً بل استقبل وفداً من الائتلاف السوري المعارض وأراد بذلك أن يقول بصورة علنية أن حكومة أسرته باتت اليوم في حالة حرب مع النظام السوري، وعلى الأخير أن يتصرف على هذا الأساس..فهل التدخل في الشؤون الداخلية للدول يتطلب أكثر من ذلك؟

هو لم يكتف بمجرد اللقاء مع وفد من المعارضة السورية، بل هو يملي ما يجب على سوريا أن تكونه بعد الآن. يقول في تصريح له في مؤتمر صحافي في ٤ ديسمبر بأن الانتقال السياسي للسلطة في سورية يبقى (أكثر ضرورة وحتمية) للحفاظ على وحدة هذا البلد أرضاً وشعباً، معتبراً أن (الوضع يزداد تدهوراً). وعاد وأكّد بأن (توحيد المعارضة واستمرار توحيد الفصائل الباقية هو أهم حدث في الفترة الأخيرة. وإذا استمر هذا التوجه فسيزيد ذلك من فعالية المعارضة). وأضاف الى ذلك (المعارضة والائتلاف قادران على إدارة الوضع في سورية ما بعد بشار الأسد كي تحافظ البلاد على وحدتها وتعامل شعبها بمساواة). وحول مستقبل الوضع في سوريا حدد سعود الفيصل مهمة المعارضة والائتلاف وقال بأن (لديهم عملا شاقا لإعادة بناء سورية حيث الوضع مأسوي نتيجة الدمار والقصف)، مشيرا إلى أن (أخوتهم وأصدقاءهم في العالم العربي سيساعدونهم). وتجاوز في استشرافه مستقبل سورية الى أوضاع ما بعد سقوط النظام، فطمأن الأقليات في سورية وقال (ليست هناك رغبة في الانتقام وملاحقة الذين قاتلوا في الحرب، وبالتالي فإن التخويف من هذه القضية هو سبب إعاقة الحل).

لاشك أن من يقرأ تصريحات سعود الفيصل لا يتردد في الوصول الى نتيجة واحدة أن الرجل يتصرف وكأنه صانع القرار الفعلي في الأزمة السورية، فهو يحدد ما على المعارضة فعله، وما هو صالح لسورية، وما سيؤول اليه الوضع فيها، وماهو حال الاقليات بعد سقوط النظام. بكلمة إنه يريد ابلاغنا جميعاً إن القرار في سورية هو سعودي في نهاية المطاف. واعتقد أن هذه التصريحات كفيلة بإخافة كل من يتطلعون الى الديمقراطية في سورية.

وحتى تتأكد نزعة التسلّط السعودية، نقرأ تصريحات سعود الفيصل حول اليمن، فقد دعا (كافة الأطراف السياسية في اليمن بمختلف فئاتهم وأطيافهم إلى الاستجابة لجهود الحكومة اليمنية والانخراط في المؤتمر الوطني للحوار الشامل). وأكّد في مؤتمر صحفي عقده بمقر وزارة الخارجية بالرياض في ٤ ديسمبر (أن اليمن يحتاج اليوم للحوار الوطني الشامل لاستكمال تنفيذ نصوص اتفاقية المبادرة الخليجية). فهل التدخل في الشؤون الداخلية يتطلب إثباتاً أقوى من ذلك؟

يقول سعود الفيصل (نحن نتابع باهتمام الجهود القائمة لعقد المؤتمر الوطني للحوار الشامل، وندعو الأشقاء في اليمن بكافة فئاتهم وأطيافهم إلى الاستجابة لجهود الحكومة اليمنية والانخراط في هذا الحوار المهم الذي يحتاجه اليمن وكل اليمنيين اليوم، أكثر من أي وقت مضى استكمالاً لتنفيذ نصوص اتفاقية المبادرة الخليجية، وللحفاظ على وحدتهم الوطنية والإقليمية، وتحقيق أمنهم واستقرارهم وازدهارهم).

فلماذا يجوز لعضو في حكومة دولة ما أن يملي على حكومة وقوى سياسية في دولة أخرى ما يجب عليها القيام به من أجل تحقيق الامن والاستقرار والازدهار..ولماذا يتم التعامل مع هذه الدولة وكأنها غير راشدة، أو أنها تابعة ولابد من أن ترضخ لإملاءات الخارج..لمجرد أنها تعتمد على مساعدات مالية منها..

سوف يقال بعد الكلام سالف الذكر أن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بات هو القاعدة وأن عدم التدخل هو الاستثناء، ونقول نعم هو كذلك، ولكن لماذا يصر أمراء آل سعود على تكرار هذه الكذبة، فيما العالم كله بات يعلم أن أيادي ال سعود ممتدة في كل شؤون الدول العربية من المحيط الى



وفي مصر: السعودية تقود الثورة المضادة

التدخل السعودي في شؤون الدول العربية أخذ أشكالاً متعددة عبر المال وشراء الأحزاب والتدخلات العسكرية والتحريض الإعلامي، واشعال الفتن الطائفية

الخليج، وأن قسطاً كبيراً من ثروتها مخصص لتمويل مشاريع التدخل في هذه الدول، وترى بأن لا سبيل الى درء أخطار الدول الأخرى عنها الى عبر مشاغلة الأخيرة بمشكلاتها الداخلية حتى لا تفكر بنقلها الى الخارج وخصوصاً الى السعودية..ولذلك لحظنا كيف أن الأخيرة بدأت تلوّح بخيار المعونات الى مصر وتونس واليمن والأردن، بل استعملت المعونات كسلاح تهدد به من لا يمتثل لإملاءاتها.. فهل يكف آل سعود عن كذبة عدم التدخل في شؤون الاخرين قبل أن تكون سبباً لخصومة واسعة معهم من الدول المتضررة من تدخلاتهم الشائنة!

حارس آل سعود: بريطاني بفضائح!

هاشم عبد الستار

على قاعدة مختلفة، وربما معدّلة أو محوّرة، (خذوا أسرارهم من حرّاسهم)، فإن أسرار آل سعود لا تنكشف عبر صغارهم الذين نادراً ما يختلطوا مع غيرهم، ولكن الحرّاس، والاجانب منهم على وجه التحديد، ليسوا دائمين وقد يتقاعدون أو يغادروا أماكن عملهم وربما يخوضون صراعاً مع أرباب عملهم، أي الأمراء، الأمر الذي يتيح فرصة لإماطة اللثام عن كثير من الأسرار المكتومة داخل قصور الأمراء الكبار والصغار؛ الذكور والإناث..

مارك يونج، حارس بريطاني، عمل في قصور آل سعود لمدة تربو عن عشر سنوات، أي منذ حصوله على عقد مع أحد الأمـراء في ١ سبتمبر ١٩٧٩، فيما كان آخرون زملاء له يعملون في قصور أمراء آخرين من بينهم الأمير طلال بن عبد العزيز، فاطلع على خبايا عدد كبير من الأمراء، حتى صار يعرف طبيعة هؤلاء، وخصوصاً المساوىء منها. فقد كان أحد الحرّاس الشخصيين لعدد من الأمراء من بينهم الملك فهد والأمير طلال بن عبد العزيز والأمير فوّاز، وكذلك بعض أولادهم وبناتهم وبعض أولاد وبنات الملك سعود.

يقول الكاتب بأنه باع كتابه الى الناشرين وتسلّم (مبلغاً أميرياً) ولذلك فهو ثري ليس بالمال ولكن بالخبرة في الذين يستعبدون الناس، ولذلك فإنه لا يضيع وقتاً في تحرير الناس من المستعبدين؛ وأنه يتحدث فحسب عن تجاربه في العمل مع المستعبدين. ويضيف، صحيح أن المملكة السعودية ألغت الرق سنة ١٩٦٢، ولكن من خلال ملاحظاته الشخصية فإن الرق لا يزال قائماً. يقول بأن العمل لدى آل سعود هو بمثابة حلم أصبح حقيقة. لم أكن أعلم بأن الحلم سينقلب الى كابوس.

قام يونج بنشر كتابه (الحارس السعودي) وأتبعه بعاصفة تغريدات على تويتر حول فضائح الأمراء، حيث عثر على ما لم يكن أحد تخيّله في عائلة آل سعود، وقال بأنه يقوم بفعل ذلك كيما يريح ضميره الذي يقول بأنه لطالما عذّبه بسبب صمته على جرائم الأمراء الذين كان يعمل في خدمتهم، بل تجاوز نشره للفضائح الى بريطانيين وأميركيين كانوا يقومون بتوفير الحماية للأمراء في سبيل السيطرة على ثروات الشعب، الذي يقول يونج أنه يكنّ له المحبة والاحترام.

وكان مارك قد فتح حسابه على تويتر في ٥ نوفمبر الماضي، وما لبث أن جذب عدداً كبيراً من المتابعين وبسرعة قياسية، كما هو شأن (مجتهد). تكشف نعوت يونج التي أطلقها على الأمراء بأنه كان مطلعاً على مخاز غير عادية، حتى أطلق عليهم صفات من قبيل: لصوص، فاسدون، شواذ، مدمنو مخدرات، مغتصبون، وقال بأنهم يستخدمون الدين مجرد واجهة لإخفاء جرائمهم، وأنهم يتلاعبون بالأموال التي يدعون إنفاقها على الشعب، الذي خاطبه قائلاً: لقد رأيت منهم ـ أي من الأمراء ـ كل ما يبعث على الفزع فانتزعوا حقوقكم كما تفعل الشعوب الحية بدل الخضوع.

من بين من تحدّث عنهم يونج: وزير الداخلية السابق، الأمير أحمد بن عبد العزيز، الذي وصفه بأنه: مقامر وسكير ومدمن مخدرات ومجرم. وتحدّث عن الأمير فيصل بن فهد، رئيس رعاية الشباب الأسبق، والذي توفي نتيجة تناوله جرعة زائدة من المخدرات، قال عنه بأنه شاذ جنسياً وأنه كان قاتلاً وتاجر مخدرات ومدمناً عليها، بالرغم من أنه كان رئيساً لهيئة مكافحة المخدرات.

وتحدث عن أمير مكة الأسبق، الأمير فواز بن عبد العزيز، وقال بأنه مقامر كبير، بدّد ثروات كبيرة على القمار، وهو فاسد ومدمن على الخمر. وقال عن الأمير عز الدين بن سعود بن عبد العزيز آل سعود، الذي توفي بمرض الأيدز، بأنه كان شاذاً جنسياً وكان مكلفاً بحمايته أثناء مرضه ومات شاباً.

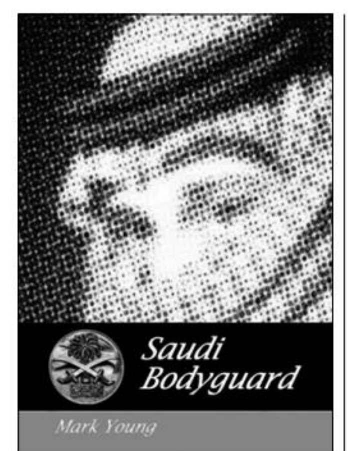
وتناول الأمير حمود بن عبد العزيز، وهو الابن السادس والثلاثين لابن سعود، وكان يعد من أثرياء العرب، ولم يتول منصباً رسمياً وتوفي عن ٤٧ عاماً سنة ١٩٩٤، وقد طلب ذاك الأمير المتوفى من يونج ممارسة الشذوذ معه، وحين رفض غضب منه.

وتوقف عند عدد من الأمـراء الذي اعتبرهم أكثر الأمـراء في تبديد الأمـوال في القمار منهم: الأمـير محمد بن فهد؛ والأمـير سعود بن نايف؛ والأميرة لمياء بنت مشعل. وقد وضع يونج العديد من الصور التي تجمعه بهم؛ والوثائق التي تثبت بأنه عمل لديهم وقد تم الإطلاع عليها.

كما تحدث عن الأمـير مشاري بن سعود والذي أصبح فيما بعد أميرا على منطقة الباحة وزوجته التي طلقها فيما بعد، الأمـيرة العنود (الصورة المنشورة أعلاه هي للأمير مشاري بن سعود والأميرة العنود وحارسهما مارك يونغ في أحد البارات). وقال بأنهما أكدا له بأن فيلم (موت أميرة) كان حقيقيا مائة في المائة بما في ذلك لقطة ممارسة الجنس بين أميرات ورجال في الصحراء، وهي اللقطة التي أغضبت الملك خالد بن عبد العزيز جداً آنذاك، وجعلته يقوم بطرد البريطانيين من السعودية ويقطع العلاقات مع بريطانيا.

وقال المؤلف والحارس البريطاني بأن طلاق أمير الباحة مشاري بن سعود من الأميرة العنود كان بسبب إرسالها صورها بملابس السباحة لصديق لها في الإمارات.

وعندما قال بعض المغردين ليونغ ـ مؤلف الكتاب ـ كيف تكشف أسرار أسرة هي التي جاءت بك؟ فرد: أقرأوا تاريخ القرن الماضي لتعرفوا من الذي جاء بمن!. وطالب الشعب قائلا: (إن آل سعود جعلوكم عالة على شعوب العالم المتحضر فأنتم لا تأكلون ما تزرعون ولا تلبسون ما تنسجون ولا تركبون ما تصنعون).



يونج عن الأمراء: لصوص، فاسدون، شواذ، مدمنو مخدرات، مغتصبون، و يستخدمون الدين واجهة لإخفاء جرائمهم، ويتلاعبون بأموال الشعب

وقال: ما أعظم دينكم، لكن ما رأيت أسوأ من تطبيقه في بلادكم.

وعندما قال له بعض المغردين السعوديين: لماذا تفضحهم ولحم أكتافك من خيرهم؟ فرد عليهم: لقد تقاضيت راتبي منهم مقابل جهدي وتعبي، وكم وقعت في المخاطر تلو المخاطر بسبب سلوكياتهم، وكانت مهنتي تحتم علي حمايتهم ولو على حساب حياتي وأنقذتهم، والعصابات تتناهشهم، فكم أمير وأميرة حميتهم .. فلماذا لا يكون لحم أكتافهم من خيري! ويحكم كيف تفكرون.. إنكم تثيرون الضحك والسخرية أحياناً.

من جهة ثانية، دخلت الأمير بسمة بنت الملك سعود في جدل حاد مع مارك يونغ، على خلفية نشره لفضائح إخوتها وأخواتها، بل هي نفسها كانت موضع انتقاده، فدخلت في سجالات كلامية مع (مارك العربي) كما يحب أن ينعت نفسه.

تقاذف التغريدات بين مارك وبسمة أخذ نهكة خاصة واجتذب جمهوراً من المتابعين واستفزها كلام يونغ الذي أفرغ بعض المعلومات الخاصة عن حياة الأمراء وبذخهم وترفهم، وشنّت بسمة هجوماً مضاداً، فأمهلها مارك بعض الوقت وقال: (سأرد عليك يا بسمة بنت سعود بعد ساعة او ساعتين. خزعبلاتكم لم تعد تنطلي على شعبكم، فضحكم الله بتويتر الذي كنت تحذرين منه!). ثم بدأ تقاذف التغريدات بين الاثنين وكتب مارك: (نظرت بتمعن لتغريدات بسمة فوجدتها فارغة المحتوى قليلة الفائدة. أرغب بتجاهلها لكن سبق وقلت سأرد عليها، فهذه اجابات سريعات).

يونغ مخاطباً الشعب: لقد رأيت من الأمراء كل ما يبعث على الفزع، فانتزعوا حقوقكم كما تفعل الشعوب الحية بدل الخضوع!

بسمة التي تحاول تقديم صورة مختلفة عنها في الاعلام، عادت الى اللهجة المضللة المعتادة لدى العائلة المالكة. تقول (أدعو الله الواحد القهار في هذا اليوم الفضيل، ان يجنبنا الفتنة الكبرى). وتقول في تغريدة أخرى: (أدعو الله أن يصد عنا من يريد أن ينقض على بترولنا وينهب شعبنا)، فعلّق يونغ على كلامها: (من قرأ كلامك سخر منك واستهزأ. وهل نهب شعبكم غيركم يا آل سعود؟!.. لكنكم خونتم شعب الجزيرة، واخترتم الإحتماء بالظهر الأمريكي والتقعر في الحضن الإنجليزي)؛ ونصحها بأن تقلل (من الإستهبال والإستعباط، فكلها لم تعد مجدية). وذكّرها قائلاً: (شعبك يزيد استخفافه بكم كلما زاد استخفافكم به. لو أردتم الحماية لصنعتم جيشا مهيباً!).

وقالت بسمة في تغريدة أخرى مثيرة: (مهمتي سلامة واستقرار الشعب أمام المد الفارسي)، فسخر يونغ منها قائلاً: (لا تخشي الا الله يا بنت سعود، فقد اشترى ابن عمك المئات من طائرات التايفون المقاتلة). وذكّرها بأنه عمل مع إخوانها وأنه يعرفهم جيداً، ثم يضيف: (ومع ذلك لم أصرح بسوء تجاه أحد، فاعقلي يا ابنة سعود واركدي، وتحملي الإنتقاد ولا تنفري!).

ثم عادت بسمة الى اللهجة الدينية لردعه: (والإنسان الذي له مبدأ ودين لا يضع الخلائق تحت طائلة الفضائح والقذف المشين). فردّ عليها: (أية فضائح؟ يقولون بالعامية "الذي في بطنه تيسٌ يباعي"). وأما دعوى قذف المحصنات فسألها كيف ذلك؟ وطالبها بتحديد معنى القذف لغة وشرعاً بدلاً من الاستخفاف بالعقول، حسب قوله.

وعلّق يونغ على الصورة التي ظهرت فيها الأميرة بسمة مرة بستر شعرها والثانية دون ذلك، وقال من خلال ما تعلمه في المراكز الاسلامية البريطانية أن (من تتحجب في ديارها وتخلعه أو ربعه أو ثلثيه إذا خرجت من ديارها، أنها تمارس النفاق)، وقال: (لم اقدح في دينها ولا عرضها، وإنما علقت على هذا الذي تضعه على رأسها، وقلت أنه يصادم مفهوم الحجاب الشرعي ولا يمت له بصله. فأين المشكلة؟)! ووصف يونغ الامير بسمة بأنها (شخصية إجتماعية لها اطروحاتها وخزعبلاتها، تنتقد تارة وتشن الهجوم تارة، ولا بأس بذلك إن رأتها حرية، فأنا أيضا سأمارس الحرية!). وقال بأنها تزعم بأنها تسعى لتطوير المرأة السعودية (فإذا بها تتصادم مع أهم مبادئ نساء بلادها وهو حجاب المرأة المسلمة!). وقال (كم اكره النفاق واهله، خصوصا اولئك الذين يتصنعون العفاف ويتلبسون الحياء داخل السعودية، وتراهنّ سافرات متبرجات خارجها) ووضع صورة للامير الوليد بن طلال وزوجته الاميرة اميرة الطويل من دون غطاء رأس واخرى مع غطاء الرأس.



احد المغردين كتب للاميرة بسمة يقول: (لا اعتقد انك تعين ما تكتبين، لذلك لا موضوع ولا طرح فيما تقدمين مع شديد الاحترام). ومغرد آخر توجه الى الاميرة بالقول: (يجب ان لا نلقي اللوم على الفرس! هذه اسطوانة سئمنا سماعها المشكلة داخلية ١٠٠٪ لوم الفرس تهرب من الواقع وعيش وهم وبعدا عن الحق). كما بادر احد المغردين الاميرة بسمة بالسؤال (كم هي مخصاصتك المالية كل شهر طال عمرك؟). فاجابت بالقول (تكفيني أنا وعيالي الحمد لله احترامي).

فغرد مارك العربي يقول: (ها هي المعونة التافهة المساة "بحافز" التي تعطيها حكومتكم للعاطلين بعد ان تريق عليها كرامتهم ستنقطع، فهل ستقطع مخصصات وهبات المئات امثالك..).

بعدها اقفلت الاميرة المجال امام سيل التغريدات: (اعذروني الليله وقت صلاة ودعاء وعائلة). وفي خضم معمعة الرد والرد المقابل وتناقل المغردين لهذه التغريدات، علق أحدهم ساخراً: (المضحك أن الامير وليد بن طلال لديه حصة من أسهم التويتر..).

وتناول يونغ في تغريداته الاميرة ريما التي كانت تقود السيارة برخصة قيادة كويتية، وأشار الى ما سماه (خوف الاميرة سارة بنت طلال من اسرتها آل سعود.. وهل تصدقون بان الاميرة سارة بنت طلال طلبت اللجوء من اسرتها هنا في بريطانيا؟ رافقتها ليلة من أجل حراستها هي واختيها نورة وريما بنتي طلال).

يلفت يونغ الى أن كثيراً من أمراء آل سعود يعيشون خارج المملكة، لأنهم لا يطيقون العيش فيها، بينما بقية الناس لا تملك الامكانيات التي تسمح لهم القيام بذلك.

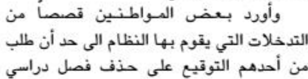
حافز بح.. و٦٠٠ ألف بلا رعاية!

في التاسع عشر من نوفمبر الماضي، تم شطب ٦٠٠ ألف مواطن وموطنة من سجلات صندوق الموارد البشرية (هدف)، إذ لم يعد هؤلاء من مستحقي الاعانات (حافز) بعد حصولهم على الاعانة لمدة عام. وبحسب سياسة حافز، فإن كل من أتمّ عاماً على تلقيه الاعانة جرى إسقاط إسمه من سجلات الصندوق. الأمر الذي يعني أن أكثر من نصف مليون شخص بات بلا وظيفة، وبلا إعانة، ما يترك تداعيات اجتماعية وأمنية خطيرة جداً. مبرر الصندوق أن فترة الاعانة تشتمل على فترة تدريب وتسهيل أمور الباحثين عن وظائف، من خلال إلزام الشركات على تطبيق مبدأ السعودة في الشركات ومؤسسات القطاع الخاص. وقد أكّد وزير العمل عادل فقيه في تصريح نشر في ٢٨ نوفمبر الماضي بأن هناك ٢٠٠ ألف منشأة لا يعمل بها أي مواطن، ولا حتى صاحبها لأنه يعمل في جهة أخرى.



وقاحة وقلة أدب الحكومة أم سلطات المطار؟

بلا أدنى حس بالمسؤولية واحترام مشاعر وكرامة الآخرين، قررت جهة ما في مطار الرياض في ٢٤ نوفمبر الماضي بأن تكون طرفاً ثالثاً في الحياة الزوجية، فتبعث برسالة نصيّة (إم ام إس) الأزواج لإبلاغهم عن سفر زوجاتهم وتحركاتهن. أحدهم تفاجأ برسالة تصل اليه على جهازه الخليوي وكان يرافق زوجته في السفر، رغم أنه لم يسجّل للحصول على هذه الخدمة، وتبيّن بأن هذا النظام يعمل بشكل آلي.



وأورد بعض المواطنين قصصاً من التدخلات التي يقوم بها النظام الى حد أن طلب من أحدهم التوقيع على حذف فصل دراسي لزوجته بإحدى الجامعات. الباحثة والاكاديمية مضاوي الرشيد علّقت على هذا النظام بأنه (ينتهك حرية الانسان وخصوصيته). وتساءلت (لماذا لا يلاحق مهربي الاموال بدلا من ملاحقة النساء؟). أحدهم قال بأن النظام مطبق منذ ثلاث سنوات، وأن ما يقوم به النظام الذي يعمل آلياً (أن رسالة تأتيك على الجوال تخبرك أن زوجتك خرجت من البلاد).

وقد أثار نظام التنبيه الجديد سخرية الكثيرين بين مستخدمي شبكة تويتر للتواصل الاجتماعي إذ اقترح البعض وضع شرائح الكترونية تحت الجلد أو أساور في كواحل النساء من أجل متابعة تحركاتهن!

يذكر أن المرأة السعودية لا يحق لها السفر دون موافقة ولي أمرها، وهي أيضا ممنوعة من قيادة السيارة، ولم يسمح لها حتى الآن بالتصويت والترشح في أية انتخابات جرت في هذا البلد.

المفتي مجدداً.. فتاوى تحت الطلب

حضور المفتي في السياسة بات كثيفاً ومتكرراً، ولا يكاد تمرّ جمعة الا وله رأي (شرعي) في القضايا السياسية الجارية. تصعيد نبرة المفتي تنم عن انخراط غير واع في السياسة بما يضعه في مواجهة قطاع كبير من المواطنين الذين باتوا يتطلعون لحدوث تغيير سياسي جوهري وواسع.

المفتي بات اليوم أحد مرتكزات الاستبداد السياسي السعودي، وهذا ما يؤسف له، بما يترك انعكاسات خطيرة على صورة علماء الدين ودوره..فقد انتقد الشيخ عبد العزيز آل الشيخ في ٢٣ نوفمبر الماضي في ملتقى بجامعة الملك سعود بأن (نقد الولاة علناً وعلى المواقع والمحطات الفضائية الشريرة ونقد المجتمع علناً خطأ ومن فساد الأخلاق والعقيدة)، وقال بأن (مثل تلك الأفعال لا تصدر إلا من مريض يريد الفتنة). وأسف المفتي بوجود قنوات تناقش موضوعات حساسة في المملكة وقال: (يجب أن يكون لنا موقف من التعاون والتعاضد وأن نصلح الأخطاء بالطرق السليمة دون تشهير وسب الولاة). ويأتي موقف المفتي بعد أقل من شهر على انتقاده لمواقع التواصل الاجتماعي، ومطالبة الناشطين بدولة مدنية ووصفهم بأنهم (شرذمة من البشر تحاول الطعن في هذا الدين).



مفتي الإستبداد

في فتوى جديدة، قال المفتي في محاضرة بنادي ضباط قوى الامن الداخلي بالرياض في ٢٤ نوفمبر الماضي بأن (المظاهرات مبدأ غير إسلامي وعمل سيئ خطير لا يتحقق من ورائه خيرٌ وإنما شر وفوضى يستغلها الأعداء). وشدّد على أهمية دور الأمن، وقال في خطبة الجمعة في ٣٠ نوفمبر الماضي بأن دور رجل الأمن يرقى الى مستوى الجهاد، الأمر الذي يثير حفيظة عشرات الآلاف من المعتقلين وعوائلهم الذين عانوا من قمع المؤسسة الأمنية، حتى باتت موضع تجابه خلال السنوات الأخيرة من كل القوى السياسية والاجتماعية على اختلاف توجّهاتها.

ثلث المقاتلين الاجانب في سوريا سعوديون

كشفت صحيفة (الوطن) السورية في ٢٧ نوفمبر الماضي بأن الجيش السوري كشف عن هويات المقاتلين الاجانب الذين كانوا يتحصنون في مناطق متفرقة من سورية. وكانت البعثة السورية في الامم المتحدة قدّمت لائحة بأسماء المقاتلين الاجانب لمجلس الامن في شهر أكتوبر الماضي. وضمت اللائحة، بحسب الصحيفة، أسماء ١٤٢ مقاتلاً ينتمون إلى ١٨ بلداً ثلثهم من السعودية (٤٧) وبينهم أيضاً ٢٤ ليبياً و١٠ تونسيين و٩ مصريين و٦ قطريين و٥ لبنانيين. ومن بين المقاتلين الأجانب ١١ أفغانياً و٥ أتراك و٣ شيشان وواحد من كل من أذربيجان وتشاد. ووفق اللائحة، فإن أغلب هؤلاء قتلوا في محافظات حلب وريفها وحمص وإدلب ودير الزور والحسكة. وأغلبية هؤلاء القتلى تمت تصفيتهم خلال الشهر الماضي والنصف الأول من الشهر الجاري.



سعوديون في سوريا

وقد سئل رئيس هيئة التنسيق الوطنية في الخارج الدكتور هيثم مناع في مقابلة مع (صوت روسيا) في تاريخ ٢٨ نوفمبر الماضي عن جهود وقف تسليح وتدفق المقاتلين الى سورية للجهاد وإقامة دولة اسلامية. فأجاب: (نحن أصدرنا قائمة بعدد قليل بحدود ٥٦ اسم قبل ثلاثة أشهر وقدمت إلى الأمم المتحدة لأننا نعتقد أن وجود أي اجنبي مهما كانت جنسيته هو تأجيج للصراع وتحوير للصراع والسوري يفهم السوري والخارطة الطبقية والجغرافية والفسيفساء السورية والمذهبية للبلد أما الغريب ما شأنه في البلد وقد لاحظنا من القائمة الأولى التي قدمناها أن هناك ٢٣ اسم سعودي واليوم نرى ضعف هذا العدد تقريبا فهذا السعودي الذي اتى من بلد يحرم على كل من يبني بيت عبادة يختلف عن بيت عبادته لا يمكن أن يفهم وجود ٢٦ طائفة ومذهب في بلد واحد يعيشون بسلام وتفاهم ويتزاوجون من بعضهم البعض ويحضرون الإحتفالات معاً ويحضروا أعياد بعضهم البعض

ويسعون ويتفاعلون ويشاركون في منظمات وجمعيات من الرياضة حتى السياسة والمجتمع المدني؛ فلا يمكن لهذا السعودي أن يفهم ذلك لذا قلنا أن وجود هؤلاء مدمر ومحرف الثورة عن أهدافها وهو بحد ذاته أساس للثورة المضادة وهناك مسألة أساسية اليوم وهي أن هناك أطراف تسكت عن دخول الأجانب إلى سوريا وكانت الأطراف التركية تتواطئ وتقوم بذلك. وقد قلنا وشجبنا وأحضرنا وثائقاً إلى مكتب حقوق الإنسان في جنيف تثبت التورط التركي واليوم للأسف هناك أطراف من المعارضة السورية تسكت عن ذلك بل وتقول نحن لدينا تعهدات من هؤلاء بالخروج من الأراضي السورية للجهاد في أماكن أخرى عندما يسقط الأسد وهذا في قيادة الائتلاف الوطني السوري ونحن نحذر من هذا التوجه الخطير لأن هذا التوجه يخلط ما بين من يدافع عن نفسه من هدد في حياته ومن هدد في عرضه ومن بين من يأتي ليدمر سوريا وبالتالي يصبح المشروع متماهياً ومتداخلاً وبهذا خطر كبير).

هيئة كبار العلماء:

تحرّم الواسطة وتحلّل الشفاعة!

يخشى على أعضاء هيئة كبار العلماء أن يتحوّلوا الى مجرد (أختام تحت الطلب) كلما دخل النظام السعودي في أزمة سياسية، أو تدهورت حال الدولة حتى لا يبقى من يبرر سوء أعمالها سوى رجل الدين، الذي يفترض أن يكون أميناً على رسالة الوحي، وأن يصبح ضمير الأمة وصوت الحق، لا أن يكون بوقاً للظالمين وطغاة جائرين يعيثون الفساد والطغيان في البلاد.

في تقليعة مثيرة للجدل، كشف النقاب عنها في ٢٤ نوفمبر الماضي بحسب ما ورد في جواب لهيئة كبار العلماء على هيئة مكافحة الفساد حول الفرق بين الواسطة والشفاعة، فكان الجواب: الشفاعة الحسنة حلال شرعاً، معرفة إياها بأنها تلك التي فيها مساعدة الإنسان للوصول إلى حقه وقضاء حاجته أو دفع الظلم عنه أو الإصلاح بين الناس. أما الشفاعة السيئة أي المعروفة بـ (الواسطة) فهي التي فيها توسط يؤدي إلى الاعتداء على حقوق الآخرين أو ظلم لهم كتقديم شخص على غيره في استحقاق أو فيها ما يضر بالمصلحة العامة. ولكن مثل هذا التفريق يلغي دور القانون الذي ينظّم العلاقات بين الأفراد والمؤسسات وبينها جميعاً وبين الدولة، إذ أن مثل هذا التفريق لا يضع معياراً واضحاً وقانونياً بما يسمح للاجتهادات الفردية دون ضوابط قانونية.



الملك يستقبل المشايخ

الفساد دولة ورجال

حين يتفشى الفساد في جسد الدولة، ويصبح رأسها أميناً على الفساد لا الصلاح، لا يعود هناك استثناء فكل مؤسسات الدولة تصبح عرضة لسباقات محمومة بين مدرائها للفوز بنصيب من الفساد هنا أو هناك..ويصبح التنافس ليس على من يحفظ المال العام بل على من يبتكر الحيل للاقتطاع منه..

في قصة فساد مثيرة للسخرية كشفت عنها شركة سيبكو الكتريك الصينية التي تقدّمت ببلاغ لعدة جهات حكومية، منها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وديوان المراقبة العامة مطالبة بالتحقيق بعد حرمانها من ترسية أحد المشاريع التابعة لوزارة المياه والكهرباء في ينبع. وفي خطاب الشركة اعترض رئيسها يان اكسوبي على طريقة ترسية المشاريع التابعة لوزارة المياه والكهرباء التي تفضل شركات لم تحقق شروط التأهيل ومستندات المناقصة.



واستغرب رئيس سيبكو الصينية في خطابه الذي بعث بصورة منه الى وزير المالية ووزير البترول ورئيس ديوان المراقبة العامة ورئيس هيئة مكافحة الفساد، من غض النظر عن الجودة وتجاوز جميع المخالفات النظامية والقانونية وطريقة حديث وزير الكهرباء والطاقة مع الوفد الصيني بأنه سيمنح هذا المشروع لتلك الشركة من أجل اعطاءها فرصة للتعلم واكتساب الخبرة والكثير من التسهيلات والتنازلات في مستوى الجودة والتنفيذ رغم ان المشروع حيوي وحساس وتبلغ تكلفته أكثر من ١١ مليار ريال ويغذي منطقة المدينة المنورة بالماء والكهرباء. واستشهدت الشركة الصينية في خطابها بفشل ترسية مشروع محطة رأس الخير سابقا على شركة لا تملك الخبرة وتعثر المشروع.

تجمع صغير.. وفزع كبير!

تجمع ما يقرب من أربعين شخصاً بين رجل وإمرأة وطفل أمام هيئة حقوق الانسان في الرياض في ٢٧ نوفمبر الماضي للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين في سجون الداخلية أو محاكمتهم. ورفعت خمس نساء لافتات تدعو إلى إطلاق سراح المعتقلين، لكن قوات الشرطة طوقت المكان ونزعت اللافتات. وكانت هيئة حقوق الإنسان أعلنت في وقت سابق، عن وجود ٤٤٠٠ معتقل في سجون المباحث، لكن جهات حقوقية أخرى أشارت إلى وجود (ما لا يقل عن ٣٠ ألف معتقل)، في حين تؤكد السلطات عدم وجود معتقلين سياسيين في سجونها. وقد هرعت قوات الامن الى مكان تجمع أقارب المعتقلين، فيما طوّقت سيارات الداخلية المكان بأعداد كبيرة الأمر الذي يعكس حالة من الهلع لدى السلطات السعودية من اتسّاع رقعة التظاهرة وانتشارها على نطاق واسع، وقد تم احضار حافلة نقلت فيها النساء والاطفال الى مكان مجهول.



الستر زين.. ولكن؟

يبلغ الكسل ببعض المشتغلين بالصحافة المحلية حد العجز عن اتقان السرقة من الصحف الأخرى، فيقوم بنقل بعض التقارير الخبرية حرفياً دون تعديل أو تحوير أو حتى إضافة، وإن حدثت فلا تتجاوز الكلمة. أحدهم تخّصص في رصد السرقات الصحافية، أو بالأحرى سرقة المقالات، وقليل أولئك الذين وقعوا في شر سرقاتهم الصحافية..ومع أننا لا نحب نشر فضائح السرقة الصحافية، ولكن بسبب إدمان بعض المشتغلين بالصحافة على الكسل وعدم بذل أدنى مجهود في مجال العمل الصحافي، والالتزام بشرف المهنة، فإننا نعرض لما وقع فيه أحد الصحافيين في جريدة (الجزيرة) في ٢٦ نوفمبر الماضي، دون ذكر الإسم حتى (لا ينخرب بيته) ورعاية للأسرة التي يعول. فقد نشرت (الحياة) في ٢٥



نوفمبر الماضي خبراً بعنوان (مرور الرياض: النقيب المفحط فايزر سيُحال إلى المخالفات الجزائية) أعدّه مراسلها في الرياض أبكر الشريف، وفي اليوم التالي قامت صحيفة (الجزيرة) الصادرة بالرياض، بنشر الخبر نفسه بعنوان (إحالة النقيب المفحط فايزر للمخالفات الجزائية)، وجاء الخبر منقولاً بصورة حرفية عن تقرير (الحياة). ومن المؤسف أن مراسل صحيفة (الجزيرة) لم يكن يدرك بأن العالم تغيّر، وأصبح بالإمكان كشف الأخطاء والسرقات بسرعة فائقة لأن الصحف باتت في متناول الجميع، وإمكانية التصفح والمقارنة باتت سهلة. قاتل الله الكسل!

حاخام اسرائيلي في ادارة مركز الملك عبد الله لحوار الأديان

الاختلاف ليس كونه اسرائيلياً من عدمه، فالمؤكّد أنه كذلك، ولكن الخلاف حول منصبه، هل هو مدير المركز أم عضو مجلس إدارة، وكل ذلك كي ينسينا أن التطبيع السعودي يبدأ بطريقة غير مسبوقة، ومالم تفعله الأنظمة العربية المرتبطة بمعاهدة سلام مع الكيان الاسرائيلي يفعله النظام السعودي.

في ٢٦ نوفمبر الماضي، تمّ في العاصمة النمساوية، فيينا، افتتاح مركز الملك عبد الله العالمي للحوار بين الأديان والثقافات، بحضور بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، ووزراء خارجية السعودية وإسبانيا والنمسا وأعضاء مجلس إدارة المركز.



صحيفة (يديعوت أحرونوت) اعتبرت اختيار الحاخام الأرثوذكسي الإسرائيلي دافيد روزين، الذي يعمل مديرا للعلاقات الدولية للجنة اليهودية الأمريكية (AJC) ومستشارا للحاخامية الرئيسية في (إسرائيل)، ضمن مجلس إدارة المركز المؤلف من تسعة مقاعد، أمراً مفاجئاً نظراً لأن المركز أقيم بمبادرة وتمويل سعودي.

وقال روزين للصحيفة الإسرائيلية، قدّمت الشكر للملك السعودي على شجاعته في تعيين حاخام إسرائيلي ضمن مجلس إدارة المركز، وأعربت عن أملي في أن تؤدي المبادرة إلى تغييرات في مجال الحريات الدينية في السعودية، وأن تكون المبادرة مفيدة لليهود الذين يعيشون في الأرض المقدسة.

أبعدوا ساحة الاعدام عن عيون الأطفال

يصر ال سعود على تدجيج الوعي الشعبي بكل وسائل التخويف في سبيل إحكام القبضة على السلطة والتحكّم في مصير البلاد والعباد.. هذه العائلة الفاسدة تزعم بالتزامها الصارم بتطبيق الشريعة، ولكن لا تعرف منها سوى جانب الحدود الذي تخيف به عباد الله، بينما أفرادها يعيثون فساداً في الأرض فيقتلون وينهبون ويرتكبون كل موبقة محرّمة.

إصرار آل سعود على تخصيص أماكن وسط المدن لتنفيذ أحكام الإعدام ينطوي على استهتار بمشاعر فئات من المجتمع التي لا يجوز إطلاعها على مشاهد الاعدام وسفك الدماء. فقد طالب الأهالي في مدينة الطائف بنقل ساحة القصاص من وسط المدينة الى موقع آخر بعيداً عن مشاهدات الأطفال والنساء وعابري الطريق الرئيسي، ولايبدو أن العائلة المالكة تكترث لمثل هذه المطالب التي لا تقتصر على مدينة دون سواها، رغم أن مشاهد الاعدام تنمي لدى البعض نزوعات إجرامية.

آل الشيخ يوقع في (نعاج) أعماله

فتح على نفسه باب الهاشتاقات في تويتر بعد تصريحه الشائن عن الشعب القطري حين ردّ على أحد المغرّدين الذي وعد بتقديم أحسن معاملة للشعب القطري لأنه شعب مضياف وكريم ولا دخل له بالسياسة، فرد الصحافي محمد آل الشيخ بما نصّه (يابن الحلال أميرهم موهقهم - أي أوقعهم في ورطة - وهم مثل النعاج وراه). فتسبب بذلك التوصيف الشائن موجة غضب واسعة سواء في قطر أو حتى داخل المملكة، كون آل الشيخ تجاوز حدود اللياقة والأدب مع شعب شقيق بل مع شعب بصورة عامة مهما كانت ديانته وموقعه وأحواله. ذكّر مغرّدون آل الشيخ بأخطائه السابقة التي تكررت حيال فئات وشعوب أخرى، وطالبوه بأن يرعوي وألاّ يتحصن وراء إسم عائلته أو جهات رسمية في الدولة التي يعمل بها بما يجيز له قلّة الأدب مع الآخرين بصرف النظر عن موقفه منهم في السياسة أو في الثقافة أو في غيرها.

الأمير الملحد

الأمير طلال بن عبد الله ال سعود، لديه صفحة خاصة ومغلقة على تويتر كتب فيها في تعريف نفسه أنه (ليس بحاجة الى حياة ما بعد الموت، أو الجنة أو العقائد الغيبية في سبيل تقدير العيش والاستمتاع بالحياة في الوقت الراهن)، وكتب في تغريدة له بأن الإلحاد قديم منذ الحياة البدائية،



حيث كان الانسان بسيطاً في التفكير واستيعاب الظواهر الطبيعية، وعندما عجز عن التفسير عزاه الى قوة..إشارة الى قوة غيبية، أي الله جل وعلا. وقال بأن الاسلام لم يأت بجديد، وأن القرآن كذلك بل استنسخ مافي الانجيل والتوراه مع بعض الخزعبلات.. وقال بأن لا معنى للصلاة، وقال كلاماً الحادياً نعتذر عن ذكره هنا.

السؤال: هذا أمير ملحد وصريح في إلحاده وقد وضع إسمه على صفحته الخاصة، فهل ثمة إجراء أو موقف، فنحن مع حالة إلحادية واضحة، أم أن الأمير له استثناء خاص لدى المؤسسة الدينية قبل المؤسسة السياسية؟!

الاخوان في عاصفة المال الخليجي

حكم الاخوان المسلمين في مصر أو في أي مكان آخر غير مرغوب ما لم يخضع تحت تأثير واملاءات النظام السعودي، ولذلك فسوف يواصل الأخير جهوده كيما يضعف الاخوان، إن لم يستطع إسقاط حكمهم بالمال أو المشاغبة بكل أشكالها. وقد ذكر راديو أوستن النرويجي في ٢٨ نوفمبر الماضي بأن المخابرات السعودية والاماراتية تقوم بتمويل مشروع لإسقاط حكم الإخوان والعمل على تعبئة المظاهرات المعادية له وتحويلها إلى حراك شعبي. وذكر الراديو بأن دولاً خليجية معادية للإخوان، اتصلوا بأغلب الأطراف المعارضة في مصر وقدّموا لجهات منها، مبالغ كبيرة للمضي فى مشروع إسقاط الرئيس مرسي وإسقاط حكومة الإخوان، مشيراً إلى أن المخابرات فى الإمارات والسعودية اتصلت بأطراف من المعارضة وقدمت لها ملايين الدولارات لاستثمار المعارضة ضد مرسي وتحويله إلى حراك لاسقاط نظام الاخوان فى مصر.



البطالة في المملكة أعلى منها في تونس والاردن ومصر ولبنان

عجائب مملكة آل سعود لا حصر لها، ودائماً تأتي بتناقضات إذ كيف يجتمع النفط والفقر، و١٢ مليون عامل أجنبي مع نسبة بطالة تصل الى ٢٨ بالمئة، ونحو ٧٠ بالمئة من الأراضي الخالية ولكن نسبة تملك الأراضي بين المواطنين لا تتجاوز ١٠ بالمئة من إجمالي مساحة البلاد، ومداخيل تصل الى تريليون ريال (٣٠٠ مليار دولار)، ولكن ٧٨ بالمئة من المواطنين يعيشون في بيوت مستأجرة..

هذه المملكة التي يبلغ سخاء حكّامها لأغراض سياسية حد بناء مدن طبية وشوارع ودعم موازنات دول، تعجز هي عن معالجة مشكلة البطالة في بلادها. فبحسب آخر احصائيات فإن السعودية هي الثانية في نسبة البطالة شرق أوسطياً وأن ٧٨٪ من العاطلات يحملن شهادة جماعية. وذكر تقرير إقتصادي بناء على بيانات منظمة العامل الدولية التابعة للأمم المتحدة يظهر بأن نسبة البطالة بين السعوديين الذين قلّت أعمارهم عن ثلاثين عاماً وصلت إلى ٢٨,٩ بالمائة، بينما بلغت النسبة ٤٠,٢ بالمائة للفئة العمرية التي تتراوح أعمارهم بين عشرين عاماً وأربعة وعشرين عاماً. وأظهرت بيانات التقرير بأن المملكة تحتل المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بعد العراق، على صعيد أعلى نسَب البطالة بين الشباب وبالتالي، فإنّ نسبة البطالة بين الشباب في المملكة أعلى منها في تونس والأردن ومصر ولبنان.

ولفتت بيانات المنظمة الدولية الى أن نسبة السعوديات العاملات الى إجمالي العاملين في المملكة بلغ نحو ١٠,٢ بالمائة، وهي الأدنى من نوعها في الشرق الأوسط، حيث تجاوزت هذه النسبة العشرين الى الثلاثين في المائة في الكويت، وقطر، وسوريا، والامارات.

اسرائيل تزرع جواسيس في مصر والسعودية

ذكرت صحيفة وورلد تربيون في ٢٧ نوفمبر الماضي أن الكيان الاسرائيلي بصدد وضع خطة لمواجهة التهديدات المعقّدة الجديدة، وأن المؤسسة العسكرية الاسرائيلية فكّرت في توسعة نطاق عمل جهازها الاستخباري. وذكرت مصادر عسكرية بأن القسم الاستخباري زاد من حجم توظيفه لمهمات مثل جمع المعلومات وتحليلها. وقالوا بأن الاستخبارات العسكرية سعت الى تحسين قدرتها في بلدان مثل مصر والسعودية وتركيا. وتقول بأن قسم الاستخبارات العسكرية الاسرائيلي يزيد من مراقبة القاعدة وحزب الله.



شعار الاستخبارات الصهيونية العسكرية ـ أمان

وقال مصدر عسكري بأن (هؤلاء يفرضون تهديدات معقدّة ما يتطلب مراقبة مكثّفة وثابتة). المصدر العسكري لفت الى اهتمام الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية الى التحولات التي جرت بعد الربيع العربي، وقال بأنه (لعقود خلت، كانت الاستخبارات تركّز على المجالين العسكري والاستخباري). ولكنها الآن تقوم (بتدريب الضباط للتعلم على كيفية متابعة ومراقبة الاضطرابات في الدول الاقليمية التي قد تؤدي الى تغييرات هامة وحتى استراتيجية).

السعودية الأخيرة عالمياً في حماية البيئة

في دراسة حديثة لمنظمة البيئة والتنمية (جيرمان ووتش) صدرت في مطلع شهر ديسمبر الجاري شملت ٥٨ دولة صناعية صاعدة، احتلت المملكة السعودية المركز الأخير في الجهود المبذولة لحماية البيئة.

وأفاد التقرير بأن أوروبا هي الأفضل على مستوى العالم من حيث الجهود المبذولة في حماية المناخ، ولفت التقرير الى عدم احتلال أي دولة في تقييم حماية المناخ هذا العام أي من المراكز الثلاثة الأولى، حيث يرى القائمون على الدراسة أنه لا يوجد دولة من الدول ٥٨ الصناعية والصاعدة التي شملتهم الدراسة قاما بما يكفي للحد من تغير المناخ.

ووفقا لبيانات الدراسة التي نشرت نتائجها في ٣ ديسمبر الجاري على هامش مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ في الدوحة، احتلت الدنمارك أفضل مرتبة في التقييم، بينما حلت السعودية في المرتبة الأخيرة. ويجري الخبراء هذا التقييم بناء على نسبة انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري التي تنطلق من كل دولة ونسبة اعتمادها على الطاقة المتجددة وسياستها في حماية المناخ، ويستند الخبراء في الدراسة على بيانات أعدت عام ٢٠١٠.

ما وراء التسليح الألماني للنظام السعودي

فريد أيهم

منذ بدء الحديث عن عقد صفقات تسلّح بين النظام السعودي والحكومة الالمانية والشائعات لا تتوقف عن طبيعة الصفقات وأهدافها، بل وأحجامها أيضاً. قد يقال بأن مصدر بعض هذه الشائعات هو مصانع السلاح في أوروبا المنافسة التي تحاول إفشال صفقة ما من أجل كسب صفقة أخرى، وقد يقال بأن هناك من يحاول إفشال تلك الصفقات كيما لا تحصل ألمانيا على مكافأت مجانية من نظام تعهّدت رعايته قوى أخرى بريطانية وأميركية.

اللافت أن الغيوم المتراكمة حول كل صفقة تنذر بفشلها ولكن في كل مرة تغيب فيها اسرائيل، وكأن القضية باتت محسومة الى أن لا خوف على أمن اسرائيل من أي سلاح يشتريه آل سعود. لعل كلام نتنياهو المبثوث عبر اليوتيوب وهو يجيب على أسئلة صحافي إسرائيلي حين تحدّث عن تنسيق وتعاون بين الدولة العبرية والدولة السعودية ما يبدد أي مخاوف لدى الكيان الاسرائيلي إزاء التسلّح السعودي.

ما يجعل الصفقات العسكرية بين ألمانيا والسعودية موضع جدل واسع في الصحافة ووسائل الاعلام الأجنبية على وجه الخصوص، أن تفاصيل عقود التسليح لا يمكن بحال تأكيدها بصورة رسمية في ألمانيا كونها تعتبر من أسرار الدولة، بل يعاقب على البوح بها بالسجن والغرامة..وطالما هي كذلك، فإن الصحف ووسائل الاعلام الألمانية والاجنبية تجد في هذه السريّة مبرراً إضافياً للبحث في خبايا هذه الصفقات..وبطبيعة الحال، فإن هذا النوع من السريّة يغري الجانب السعودي كونه يوفر لهم غطاء لتمرير عمولات ضخمة بخلاف الصفقات العسكرية مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا حيث لا بد من الكشف عن الأطراف المعنية بالصفقات العسكرية وأثمانها..

ولنتوقف عند أول حديث عن صفقات أسلحة ترغب السعودية شراءها من الجانب الألماني، حيث كشفت مجلة (ديرشبيغل) الألمانية في ٣ يوليو ٢٠١١ أن الحكومة الألمانية سمحت ببيع مائتَي دبابة من طراز ليوبارد للسعودية، وذلك بعد عقود من رفضها بيع أسلحة ثقيلة للسعودية.

وأوضحت المجلة، التي لم تكشف عن مصادرها، أنّ مجلس الأمن الفيدرالي وافق على هذه الصفقة مشيرةً إلى أن السعوديين يريدون شراء مائتي دبابة من طراز ليوبارد ٢ايه ٧+ ما قد يكسب صناعة الأسلحة الألمانية مليارات اليورو، وخصوصًا أن الأمر يتصل بدبابات جديدة. وتابعت: (السعودية كانت تجري اتصالات مع فرع إسباني لمجموعة جنرال إلكتريك يقوم بتصنيع هذه الدبابات بموجب رخصة، لكن قسمًا كبيراً من هذه الطلبية سيكون مصدره ألمانيا). نشير الى أن السعودية حاولت شراء هذا الطراز من الدبابات في بداية الثمانينات ولكن حكومة المستشار هلموت كول رفضت هذه الصفقة خشية استخدام الاسلحة ضد اسرائيل.

وفي أكتوبر ٢٠١١ اعتبرت المجلة نفسها قرار ألمانيا تصدير الدبابات إلى السعودية، بأنه إشارة بارزة تدل على تحول في السياسة الخارجية الألمانية. وقالت المجلة إن ألمانيا لم تكشف عن الأسباب الكامنة وراء قرارها الجديد بدراسة تصدير ما يصل نحو ٢٧٠ دبابة حديثة إلى المملكة السعودية، برغم أن هذا القرار يسير في عكس اتجاه عقود من التقاليد والسياسة الخارجية الألمانية التي تؤكد على ضرورة عدم بيع الأسلحة للمناطق التي تعاني من الأزمات، والاضطرابات السياسية. وبهذه الصفقة تكون ألمانيا خرقت تقليداً سارياً لعقود طويلة بعدم بيع أسلحة ثقيلة لدول على خصومة مع الكيان الاسرائيلي. كما أوضحت ميركل حينذاك بأن قرار تصدير الأسلحة الألمانية الى السعودية سيكون مقبولاً ويخدم (مصالح ألمانيا الاقتصادية والجيوسياسية)، فيما ذكرت المجلة بأن هذا القرار يضع مصالح السياسة الخارجية فوق حقوق الإنسان (في بلد يستطيع الرجال فيه قيادة الدبابات بينما لا يسمح للنساء فيه حتى قيادة السيارات). وقالت المجلة بأن قرار ميركل (خرق جميع المحظورات) وضرب بقرارات الحكومات السابقة في برلين عرض الحائط، مشيرة إلى أن القرارات السابقة كانت تقول بعدم توريد الأسلحة إلى السعودية كمسألة مبدأ.

ولأسباب غير معروفة تم تجميد الحديث عن الصفقة، الى أن زار وزير الخارجية الألماني الرياض في ١٠ آذار (مارس) ٢٠١٢، حيث عقد مؤتمراً صحافياً مع نظيره السعودي سعود الفيصل في ١١ مارس، وأعرب الأخير في المؤتمر عن رغبة بلاده في



الفيصل لوزير خارجية المانيا:
نأمل شراء أسلحة ألمانية

ما يجعل صفقات التسليح بين ألمانيا والسعودية موضع جدل واسع أن تفاصيل الصفقات تعتبر من أسرار الدولة، ويعاقب بالسجن والغرامة من يبوح بها

شراء أسلحة من ألمانيا. وقال: (نأمل في التعاون مع المانيا في جانب التسليح)، ولكنّه لفت الى أن (التردد من جانب المانيا وليس من جانب السعودية). قال ذلك في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الألماني جيدو فستر فيلي فيما كانت أنباء تحدثت قبل شهر من المؤتمر الصحافي عن صفقة ٢٠٠ دبابة ألمانية من نوع (ليوبارد) تنوي ألمانيا بيعها الى السعودية. الوزير الألماني قال في المؤتمر الصحافي بخصوص هذه القضية (ليس هناك أى شيء يمكن ان نحيطكم علما به في هذه المسالة).

كانت ألمانيا قد نفت نهاية العام ٢٠١١ أنباء عن تصدير ٢٧٠ دبابة من طراز ليوبارد للرياض. وكانت صحيفة (داي زيت) الألمانية الأسبوعية قد

كشفت عن معلومات حول عقد صفقة سرية بين الجانبين مشيرة الى أن السعودية تريد شراء دبابات من طراز ليوبارد ٢ أي ٧ بلاس. وعلّق متحدّث بإسم وزارة الخارجية الألمانية تعقيباً على خبرالصحيفة (أستطيع أن أنفي الزعم الوارد في صحيفة أسبوعية بشأن وجود صفقة دبابات بين ألمانيا والسعودية). وشارك في النفي مسؤولون في شركة كراوس مافي فيجمان – التي تشترك في صنع الدبابة ليوبارد مع شركة رينميتال– في ذلك الوقت واكتفوا بالقول بأن اهتمام السعودية بالدبابة معروف منذ وقت طويل، لكنها لم تتلق أي طلبية جديدة لشراء الدبابة، وقال متحدث باسم الشركة (لم ننتج يوما دون طلبيات).

المفاجأة ظهرت في منتصف حزيران (يونيو) الماضي حين كشفت صحيفة (بيلد آم سونتاغ) الألمانية عن أن السعودية أبدت رغبتها في شراء ٦٠٠ الى ٨٠٠ دبابة ألمانية من طراز (ليوبارد)، أي ضعف العدد الذي كانت على وشك التعاقد بشأنه. وقالت الصحيفة إن العقد رغم مواجهته معارضة وزارتي الخارجية والدفاع ورئاسة الحكومة في برلين إلا أنه يحظى بدعم وزارة المالية الألمانية. وقالت الصحيفة (إن من شأن العقد السعودي تأمين

سريّة الصفقات العسكرية تغري الجانب السعودي كونها توفر غطاء لتمرير عمولات ضخمة بخلاف الصفقات العسكرية مع دول اخرى فرضت قانون الشفافية

مستقبل شركتي كراوس مافاي ويغمان وراينميتال للدبابات خصوصا عقب اعادة هيكلة الجيش الالماني).

وكانت المعارضة الالمانية قد مارست ضغوطاً شديدة على حكومة انجيلا ميركل بعد ان قامت بتسريب معلومات مفادها أنها وقّعت عقداً سرياً لتزويد السعودية بدبابات ليوبارد رغم مخالفة العقد لشروط تصدير الأسلحة. وقالت الصحيفة الالمانية نقلا عن مصادر في قطاع صناعة الاسلحة الالمانية قولها إن السعودية تريد ابرام العقد قبل العشرين من يوليو/تموز ٢٠١٢..

صفقة دبابات ليوبارد الألمانية أثارت زوبعة أسئلة وشكوك حول خبايا الصفقة وأحجامها وأثمانها..والعمولات المصاحبة لها..وكان السؤال الدائم لماذا تلتزم ألمانيا الصمت إزاء صفقة الدبابات المتطوّرة للسعودية..هل القضية مقتصرة على مجرد أن بيع السلاح الالماني من أسرار الدولة التي لا يجوز خضوعها للتداول العام، أم اخفاء الحجم والقيمة يناسب الفاسدين السعوديين الذين قد يكونوا اشترطوا على الجانب الالماني التمسّك بمبدأ سرية الصفقة!

مجلة (سيشيرو) الألمانية كانت قد علّقت على خبر بيع الدبابات الألمانية للسعودية بأن الحكومة الألمانية مستعدة لبيع دبابات الى السعودية وبذلك، حسب المجلة في مطلع سبتمبر الماضي، تغيّر الحكومة الألمانية (الخط السياسي القديم بعدم بيع أسلحة ثقيلة إلى المملكة المحكومة بشكل استبدادي). وأشارت المجلة إلى أن الشركة الألمانية المصنّعة تصمت أيضاً بشأن الصفقة واكتفت بالقول بأن رغبة السعودية في شراء هذه الدبابات ليس أمراً جديداً. وعلّقت المجلة بالقول (ما يتناساه المدافعون عن الصفقة هو أن الجنود السعوديين والدبابات السعودية تدخلوا في البحرين لمساعدة النظام القائم هناك في سحق المعارضة).

وتحدّثت صحيفة (إندبندنت) البريطانية في ٣ دسيمبر الجاري عن عاصفة حول خطة بريطانيا لتزويد السعودية بسيارات مدّرعة. وأن سيارات الدوريات التابعة للحرس الملكي قد يتم استعمالها لقمع (المعارضة الشعبية) في المملكة الخليجية، أي البحرين. وكتب توني باترسون في تقريره أن حكومة المستشارة انجيلا ميركل تنظر في طلب من السعودية بتزويده بعدّة مئات من الناقلات المدرّعة من طراز (بوكسر) الألمانية والتي صمّمت لغرض مساعدة قوات مكافحة الشعب العسكرية والتي قد تستخدم لقمع المعارضة الشعبية.

وفي تقرير حول صفقة التسلح الذي تسرّب الى مجلة ديرشبيغل قيل بأن الطلب تمت مناقشته في جلسة سرية لمجلس الأمن الفيدرالي الألماني الذي كان قد أعطى موافقته بتزويد صوارخ مضادة للدبابات لإسرائيل.

وقالت المجلة بأن الحكومة السعودية طلبت مدرّعات بوكسر للحرس الملكي السعودي، وهي وحدة يقتصر دورها على حماية العائلة المالكة السعودية. وذكرت المجلة (دير شبيجل) الألمانية، إن السعودية أبدت رغبتها فى شراء عدة مئات من ناقلات الجند المدرعة الألمانية الصنع من طراز (بوكسر). وذكرت أن جلسة سرية لمجلس الأمن الاتحادى (القومي) نظرت طلباً رسمياً بهذا الخصوص، غير أن الحكومة الألمانية رفضت الإجابة على سؤال لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) حول هذا الموضوع.

تجدر الإشارة إلى أن الناقلات المدرعة (بوكسر) تعتبر من أحدث ناقلات الجنود المدرعة فى العالم، ويقوم الجيش الألمانى باستخدامها فى أفغانستان. وتقول مجلة (دير شبيجل) إن هذا الطراز صالح كذلك للسير فى الشوارع، كما أن هذه الناقلات مجهزة للتعامل مع الحركات الاحتجاجية. وأضافت المجلة أنه بهذه الناقلات المدرعة سيكون الحرس الملكى فى السعودية تم تزويده بمعدات على أحدث المستويات عالمياً. واختتمت المجلة تقريرها قائلة إن مجلس الأمن الاتحادي أجّل البت فى الطلب السعودي للعام المقبل.

كانت الحكومة الألمانية سمحت فى عام ٢٠١١ بتصدير أسلحة ومعدات تسليح أخرى بقيمة ٥,٤ مليار يورو، وكان نصيب دول العالم الثالث



دبابات ليوبارد التي تريد السعودية شراءها

٤٢٪ من هذه الصفقات، أما ما تم تصديره بالفعل من أسلحة ألمانية فى العام الماضى فتبلغ قيمته ١,٢٨٥ مليار يورو.

وكانت المجلة قد ذكرت في افتتاحية تقرير مطوّل لها نشر على موقعها على الشبكة في ٣ ديسمبر الجاري بأن الحكومة الالمانية كانت حذرة للغاية فيما مضى حيال الدول التي تصدّر الأسلحة اليها. ولكن في السنوات الأخيرة تبدّل الحال مع حكومة انجيلا ميركل التي بدأت تميل الى تصدير أسلحة عالية التقنية للخارج أكثر منها للجنود الألمان، حتى لو كانت هذه العقود تتم مع أنظمة مثيرة للجدل في موضوع حقوق الانسان والديمقراطية مثل السعودية.

وتساءلت المجلة عن الاسباب التي دفعت السعودية للإصرار على شراء دبابة ليوبارد ٢، هل لدقة تصويبها أم لجهاز اتصالاتها المتطوّرة أم لقوتها. وقالت المجلة من باب التندّر أن خبراء الأسلحة في السعودية وقطر لا شك أنهم يقدّرون حقيقة أن دبابة ليوبارد الجديدة مزوّدة بأنظمة تكييف محسّنة.

وعادت المجلة لتؤكد حقيقة أن السعوديين باتوا زبائن موالين لألمانيا منذ أن أعطت الحكومة الألمانية ردّاً إيجابياً الصيف الماضي على طلب ٢٧٠ دبابة من طراز ليوبارد ٢. ولكن الرياض تريد الآن أكثر من ذلك. في الطلب الجديد، تقدّم الأمراء الى الحكومة الالمانية بطلب شراء عدّة مئات من ناقلات مدرّعة من نوع بوكسر. مجلس الأمن الفيدرالي الألماني اجتمع بصورة سرية لدراسة الطلب في نهاية نوفمبر الماضي. لم تصدر الحكومة قرارها النهائي ولكن صفقة بمليارات اليورو لا شك أنها مغرية لصنّاع القرار الألماني.

سجناء الرأي بالآلاف ولا أفق!

سامي فطاني

تقارير المنظمات الحقوقية الدولية وخصوصاً منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومان رايتس ووتش تتعاقب هذه الأيام بوتيرة متسارعة للتشدّيد على ضرورة وقف مسلسل الانتهاكات التي تجري في السعودية ضد حقوق الانسان، وخصوصاً في مجال حرية التعبير..فلا يكاد يمر شهر الا وهناك بيان أو إجراء عاجل لدى هذه المنظمة أو تلك بخصوص حالات انتهاك وقعت في مملكة الصمت.

فمنظمة هيومان رايتس ووتش حسمت نتائج تحليل الحالات التي تم الابلاغ عنها بأن ثمة معتقلين سياسيين في السجون السعودية لا يتمتعون بتمثيل قانوني عادل ولا يخضعون لمحاملة، فيما تواصل منظمة العفو الدولية مناشداتها للحكومة السعودية بضرورة التوصل الى حل لقضية معتقلي الرأي. على المستوى المحلي، هناك مطالبات من منظمات حقوقية أهلية للحكومة بالاستجابة لمطالبات عوائل المعتقلين بالإفراج عن الأبناء والأزواج بعد شهور من الاعتقال دون محاكمة عادلة أو تمثيل قانوني. الحكومة السعودية التي أدمنت إنكار وجود معتقلين سياسيين في سجونها، رغم أن كل ما يجري في سجونها ومحاكمها حالياً لا يخرج عن إطار كون هناك معتقلون سياسيون يجري محاكمتهم بتهمة (الخروج على ولي الأمر)، أو (المساس بالأمن)، يضاف الى ذلك اللقاءات التي تجري مع أمراء المناطق بخصوص أوضاع المعتقلين، الى حد بلغ تمادي السلطة باعتقال كل من يطالب بالإفراج عن معتقل حتى لو كان زوجاً أو أباً.

ليس هناك ملف يجري تناوله بصورة علنية ويشكّل مورد تجاذب واشتباك بين المجتمع والسلطة كما هو ملف المعتقلين، الذي تصرّ السلطات السعودية على إبقائه سرياً، رغم أنه مطروح على نطاق واسع، وإن الاعتصامات والمظاهرات التي تخرج في مناطق عدة من البلاد محشوّة بقضية المعتقلين السياسيين. النظام يحاول ترويج كذبة خادعة وهي أن المعتقلين هم من تنظيم القاعدة وإرهابيين، فيما بات معلوماً بأن الآلاف من المعتقلين هم سجناء رأي ولا دخل لهم بالإرهاب أو القاعدة. وقد تحدى ناشطون حقوقيون يجري محاكمتهم الآن في محاكم السلطة السعودية بأن تفتح الأخيرة أبواب سجونها كيما يتعرّف العالم على أعداد وأوضاع السجناء السياسيين هناك. إن افتقار النظام لقاعدة بيانات حول المعتقلين ونوع التهّم الموجّهة اليهم والاحكام الصادرة بحقهم أوصل كثيراً من العوائل الى اليأس من استجابة النظام السعودية بملء إرادته وطواعية بالإفرج عن أبنائهم وذويهم، بل هناك من يرتاب في بقاء بعض المعتقلين على قيد الحياة كما ظهر في الآونة الأخيرة، حيث تحدث بعض أقارب المعتقلين عن احتمال أن يكون بعضهم قد فارق الحياة داخل سجون عليشه أو الحائر بالرياض.

لقد أفرطت الحكومة السعودية في استعمال قانون الإرهاب لجهة تصفية حساباتها السياسية مع كل من يناضل من أجل الإصلاح، وباتت وصمة الارهاب تلاحق حتى الذين يطالبون بتحسين الأوضاع المعيشية، في ظل صمت غربي وأميركي مشين. فقد اقترف النظام السعودي من الانتهاكات ضد حقوق الانسان تحت طائلة قانون الارهاب أكثر مما اقترفه قبل ذلك، فكان يتخذ من القانون مسوّغاً لضرب الاصلاحيين واعتقال الناشطين الحقوقيين، وقمع أصحاب الرأي الآخر. فلم يعد يفرّق النظام بين من يحمل السلاح ويفجّر نفسه في أماكن عامة وبين من يخرج في تظاهرة سلمية أو اعتصام ويطالب بحقوق مشروعة وبطريقة حضارية وهادئة.

تقديرات أعداد المعتقلين السياسيين تتراوح بين ٤٤٥٠ ـ ٣٠٠٠٠ شخص بحسب ناشطين حقوقيين رسميين وأهليين، وهي بكل المقاييس أعداد مخيفة، وتعكس مأزق الدولة الذي تعيشه دونما أفق واضح للحل والتسوية. والأنكى أن من يدخل السجون السعودية يصبح قضية منسية، فلا تمثيل قانوني، ولا قوانين تحدد حقوق السجناء، ولا نظام يوضح تواصلهم مع ذويهم وعوائلهم، ولا نوع التهم والاحكام..فهناك قلة قليلة حظيت بمحاكمة وحصلت على محامين وحق الدفاع وقضت مدة العقوبة وخرجت من السجن، وهناك من ينتظر عفواً ملكياً لا يعلم متى صدوره، أما أغلبية سجناء الرأي وهم بالآلاف فمازلوا خلف القضبان.

وجبة اتهامات جديدة ضد الليبراليين

غريبة هي اتهامات القضاء السعودي، أو بالاحرى الداخلية السعودية، لأن القضاء ليس مستقلاً وانما تابع صغير لجهاز الأمن. تصوّر ان يعتقل شخص لأنه يعصي والديه، أو أنه يزعج الجيران بمعارضته للدولة.



رائف بدوي

في قضية الناشط رائف بدوي، مؤسس الشبكة الليبرالية السعودية، تطوّر جديد. وكان بدوي متهماً بعقوق الوالدين وتأسيس منتدى الكتروني، ولكن قضيته شهدت ما وصفه القائمون على الشبكة بأنه (انحراف خطير) بعد توجيه تهم جديدة. وقالت سعاد الشمري في ٢٧ نوفمبر الماضي بأن (قضية بدوي بدأت تأخذ منحى خطيراً بعد انحرافها وإحضار النيابة لشهود يشهدون على ما يكتبه بدوي من تدوينات على صفحته الشخصية على الفيسبوك المحجوبة أساسا من قبل السلطات المحلية).

وتساءلت الشمري (عن سبب هذا التناقض الكبير المتمثل في حماسة المملكة للحوار الثقافي في الخارج، بينما تسجن من يحمل ثقافة أو فكراً مستنيراً يتعارض مع الأفكار الدينية المتشددة المسيطرة على المجتمع السعودي).

السعودية: تهاوي منظومة الريع مقابل الولاء

د. مضاوي الرشيد

لعقود طويلة ظلت الحكمة القديمة مسيطرة على مخيلة المحللين والمراقبين للشأن السعودي تقول: ان الريع النفطي عامل مهم في ولاء المجتمع للقيادة، حيث لا يضطر النظام الى تقديم اي تنازلات سياسية طالما انه لا يفرض الضريبة على المجتمع، وذلك من مبدأ: لا تمثيل سياسي لشعب لا يدفع رسوما للدولة. وظلت هذه النظرية منبثقة من التجربة الغربية ذات التحول التاريخي الخاص ببيئتها وسياق التطور الاجتماعي فيها، فكانت عملية اسقاطها على البيئة السعودية غير قادرة على احتواء الحالة السعودية، ورسخت هذه النظرية مفهوما قاصرا للسياسة في بيئات بعيدة كل البعد عن التحولات في بلدان غير اوروبية او غربية. كما كرست مفهوم الشعب المرتشي الذي يحصر همومه بالامور المعيشية من مأكل وملبس وتربية وصحة ومرافق حيوية ضرورية لاستمرارية العيش؛ كما رسخت لمفهوم الشعب المرفه المتلقي للمكارم والاتاوات والهبات الآنية التي تستعملها الدولة لامتصاص اي تململ شعبي او مطالبة بالاصلاح السياسي كديمومة مطلقة، لا يخل بتوازنها سوى شحة الموارد والثروة، في حال تدهور اسعار الطاقة النفطية وتذبذبها في السوق العالمية. كما تأصل تحت مظلة هذه النظرية السياسية الاقتصادية مفهوم القائد الأب، الذي يوزع الهبات بين افراد اسرة كبيرة من منطلق الأبوة البطريركية والهيمنة، فأسقط النظام الاسري البطريركي على الدولة والامة التي يسيطر عليها، بحيث صار حق الاب مطلقا مهيمناً؛ وواجب المجتمع الطاعة والولاء، وعدم طرح التساؤلات على منطق الأبوة الفوقية وطفولة الاسرة بمعنى فضفاض يحتوي الوطن بكهوله وصغاره وبنسائه ورجاله.

تكرست هذه النظرية ليس فقط في اطروحات علم السياسة الاكاديمية، بل في ممارسات السلطة المطلقة السعودية، وشرائح اجتماعية انتفعت من منطق الولاء مقابل الريع. وكانت اول خطوات احتواء تداعيات الثورات العربية في السعودية، سلسلة من الوعود المالية والهبات واوهام التوظيف، لاحتواء شرائح الشباب المتململة من الوضع الاقتصادي المزدوج، حيث تتلازم عملية تكديس الثروة النفطية مع ظاهرة البطالة المتفشية، على امل ان تمتص الهبات المعلنة حالة التململ والاستياء من اختلال معادلة الولاء مقابل الريع. وتغنت القيادة بالابوة الكريمة، ونشرت لوائح واحصائيات البعثات التعليمية للخارج، وعدد الاسرة في المستشفيات والوظائف الحكومية التي تنتظر الشباب العاطل عن العمل، لتحفر في مخيلة المجتمع صورته كطفل مرفه مدلل، يتم تطويعه وترويضه في سوق الشهوات المفتوحة التي يوفرها اقتصاد الاستهلاك الليبرالي، والذي انخرطت فيه السعودية من مبدأ الرفاهية الاستهلاكية التي يوفرها انفتاح السوق السعودية لكل ما طاب من السلع والاشياء الباهرة صاحبة البريق الذي يدغدغ غريزة الانسان في امتلاك الشيء المبهرج كبديل للانتاج والعمل.

وكلما تململ الطفل المرفه المتمرد المطالب بمزيد من الاشياء، كلما وفرت له القيادة اشياء استهلاكية كألعاب الطفولة المعروفة منذ الصغر، والتي تنطلق من غريزة الامتلاك، كتعويض عن رشد سياسي، وبديل لتبلور انطلاقه من الطفولة الى سن الشخصية المستقلة الفاعلة. فالطفل يبقى (مفعولا به) متلقيا للاوامر والالعاب، وما عليه الا السمع والطاعة والولاء الى قيادة ترسخت صورتها كقيادة فاعلة.


د. مضاوي الرشيد

وبعيدا عن الصور الوهمية التي تحولت الى واقع، لا بد ان تقر ان كثيرا من التحولات التاريخية المفصلية قد تساهم العوامل الاقتصادية المختلة والعوز الاجتماعي في تأجيجها؛ ولكن من المتفق عليه ان الشعوب المعدومة والفقيرة ليست هي من يحرك عجلة التغيير السياسي المفصلي؛ حيث تبقى هذه الشعوب مشغولة في تدبير امرها، واكثر ما تستطيع فعله ساعة الضغط الاقتصادي والفقر المتفشي، هو انفجارات آنية، واعمال شغب دورية، يتم فيها التعدي على الاملاك العامة وتخريبها وسرقتها في فورات اللحظة، تحركها حادثة بسيطة ثم تنتشر بسرعة، ولكنها تعود وتخمد، كثورات الخبز المعروفة، او ثورات احتجاجية آنية على رفع الاسعار وتردي القدرة الشرائية لشرائح كبيرة في المجتمع.

ولكن تختلف الصورة في السعودية حيث تمتص الجمعيات الخيرية المرتبطة بالمنظومة الدينية طوابير التسول على عتبات القصور الملكية. مثل هذا الوضع المتفجر، وتحول الضائقة الشرائية التي يعاني منها طيف كبير في المجتمع الى مسرح لاستعراض الكرم الملكي الذي يتخطى المؤسسات المعروفة للدولة ذات المهام التوزيعية لهبات تم مأسستها تحت مظلة الرعاية الاجتماعية والصحية وغيرها. وتقوم هذه الممارسات خارج المؤسسات بتكريس علاقة مشخصنة بين الحاكم والمحكوم من منطلق الابوة الوهمية التي تدبر شؤون الاسرة ـ الوطن الكبيرة.

نستطيع ان نجزم ان منظومة الريع مقابل الولاء عن طريق مؤسسات الدولة، او عن طريق الهبات المشخصنة، قد سقطت؛ خاصة بعد مظاهر التمرد التي رصدت خلال العامين المنصرمين. من اهم هذه المظاهر:

اولا: تداعي قدرة النظام على تفعيل اوهام الكرم المطلق على الارض. فبعد عامين من الوعود البراقة، تظل شرائح كبيرة في المجتمع غير منتفعة واقعيا. فأرقام الفقر والبطالة والاقصاء السكني وامتلاكه تظل مرتفعة، والنظام غير قادر على النهوض اقتصاديا بشرائح مهمشة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، مما يشكل خطرا امنيا ينذر بالتفاقم اي لحظة، وعند الشرارة الاولى.

ثانيا: التوزيع غير العادل للثروة يبقي هذه الشرائح خارج معادلة الولاء مقابل الريع، حيث تستقر على هوامش المجتمع وتفرز ممارسات تخل بأمن الدولة والمجتمع معا، فتنتظر هذه الشرائح فرصة سانحة لتنقض وتفرغ مخزون الاحتقان الذي تعاني منه. وتعطينا الصحافة السعودية نمطا متكررا من صور اجتماعية يومية تنذر بتفكك السلم الاجتماعي والامن الاقتصادي من انتحار وجريمة وتعدي على الممتلكات؛ وكلها تعتبر ـ من منظور الصحافة الرسمية ـ قصصا مثيرة، لكنها في الواقع تعبير عن ردة فعل على تخاذل القيادة في التعاطي مع ظاهرة تعتبر افرازا لعملية التقصير في توزيع الثروة العادلة.

ثالثا: تسقط معادلة الولاء مقابل الريع على عتبات الفساد الاداري والسياسي الذي يكرس الانتقائية والانتهازية للشرائح المرتبطة بالنظام، من موظفي دولة وبطانة ومنتفعين، ناهيك عن الفساد الكبير الذي تتمرس فيه شخصيات مفصلية في النظام، والتي تظل تستنزف ليس فقط الموارد النفطية، بل الارض والاستثمارات الجديدة، ومشاريع التنمية المعلن عنها دوما. فالفساد المستشري يصبح نمطا مقبولا اذا استطاعت السلطة ان تجبر شرائح المجتمع على ان تنخرط فيه كوسيلة فعالة للثراء السريع، وانتهاز الفرص. فالجريمة الفردية تتحول الى جريمة جماعية، لها شق قيادي متمكن وقوي، وشق ضعيف لكنه انتهازي منخرط هو الآخر في سلسلة من عمليات الاستثمار والنفع غير المشروع. وبذلك يصبح الفساد هرميا له رأس كبير، وقاعدة مجتمعية واسعة تخاف التغيير وتخاف الإنفضاح عن طريق المحاسبة والمساءلة، حيث تكون هي الضحية الاولى، على خلفية حصانة رأس الهرم. وفي الحالة السعودية يبدو مصطلح رؤوس الهرم اكثر دقة لوصف التعددية القيادية المنتفعة سياسيا واقتصاديا.

رابعا: سقطت معادلة الولاء مقابل الريع تحت وطأة تفشي ظاهرة المحسوبية والواسطة، وهي بالضرورة تعتمد على العلاقة الشخصية او الاسرية او القبلية او المناطقية او الشللية، فتجعل وصول الريع مرتبطا بهذه العلاقات، وليس على قاعدة المساواة امام قانون صريح وواضح، يرشد استلام الريع بكافة اشكاله الخدماتية والوظيفية.

فالواسطة تقسم المجتمع الى نواة صغيرة متشرزمة منغلقة على ذاتها، هدفها استغلال الفرد لموقعه في مفاصل الدولة، لتوسيع دائرة الولاء له وليس للدولة والوطن، فتنمو حلقات الولاء حول هؤلاء الاشخاص على حساب الحقوق المشروعة للجميع، وتمنع نمو وعي شامل عام، حيث تتحول المشاكل الاجتماعية والاقتصادية العامة الى مشكلة شخصية فردية، لا تجد الحل الا عن طريق الواسطة كهمزة وصل بين المجتمع الكبير والريع المحتكر. الواسطة ليس فقط ثقافة اجتماعية سلبية، بل هي افراز من افرازات الحكم الفردي المشخصن المحتكر للريع وتوزيعه على محاور تعتمد هي الاخرى على العلاقات المشخصنة؛ حيث يتعامل النظام مع المجتمع ليس ككتلة واحدة بل كفسيفساء وموازييك متقطع، تسهل زيادة تقطيعه عن طريق ممارسات سياسية تتواصل معه على انه اعمدة متفرقة لا تجتمع؛ فيعزل النظام هذه الاعمدة ويتماهى في دغدغة مشاعرها عن طريق الريع غير العادل، ويخلق حالة تنافس شرسة بينها.

واخيرا: سقطت معادلة الولاء مقابل الريع تحت اقدام خطاب حقوقي جديد ينظر للمواطنة كحق وليس هبة او مكرمة؛ فالتعليم اليوم ليس هبة ملكية؛ والسرير في المستشفى ليس حنانا واحتضانا من قبل القيادة؛ والوظيفة ليست عظما يرمى لجائع؛ بل تحولت هذه السلسلة من المطالب الى حقوق مشروعة بفضل خطاب عالمي قديم، وعربي جديد، نضج تحت عباءة الثورات العربية، ناهيك عن تأصل فكرة تعتبر الانسان كائنا متكاملا لا يحيا بالخبز فقط. وتصير الحقوق السياسية والمدنية والحرية سلسلة من المطالب خاصة عند شريحة شبابية جديدة، مرتبطة مع العالم، وتتفاعل مع مخاضات الشعوب الاخرى. سيهدم هذا الخطاب المتأصل صروح منظومة الولاء مقابل الريع الوهمية التي اعتاش عليها النظام السعودي منذ بداية الحقبة النفطية.

عن القدس العربي، ٢٠١٢/١١/٢٥

وجوه حجازية

الشيخ أحمد ناضرين

هو أحمد بن عبد الله بن حسين ناضرين.

ولد في عام ١٣٠٠هـ.

عالم فاضل، درّس بالمسجد الحرام. تلقى العلوم عن مشايخ أجلاّء منهم: الشيخ عمر با جنيد والشيخ محمد الخياط، والشيخ عبد الرحمن دهان، والشيخ شعيب الدكالي المغربي وغيرهم.

وكان قد التحق بالمدرسة الصولتية وتخرج منها وأُجيز بالتدريس، فدرّس بالمسجد الحرام، وعقد حلقة درسه في الحصوة التي أمام باب المحكمة، وبجانبه حلقة زميله في الدراسة الشيخ سالم شفي.

تضلّع في الفقه والنحو.

وكان رحمه الله يستولي على قلوب تلاميذه وعقولهم فيغذيها بنور العلم، ويهديها الى سبيل الرشاد، كالنور يهدي الضال وينير الدلج فينسلخ الظلام ويطهر النفوس من أدران الجهل، وكالبوتقة تظهر الذهب فيذهب ما به من حبث.

وكان يقول لطلابه في كل مناسبة: ليست الغاية من العلم أن تعلم فحسب، بل الغاية أن تعمل بما تعلم من الخير، وأن تكون قدوة لغيرك في الخير، ولا تتعلم العلم لتكتمه أو تفخر به، بل لتنتفع وتنفع غيرك.

كان رحمه الله متقشفاً يدعو الى الخشونة، ويقول: اخشوشنوا فإن النعم لا تدوم.

وكان جمّ التواضع يداوي جهل الفظ الغليظ بالحكمة والرفق والوعظ والنصح.

وكان بجانب علمه سديد الرأي، تحدثه في أدق الأمور فيكشف لك ما فيها من دقة ويبين ما فيها من غموض، فإذا بها واضحة جليّة لا تقبل ريبة ولا شكاً. وتلجأ إليه لتجد منفذاً من أزمة وقعت فيها وعقدة أحكم عقدها، فإذا به يدور حولها في رفق ولين فلا تلبث أن تجد لها حلاً يدلك عليه ويرشدك اليه، فإذا بك خارج من الورطة ناجياً لا غبار عليك.

عُيّن قاضياً في المحكمة الشرعية بمكة، وفي أثناء عمله حدثت قصة تعد من المواقف العجيبة والقوية في حياته في القضاء، وتوحي بقدرة في التصرف، وأنه لا يخشى في الله لومة لائم، وهي كالتالي:

كان الشيخ عثمان سفر مغترباً في عهد الحسين، فلما استقرّ الحكم للملك عبد العزيز عاد الى مكة، وكانت له أوقاف بمكة استولت عليها ابنة عمه طيلة غيابه وتصرفت في ريعها، فتقدم بالشكوى الى قاضي المحكمة الشيخ أحمد ناضرين، فطلب القاضي ابنة عمه فأقرّت بتصرفها في الوقف طيلة غياب ابن عمها، ووقعت على إقرارها.

وكان الملك عبد العزيز قد أصدر منشوراً يزعم فيه نصرة المظلوم، فلجأت إليه وادّعت أنها مظلومة، فأمرها بمراجعة القاضي لتخبره بأن الملك وكيلها، فأسرعت الى القاضي واشعرته بأن وكيلها هو الملك عبدالعزيز، فسجّل إقرارها، وأمرها بحضور وكيلها، وفي الموعد المحدد حضر الملك ويصحبته القاضي بن بليهد، فقُرئت الدعوى والإجابة، فحكم القاضي على المرأة بدفع جميع ما تسلمته من ريع الوقف لابن عمها وتسليمه الوقف.

فنظر الملك عبد العزيز الى الشيخ عبدالله بن بليهد، وقال: هذا هو الشرع!

وبعد التنفيذ، وقف الشيخ أحمد ناضرين للملك وسلّم عليه وقال له: إنني ابن بائع لقيمات، ولم أصل الى هذا المنصب إلا بفضل الله ثم بالعلم والتمسك بأهدافه القيمة. إنني منفذ لحدود الله، وأوامر جلالتكم لحماية المظلوم، وهذا لون من ألوان الظلم التي ارتكبته المرأة بظلمها ابن عمها في الوقف، وإنني لم أتصلب في القضية إلا دفاعاً عن الحق ونصرة المظلوم.

ثم قدّم بعدها استقالته، بسبب تدخلات الملك في شأن القضاء.

التحق رحمه الله بمدرسة الفلاح، فكان بصلاحه أداة هداية استنارت بها قلوب طلابه، فكان منهم القاضي العادل، والعالم العامل، والمدرّس المنتج، والموظف الكفء.

رحمه الله ورحم من ترحّم عليه.

توفي رحمه الله بمكة المكرمة في عام ١٣٧٠هـ[1].

(١) عبد الجبار، عمر، سير وتراجم، ص ٤٧. وغازي، عبدالله بن محمد، نثر الدرر بتذييل نظم الدرر، ص ٢٤. وقزاز، حسن عبد الحي، أهل الحجاز بعبقهم التاريخي، ص ٢٥٥. والحبشي، ابو بكر بن أحمد بن حسين، الدليل المشير الى فلك أسانيد الإتصال بالحبيب البشير، ص ٤٦. وأبو سليمان، محمود سعيد، تشنيف الأسماع، ص ٥٩. والفاداني، محمد ياسين، قرة العين في أسانيد شيوخي من أعلام الحرمين، جـ١، ص ٤٨.

نجد (المُختارة) وشعب الله المحتار!

منذ ما قبل الإسلام نظرت نجد الى نفسها (مختارة) بين كل أرجاء الجزيرة العربية!

كانت تحسد الحجاز على رحلتي الشتاء والصيف، وعلى استضافة البيت العتيق والحجيج. وكان هاشم عم رسول الإسلام صلى الله عليه وسلم قد حاول تهدئة أهل نجد، فأقام سوق عكاظ ومنحهم دوراً فيه، منعاً لتصادمهم، او هجومهم على مكة.

بُعث النبي صلى الله علي وسلم بالرسالة فتآمرت نجد عليه؛ وكما في البخاري فإن من اقترح عليهم قتله وإضاعة دمه بين القبائل هو الشيطان الذي تنكّر لهم في شكل شيخ نجدي!

أسلمت المدينة، فالبحرين (الحالية + المنطقة الشرقية)، وعُمان.. واليمن.. ورفضت نجد، وفي مكاتيب الرسول نجد أن كل من في الجزيرة العربية أسلموا طائعين راغبين، إلا أهل نجد، تجد قادتهم يساومون الرسول صلى الله عليه وسلم على إسلامهم (ماذا يدفع لهم إن أسلموا)!

وحين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم، كانت نجد أول من ارتدّ عن الإسلام. لم يظهر في تاريخ الإسلام أشهر من مدّعي النبوّة في نجد مثل (مسيلمة الكذاب) و (سجاح)!

بل أن رسول الله وقبل وفاته حذّر من نجد التي وصفها بأنها أصل الفتنة، تبدأ منها واليها تعود (وإن كان النجديون يقولون أن نجد هي العراق حالياً)!

نجد لا تطيع أحداً ولا تقبل قيادة إلا منها!

كانت تتمنّى ان تكون لها رسالة تحكم العرب بها في الجاهلية فما وجدتها؛ فادعت النبوة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، ودخلت في حروب مع الخوارج العديدة التي شاركت فيها. وانتهى المطاف أن جاءها محمد بن عبدالوهاب بدعوته فصار لديهم نبيّاً أو شبه نبي. باسمه وباسم دعوته يحكمون ويقتلون ويفجرون.

قالوا عنه أنه جدّد الإسلام، فصار لا يوجد مسلم صحيح الإسلام إلا هو وجماعته.

لقد صوّروه نبيّاً جديداً.

ورسموا حركاته وخطواته كرسول الله كيما يصبح نبيّاً: فالهجرة، والجهاد عنوانان للوهابية طبقتهما على من حولها من الأعراب والمدن والمناطق، فكان أن قتل عشرات الألوف، وفرّ أكثر سكان الجزيرة العربية الى العراق والشام وحتى مصر والسودان!

الوهابية لا تقبل رأساً إلا نجدياً، دينياً وسياسياً.

وأهل نجد ـ عامة ـ يرون أنفسهم أعلى كعباً ومقاماً من أهل بيت الله، اهل مكة، وأهل الحرم.

هم يفاخرون العالم بأنهم ينتمون الى عقيدة وهابية أصفى عقيدة في العالم، كما قال ابن سعود، حتى وإن كانوا لا يلتزمون بها، ولا يحاكموا وفق ضوابطها. مع أنهم يقتلون الآخرين بحجة الشرك، ولأتفه الأسباب.

الوهابية سلاح للسيادة السياسية على جزيرة العرب.

هي دعوة دينية كقنبلة تلقى بوجه الناس.

وهي غطاء شرعي لكل ممارسات الطغيان السعودي.

هي شرسة على البشر العاديين، تكفرهم وتفجرهم وتقتلهم وباسمها يسجنون ويحاكمون ويعذبون في المعتقلات.

وهي ناعمة ليّنة على الحكام السعوديين، يشرعون طغيانهم وفسادهم ويغطون بها سوءتهم.

نجد كانت تبحث عن زعامة، فوجدتها في الوهابية: حشدت صفوفهم، وشرعنت احتلالهم للمناطق، وقتلهم للكفار والمشركين من أبناء لا إله الا الله.

هي فعلا قرن الشيطان!

لا فتنة في العالم العربي والإسلامي إلا وتجد للوهابية ولآل سعود صلة بها!

لا تفجير ولا قتل ولا إجرام بحق الأبرياء إلا بمسوغات عقدية وهابية!

لا تآمر مع الأميركان والأجانب يضاهي تآمرهم.

لا أموال ولا فساد ولا رشوات ولا بيع ضمائر إلا كان آل سعود أسياده.

الوهابية شرّ مطلق، فهي أعلت من تراث آل سعود، ودمرت تراث الإسلام في الحجاز. دمّرت تراث محمد بن عبدالله. حوّلت منزله الى مراحيض عامة. دمرت بيوت الصحابة. ولكنها حفظت نظارة ابن سعود وقلم ابن عثيمين!

النجدية الوهابية خطر على كل من حولها.

كفى الله المسلمين شرّها، وشر آل سعود معها!







(شكراً قطر) يغضب السعوديين

صانعةَ الحروب تثأر لنفسها في حكومة السنيورة

من يرقّب ملامح وجه وزير الخارجيةَ السعودي الأمير سعود الفيصل وهو يستمع تحت قبّة البرلمان اللبناني الى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال على أمير قطر ورئيس وزرائها



تلفته تلك الغصةَ المكتومه التي حاول الفيصل كبتها ولكنها تسربت الى ابتسامته الغائضةَ، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحةً خصوصاً وهو يستمع إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعمّد في إظهار فرحته الغامرة بنجاح الدور القطري وإطرائه المتكرر على الشيخ حمد، الذي حباه بحفاوةً خاصةً، بعد أن ختم حوار الدوحةَ بعبارةً إطراء متميّزة (إذا كان أول الغيث قطرة، فكيف إذا كان قطر).

(الحجاز) انفردت بكشف قصةَ الإنقلاب في سوريا بتمويل سعودي

هل تقوّم السعوديةَ سياستها الكارثيةَ؟

في 15 أكتوبر 2006، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعوديةَ تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تناول طبيعةَ التحركات السعوديةَ المريبةَ إزاء الحكومةَ السوريةَ والتي بدأت بدعوةَ نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارةَ الرياض، حيث التقى الملك وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطةَ إطاحةَ نظام الرئيس السوري بشار الأسد.



من يتآمر على الآخر؟!

وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوةَ الولايات المتحدة لرفعت الاسد من أجل مناقشةَ مستقبل سوريةَ ومصير نظام الحكم فيها!!).

أربع إتفاقيات أمنيةَ بين الرياض وواشنطن

السعوديةَ.. قلعةَ إستراتيجيةَ أميركيةَ

بدأت تلميحات متقطعةَ تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنيةَ في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويريةَ لقوةَ امنيةَ لحمايةَ المنشآت النفطيةَ في البلاد، قوامها ألف عنصر امني. وقال اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخليةَ لصحيفةَ (الشرق الأوسط) السعوديةَ في 30 اغسطس 2007، بأن (هذه القوة الأمنيةَ تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلةَ الراهنةَ). وبحسب الصحيفةَ فإن



حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمةَ العفو الدوليةَ في بيان عاجل لها (2008/5/20) الى ضرورةَ إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجون السعوديةَ. ففي 19 مايو 2008 قبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي وناشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامةَ، وأصبح عرضةَ لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءةَ المعاملةَ.

الطبيب: الوطن ليس ملكاً لفئةَ

أثار اعتقال الإصلاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبةَ، خاصةَ وأن طريقةَ الإعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونيةَ وبدون توضيح الإتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته. وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكةَ، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.

خالد العمير... (الداخليّةَ) مازالت في غيّها وهي العدو!

مرة أخرى اقتيد د/ متروك الفالح من وسط مكتبه في حرم الجامعةَ المصون الذي لم يعد له حرمةَ كغيرة من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسحبه على الأرض سحباً في مشهد يدل على حقارة مرتكبيه. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخا عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مالذي له ومالذي عليه ولكن كان جزاؤه هو ورفاقه السجن.

وداعاً مكّةَ!

لم يتبق إلا القليل من مكةَ.. التراث والتاريخ والعبق الديني.

لقد امتحنها الله امتحانات شتّى كان أشدّها سيطرةَ صنفين من البشر أتيا على روحها: جماعةَ بدويةَ قبليّةَ جاهلةَ لا تفهم معنى



لوحة للفنانة صفيّة بن زقر